وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

عنوان المذكرة:

دور التحليل المالي في إدارة المخاطر البنكية دراسة حالة BADR "أم البواقي"

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و بنوك

من إعداد الطلبة:

V مريم عناب .

إشراف الأستاذ:

*صرارمة عبد الوحيد .

الموسم الجامعي:2013/2012

www.manaraa.com

في عالم المال و الأعمال هناك حاجة مستمرة إلى تداول الأمـــــــوال تختلف هذه الحاجة حسب طبيعة الأعمال و حجمها، حيث تلعب دورا هاما في الدفع بعجلة التنمية عن طريق التمويل الذي تقدمه لمختلف المشاريع، و خاصة مع تنامي الحاجة إلى التمويل، مما عمق دور البنوك في سد حاجيات المؤسسات و منظمات الأعمال و مختلف الأعوان الاقتصاديين في التمويل...

فتطورت البنوك كحتمية لظروف و متطلبات إقتضتها التطورات الاقتصادية عبر الزمن، جعل هذه الأخيرة تمر بجملة من التغيرات قبل وصولها إلى ما هي عليه الآن، فبعدما كانت مجرد مركز لتجميع الأموال و إقراضها إلى الأفراد و المؤسسات أصبحت منظمة تسعى لتقديم خدمات نافعة للمجتمع، و تعمل البنوك التجارية في ظروف إقتصادية متغيرة تتحمل فيها درجات مختلفة من المخاطر البنكية، خاصة مخاطر منح القروض الشيء الذي يفرض عليها إعطاء هذه المشكلة قدرا كبيرا من الأهمية، خاصة مع تطور التقنيات و حداثة الوسائل التي سهلت من مهمة البنوك في التمويل. وفي جميع الحالات فهي تبحث عن الطريقة الأجدر بالتقدير الفعال لتلك المخاطر، في وقت تعرف فيه الحياة الاقتصادية تطورا سريعا، وطلبا متزايدا على التمويل.

فتعمل البنوك التجارية بإمكانيات محدودة وأساليب كلاسيكية في التنبؤ بمخاطرة القرض ، في حين تستخدم مختلف البنوك التجارية العالمية بعض الطرق الإحصائية الحديثة و المساعدة على اتخاذ القرار، والتي حققت نتائج جد مشجعة.

لكن و للحكم على نشاط البنك خلال الدورة المالية لابد من خضوعه لعملية مراقبة لغرض التأكد من صحة الإدارة المالية، و لعل من بين أكثر الأدوات لدى البنوك هي تقنية التحليل المالي الذي يعتبر كأداة لتحليل المعلومات و كذا قياس المخاطر التي يمكن يتعرض لها و من شأنها أن تعرقل السير العادي لعملية منح القروض. و نظرا لدور الذي يكتسبه التحليل المالي في البنوك كموضوع للدراسة، منه فإننا نطرح الاشكالية التالية:

ما الدور التحليل المالي في إدارة المخاطر البنكية.؟

و للإلمام أكثر بالموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتحليل المالي و ما أهميته للبنك؟
- ما هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك ؟
- كيف يتم قياس مخاطر الائتمان ؟
- كيف يساهم التحليل المالي في إدارة المخاطر البنوك؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و للإجابة على هذه الأسئلة نضع الفرضيات التالية:

- يعتبر التحليل المالي المرأة العاكسة للحالة الحقيقية لطالب الائتمان، حيث يتم من خلالها اكتشاف نقاط القوة و الضعف.
- يعتبر المؤشرات المالية المستخرجة بواسطة التحليل المالي العنصر الذي تعتمد عليه البنوك في اتخاذ القرار حول مسألة منح الائتمان.
- وجود أنواع كثيرة من المخاطر يمكن أن يتعرض لها البنك خلال نشاطه.
- التحليل المالي يلعب دورا كبيرا في تقدير المخاطر البنكية.

المنهج المعتمد:

حتى تتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة، و محاولة إثبات صحة الفرضيات أو نفيها اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى و طبيعة البحث، هذا المنهج يساعدنا في تحـــــليل المعلومات، و استخلاص أهم النتائج و الملاحظات.حيث أن دراستنا يقوم بوصف مفصل لظاهرة المخاطر داخل البنك وكذا مكانة التحليل المالي و ذلك من خلال تحليله المعلومات الكميـــــة و النوعية وإعطاء النتائج التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الدراسة في كونها تدرس أحد أهـــم المواضيع الاقتصادية التي ما يزال التركيز عليها و العمل على تطويرها و إثراء محتواها الشعل الشاغل للفكر المالي، محاولة منا لإبراز أهمية التحليل المالي باعتباره أنجع وسيلة لتجنب المخاطر منح قروض مع مراعاته لمتطلبات اقتصاد السوق، و من ثم فأن دراستنا هذه سوف تكون بمثابة محاولة لمواكبة ما يجري من تطورات على الصعيدين النظري و التطبيقي في هذا المجال و إثراء الرصيد المكتبي بمصادر في هذا الموضوع.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب ساعدت على اختيار هذا الموضوع نذكر منها:

- الميل الخاص نحو التحليل المالي كمجال للدراسة؛
- الاطلاع على عمل البنوك و خاصة في مجال إدارة المخاطر؛
- محاولة الابتعاد على الجانب النظري في البحث العلمي و ميلنا للجانب التطبيقي باعتباره يجسد الواقع؛
- طبيعة التخصص الذي نحن بصدد التخرج منه كمجال للعمل و البحث معا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث فيما يلي :

- إبراز أهم الآليات لمعالجة مخاطر البنكية بصفة عامة و مخاطر الائتمان بصفة خاصة.
- التعرف عن قرب على طبيعة القروض و مختلف الضوابط التي تحكمها .
- التعرف على كيفية معالجة مخاطر القروض.
- إبراز الدور الذي يلعبه التحليل المالي داخل البنك و بالأخص في مجال منح القروض.
- محاولة التقليل من المخاطر التي تتعرض لها القروض.

حدود الدراسة :

اقتصرت دراستنا على معرفة أهم المخاطر التي تواجهها البنوك، مع التركيز على كيفية تحـــليل و معالجة خطر القرض. كما قمنا بإبراز أهم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنوك كمخاطر السيولة و كذا مختلف التقنيات المستخدمة لقياسها و لتجنبها أو التقليل منها. مع التركيز على كيفية تحليل و معالجة خطر القرض ، و إبراز الدور الذي يلعبه التحليل المالي داخل للبنك من خلال التوقع بالخطر أو مواجهته و إدارته.

دراسات سابقة:

- **مذكرة ماجستير بعنوان:"تسيير مخاطرة السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية"**، يازيدي نبيلة، المدرسة العليا للتجارة-الجزائر-، 2005، وأهم النتائج المتوصل إليها:

- اللجوء إلى تقنية جديدة لتسيير مخاطرة السيولة، و هي اعتماد تحليل أقسام الميزانية، إلا أنه لم يتمكن البنك من تنفيذها بعد، و هذا لظهور صعوبة في الحصول على المعلومات اللازمة.

-**مذكرة ماجستير بعنوان:"تقدير مخاطرة القرض وفق الطرق الإحصائية"**، بن عمر خالد، المدرسة العليا للتجارة – الجزائر-، 2003-2004، و النتائج المتحصل عليها هي:

- نظرا لأن القروض و المخاطر معنيان مترادفان في النشاط المصرفي و لا يمكن عزلهما عن بعضهما البعض، فإنه عند قيام البنوك التجارية بمنح قروض لزبائنها، فإنها تتحمل مخاطرة ملازمة لها تسمى بمخاطرة القرض، و التي يمكن إلغائها بصفة نهائية و إنما التقليل من حدتها فقط.

أما من خلال هذه الدراسة فإننا نحاول إبراز دور التحليل المالي في البنوك بصفة عامة وفي إدارة المخاطر بصفة خاصة و محاولة تفعيل هذا الدور و إبراز أهميته باعتباره طريقة كلاسيكية وكذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجراء مقارنة مع الأساليب الإحصائية الأخرى و بالخصوص في البنوك الجزائرية و عدم خبرتها في هذه الأساليب و كل هذا من أجل التقليل من مخاطر البنكية.

صعوبات البحث:

يمكن القول أن أي بحث أكاديمي يواجه مشاكل و عراقيل و خاصة من حيث المراجع المتعلقة الموضوع من اجل الإلمام بجميع جوانبه و كذا صعوبة الحصول على معلومات حلال دراسة الحـــالة و خاصة ضمن مجال البنوك وهذا بحجة السر المهني و هذا ما يتنافي و مبادئ الإفصاح و المصداقية.

تقسيمات البحث :

و حتى نتمكن من الإلمام بجوانب هذا البحث و تحليل الإشكالية المطروحة اعتمدنا تقسيم العمل إلى ثلاثة فصول، حيث سنتناول في الفصل الأول عموميات حول التحليل المالي في البنوك التجارية من خلال التعرف على مفاهيم خاصة حول التحليل المالي و القوائم المالية في البنوك التجارية.بالإضافة إلى أهم تقنيات التحليل المالي البنكي.

أما الفصل الثاني سنحاول التعرف على أهم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنك خلال نشاط من خلال معرفة الإطار العام إدارة مخاطر الائتمان.و مخاطر السيولة و طرق إدارتها داخل البنك.

و في الفصل الثالث نحاول إجراء دراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث حاولنا إعطاء لمحة تاريخية حول البنك، و بعدها حاولنا التعرف على أهم أنواع القروض الممنوحة من؛ طرفه وأبرز المخاطر المتعلقة بها و كذا مكونات الملف الواجب على طالب الائتمان تكوينه و من ثم قمنا بدراسة ملف طالب للائتمان،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

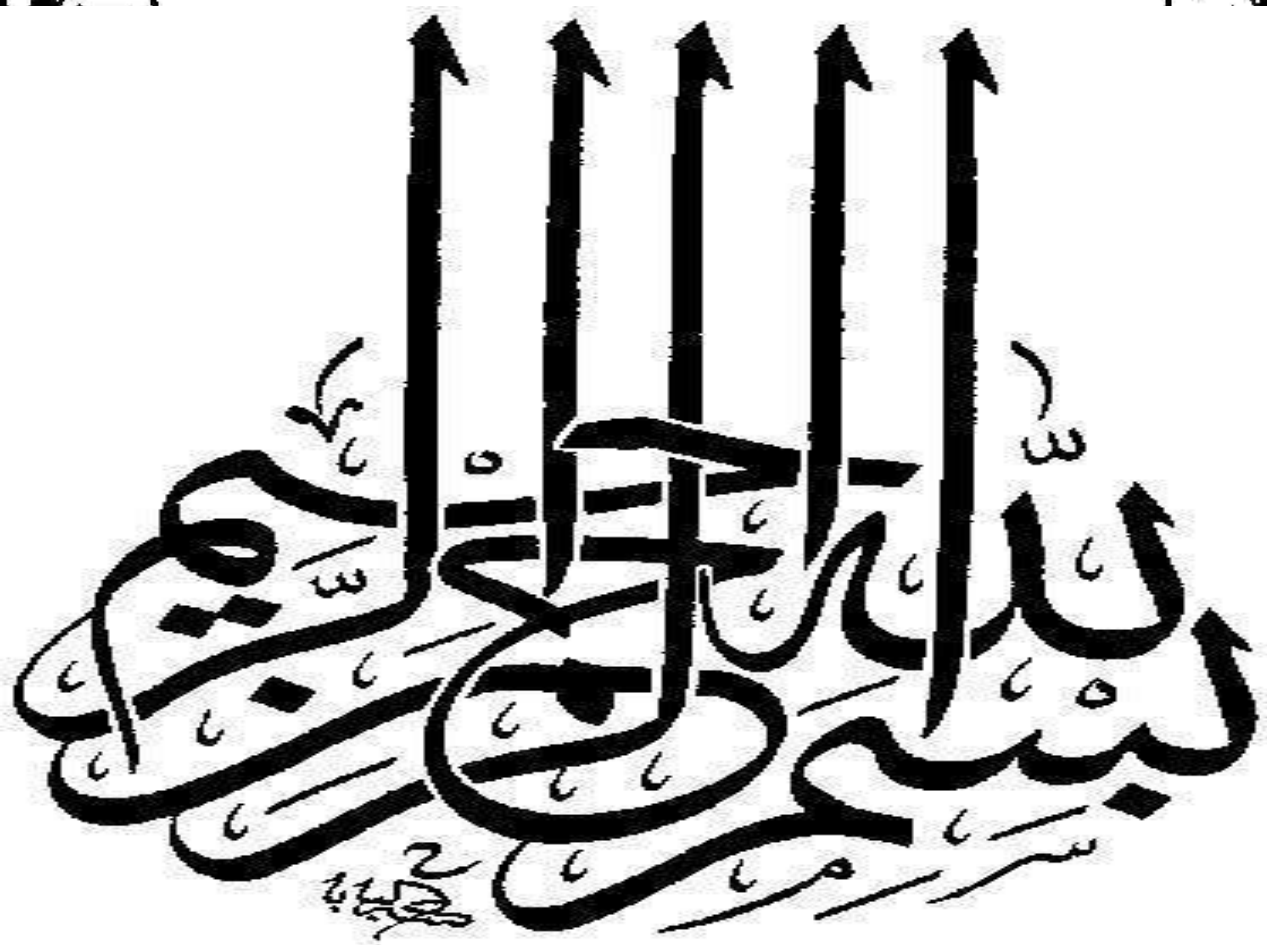

[وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون].

سورة التوبة الآية: 105

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وعرفان

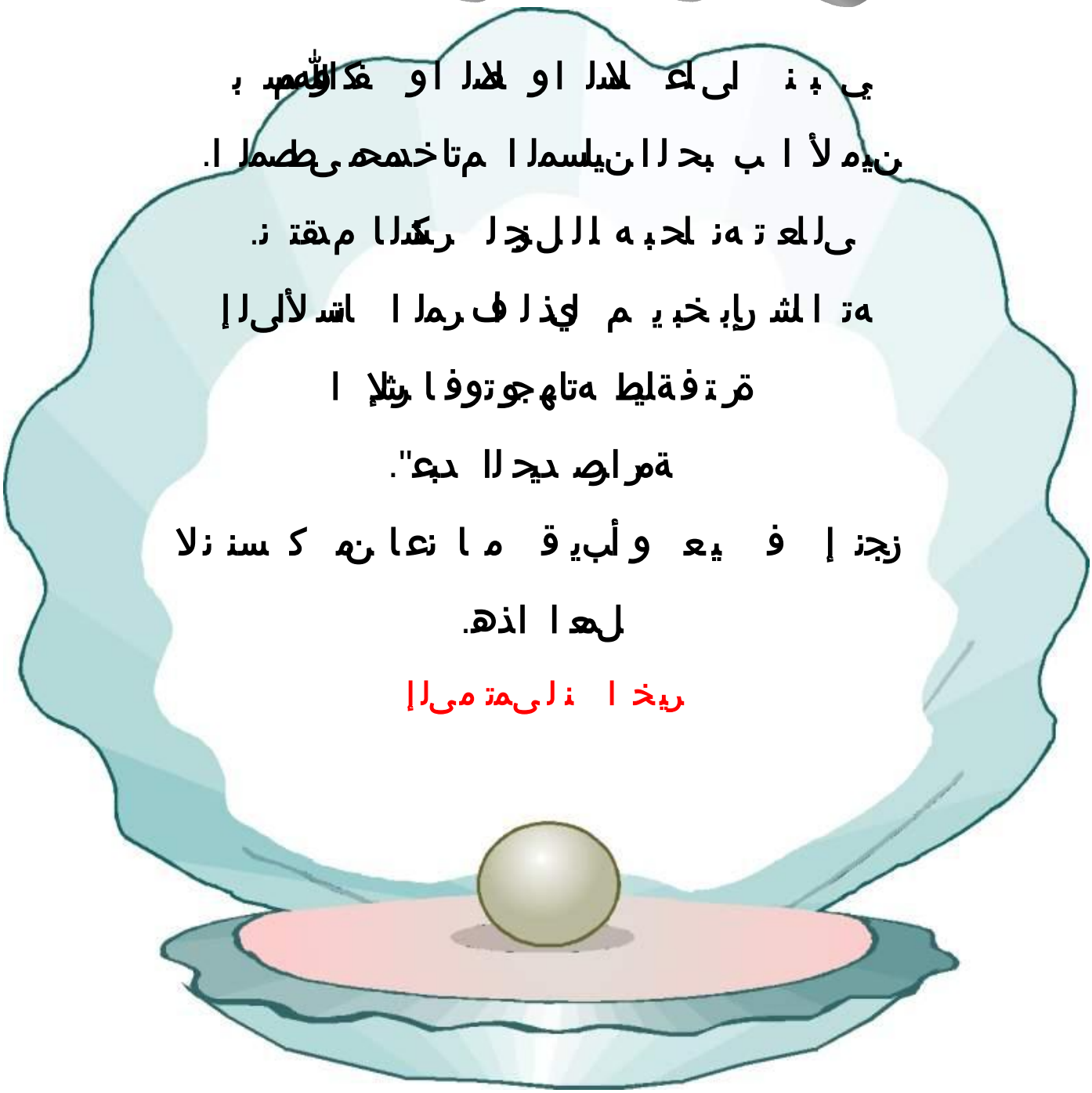

يسعد الباحث أن يتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى كل من ساهم في إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود، وأخص بالذكر منهم الأستاذ المشرف الدكتور/ [illegible] الذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة طيلة فترة إعداد هذه الرسالة، فجزاه الله عني خير الجزاء وأثابه أجزل المثوبة.

كما يسعد الباحث أن يتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى كل من ساهم في إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود، وأخص بالذكر منهم الأستاذ المشرف الدكتور/ [illegible] الذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة طيلة فترة إعداد هذه الرسالة، فجزاه الله عني خير الجزاء وأثابه أجزل المثوبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

تزداد يوما بعد يوم أهمية التحليل المالي في عالمنا المعاصر، فبسبب تعاظم دور أسواق رأس المال وتعدد وتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها و دخولها فيما يعرف بحقبة العولمة و يتمثل التحليل المالي بمفهومه البسيط في عملية مستمرة لمعالجة أو تشغيل البيانات المتوفرة عن المشروعات الاقتصادية، و التحليل المالي بمدلوله الحقيقي لا يقتصر فقط على قراءة الأرقام التي تظهرها البيانات المالية المنشورة و إنما يتعدى ذلك إلى البحث عما وراء تلك الأرقام من دلالات تساعد في التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية و ذلك ليتسنى للمحلل المالي أن يقوم بدوره المطلوب منه ليس في تقييم الأداء المالي للمشروع فحسب، بل استقرار الاتجاهات التي ستشكلها أنشطته المستقبلية أيضا.

ونحاول من خلال هدا الفصل معرفة أهم المفاهيم الخاصة بالتحليل المالي حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم خاصة حول التحليل المالي

المبحث الثاني: القوائم المالية في البنوك التجارية

المبحث الثالث: تقنيات التحليل المالي البنكي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول التحليل المالي.

إن التحليل المالي يوفر البيانات و المعلومات، كما يقدم مؤشرات الحكم و القياس في كل مراحل التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي و الأطراف المستفيدة منه

أولا: تعريف التحليل المالي.

يمكن تعريف التحليل المالي FINANC IAL ANALYSIS بأنها دراسة القوائم المالية بعد تبويبها و باستخدام الأساليب الكمية و ذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هده العناصر وحجم و أثر هذه التغيرات و اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية و التمويلية و تقييم أداء هذه المنشآت و كذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.[1]

يعرف التحليل المالي بأنه" عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن منشأة ما " للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المنشآت التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجود (مالية أو تشغيلية)، و توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يناسب عملية اتخاذ القرار.[2]

التحليل المالي" هو علم له قواعد و معايير و أسس يهتم بتجميع البيانات و المعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة و إجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة و اتخاذ الروابط المالية للمنشأة وإجراء التصنيف، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة و بين العلاقة فيها بينها و بين المتداولة التي تشكل التزامات طويلة الأجل، بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات و المصروفات تم تفسير الخطط و السياسات المتوصل إليها و البحث عن أسبابها، وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في اللازمة لذلك في الوقت المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول و التوصيات المناسب[3]"

---

[1] منير شاكر محمد، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية؛ دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 12.

[2] حليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة ماجستير تخصص محاسبة و التمويل ،جامعة الإسلامية غزة،2008،ص 23.

[3] محمد عبد الخالق، الإدارة المالية و المصرفية ، ط1،دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن،عمان ،2010،ص207.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"هو عبارة عن عملية منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على المعلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضـــي و الحاضر و كذلك تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) و توقع ما سيكون عليه الوضع في المســـــتقبل و يتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع و تصحيح للبيانات المالية و تقديمها بشكل مختصـــر و بما يتناسب و عملية اتخاذ القرار[1] "

و مما سبق يمكن القول" بأن التحليل المالي عبارة عن تحويل الكم الكبير من البيانات و الأرقام إلى كم أقل ليستخدم لتشخيص نقاط القوة و نقاط الضعف و تحديد مسبباتها و تحديد التهديدات التي تواجه المؤسسات".

ثانيا:أهداف التحليل المالي

للتحليل المالي مجموعة من الأهداف نذكر منها :

- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمنشأة؛
- الحكم على أداء كفاءة الإدارة؛
- بيان قدرة المنشأة على خدمة ديونها على الاقتراض؛
- تقييم الخطط و البرامج التشغيلية المطبقة؛
- الحكم على جدوى الاستثمار في المنشأة؛
- بيان وضع و مستوى المنشأة في القطاع الذي تنتمي إليه؛
- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة و التقييم؛
- الحكم على مستوى أنظمة الرقابة المستخدمة [2]

[1] أيمن الشنطي عامر شفير ،الإدارة المالية،دار البداية للنشر والتوزيع ،عمان ،2005،ص ص165-166.

[2] محمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره،ص 207.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي للبنوك

تتبع أهمية التحليل المالي للبنوك من تعدد الجهات التي يمكن أن تستفيد من هذا التحليل ،و يمكن تصنيف هذه الجهات إلى ما يلي :[1]

1البنك المركزي

حيث يستخدم البنك المركزي التحليل المالي كأداة تمكنه من تحقيق أهدافه في مراقبة:كتحقيق البنك نسبة معينة من السيولة /أو الاحتفاظ بنسبة من الودائع كاحتياطي نقدي بالإضافي لكيفية توجيه الائتمان و مدى سلامة المركز المالي للبنك بشكل عام، و بناء على هذا التحليل "تقوم أجهزة البنك المركزي كل حسب طبيعة مهماتها و بخاصة مديرية الرقابة على البنوك بتوجيه البنك المعني إلى تعديل أدائه ،في هذا المجال أو ذلك بما يحفظ و يصون حقوق المودعين و المالكين و يحمي البنك من الإغراءات الاستثنائية التي قد تبعده عن السلامة.

2 إدارة البنك

حيث يقدم التحليل المالي للبنك معلومات عن مدى توظيفه لأمواله، بالإضافة لتطور البنك و بيان مواطن الضعف و القوة فيه، و إظهار مدى ربحية المجالات المختلفة لتوظيف الأموال مما يساعد إدارة البنك على التخطيط في الاتجاه السليم و هو ما يؤدي إلى خفض تكاليف أداء الخدمات البنك.

و إذا كانت إدارة البنك عموما تهتم بالتحليل المالي ،فإن الإدارة النقدية (أي الإدارة المسئولة عن المركز النقدي) ترقب نتائج التحليل المالي دوريا و عن كثب ،لأنها تعني بالإدارة الاحتياطات الأوليـــة،و التحول منها إلى احتياطات الثانوية ،و بالعكس و لذلك فهي بحاجة لمعرفة مدة و توقيت الحاجة لشراء الحسابات الطليقة لدى البنك المركزي أو بيعها ،و الحاجة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي...

3 المودعون

يوفر التحليل المالي للبنك معلومات تشعرهم مدى الأمان الذي يحققه لأموالهم المودعة لديـــــــه ، و مدى قدرته على رد هذه الودائع في الوقت الذي يطلبونه بالإضافة إلى مدى قدرته على لإقراضهم عند الحاجة.

[1] حسين سمير عشيش، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك ،طبعة 1،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ،الأردن 2010.ص ص22 23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث :أهداف التحليل المالي و خطواته.

أولا :أغراض التحليل المالي

يختلف الغرض من التحليل المالي وفقا للجهة الموجة إليها، فالتحليل المالي يهدف بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة و بكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع، و بشكل عام يمكن القول بأن أغراض التحليل المالي تتمثل بما يلي:[1]

1التحليل لإغراض إدارية

تسعى الإدارة إلى تحقيق أهداف الملاك دائما في تعظيم قيمة الأسهم في المنشأة، و ذلك بالتنسيق بين مصالح العاملين و المساهمين و المتعاملين... و لذلك فإن اهتمامها يكون شاملا لنواحي السابقة و مما يسهل عملية التحليل بالنسبة للإدارة هو حيازتها للبيانات المالية التي توضح حقيقة المركز المالي للمنشأة.

2 التحليل لأغراض الاستثمار

يقوم بهذا التحليل في الغالب فئتا الدائنين و الموردين حيث يتم دراسة الغرض من القرض وتقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير وقدرتها على ذلك على المدى الطويل حسب نوعية القرض؛

3 التحليل لأغراض الاستثمار

يقوم بهذا التحليل في العادة الأشخاص أو الهيئات التي ترغب في شراء أسهم المنشأة لغايات الاستثمار ؛و بما أن هدف معظم المستثمرين قد يكون إما الحصول على الأرباح التـــي توزعها المنشأة،و إما تحقيق أرباح رأسمالية عن طريق بيع الأسهم عندما ترتفع قيمتها في السوق و إما تحقيق الهدفين معا و هذا في الواقع ما تهدف إليه الغالبية العظمى من المستثمرين ،فالمساهم يهتم بدراسة العائد على أمواله المستثمرة لاتخاذ قرار باستثمار الاستثمار أو زيادة أو نقل أمواله المستثمرة إلى جهة استثمارية أخرى و تقوم بالدراسة عن طريق:

أ - دراسة مركز المشروع داخل القطاع الذي ينتمي إليه:

وذلك من خلال دراسة فرع نشاط الذي يمارسه المشروع و كذلك دراسة عوامل الإنتاج من حيث عناصرها و كذلك دراسة ظروف السوق.

[1] حسين سمير عشيش ،مرجع سبق ذكره،ص24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب – دراسة نتائج الدراسة.

ج – دراسة مستقبل المشروع

من خلال الفترة المقبلة للمشروع يتم دراسة مستقبل المشروع و استمراريته و استمرارية ربحيته.

4 تحليل المنشاة لإغراض الدراسات و تقديم الاستثمارات التي تقوم بها بيوت الخبرة المالية

لأن التحليل لإغراض الاستثمارات قد يستفيد منه الدارسون و الباحثون و السماسرة و الوسطاء الماليون إضافة إلى العملاء و يمكن الحصول على الدراسات و الاستثمارات عن طريق بيوت الخبرة المالية التي يقوم بهذه العملية .

ثانيا:خطوات التحليل المالي.

إن أي عملية تحليل مالي يجب أن تخضع لمجموعة الخطوات المنظمة لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه العملية و بالكفاءة العالية ،غير أن هذه الخطوات تختلف حسب نوع التحليل المـــطلوب و الهدف منه و يمكن حصر الخطوات التحليل المالي فيما يلي:[1]

- التأكد من وجود إجراءات التكليف و فجواتها و سلامتها ؛
- التعرف على الهدف من التحليل ؛
- تحديد نطاق التحليل ،
- تحديد المدخلات لعملية التحليل ؛
- التأكد من تطبيق المبادئ العملية و القروض المنطقية في كافة مراحل العمل المحاسبي ؛
- إعادة تبويب القوائم المالية؛
- اختبار الأساليب و الأدوات الملائمة و المناسبة و المتسقة؛
- إعداد خطة العمل و البرنامج؛
- تنفيذ الخطة و البرنامج ثم الرقابة على التنفيذ؛
- الاستنتاجات و كتابة التقرير .

[1] حسين سمير عشيش ،مرجع سبق ذكره؛ص 29.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني :القوائم المالية في البنوك .

المطلب الأول:مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي.

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من مختلف المصادر و يتوقف مدى اعتمادها على حسب طبيعة و أغراض التحليل المالي و على طبيعة المؤشرات المطلوبة.

أولا:مصادر المعلومات:

إن التحليل المالي الجيد هو الذي يبدأ بفهم المحلل لهدفه لأن هذا الفهم يمكن المحلل من تركيز جهوده مباشرة على النقاط التي يحتاج إلى استيضاحها و في ذلك توفير للوقت و الجهد ،و عليه عند كتابة المحلل لتقريره عليه أن يراعي ترتيب أفكاره ،و أن تحصل على المعلومات اللازمة للتحليل من مصادرها الصحيحة ،سواء كانت هذه المصادر داخلية أو خارجية ،و يتوقف مدى اعتماد المحلل المالي على أي من هذه المصادر حسب طبيعة، و أغراض عملية التحليل المالي ،و حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة سواء كانت مؤشرات كمية، أو مؤشرات نوعية ،و بشكل عام يمكن حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلي:[1]

1. البيانات الختامية المنشورة وغير المنشورة مثل-:
   - § الميزانية العمومية .
   - § قائمة الدخل .
   - § قائمة التدفقات النقدية .
   - § الإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.
2. تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
3. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.
4. المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة.
5. الصحف المجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث.
6. المكاتب الاستشارية.

[1] خالد محمود الكحلوث، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني ،مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل ،كلية التجارة بالجامعة الإسلامية ،غزة،2005.ص27.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المعلومات المالية اللازمة للتحليل المالي يجب أن يتوافر فيها مجموعة من الخصائص التي تساهم في الوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها يمكن حصر هذه الخصائص في-:

1. الملائمة. ؛
2. القابلية للتحقق ؛
3. عدم التحيز؛
4. القابلية للقياس؛
5. إمكانية الوثوق بها.

ثانيا: القوائم المالية اللازمة لتوفير المعلومات الضرورية للتحليل المالي.

القوائم المالية أو التقارير المالية عبارة عن سجلات رسمية لأنشطة المالية لشركة معينة، هذه القوائم تعطي ملخصا عن الوضع المالي ربحية هذه الشركة على المدى القصير و المدى البعيد.[1]

على الرغم من الأهمية الكبيرة للتحليل المالي فإن متخذ القرار يجب أن يكون حذراً في اختيار أدوات التحليل ، ويتعين عليه معرفة وحدود كل أداة من أدوات التحليل.

و يجب أن تتوفر المعلومات الضرورية الموثوقة اللازمة للتحليل المالي ، والتي يمكن الحصول عليها من خلال القوائم المالية التي تستخدم فيما بعد لأغراض التحليل المالي ، وتشمل القوائم المالية الأساسية كل من- :

1. الميزانية العمومية.
2. قائمة الدخل.
3. قائمة مصادر الأموال واستخداماتها
4. قائمة التغير في هيكل رأس المال.[2]

[1] محمد عبد الخالق،مرجع سبق ذكره،ص 209.

[2] خالد محمود الكحلوث،مرجع سبق ذكره،ص 29.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني:القوائم المالية في البنوك التجارية

أولا: ميزانية البنك التجاري

و هي عبارة عن قائمة مكونة من عمودين متساويين في القيمة ،عمد خاص بالخصوم أي الموارد المالية الموجودة في حوزة البنك التجاري، و هي بمثابة ذمم على عاتق البنك و عمود أخر خاص بالأموال ،و يبين كيفية الاستفادة من الخصوم ،و من الممكن تصور ميزانية البنك التجاري على النحو التالي:

الجدول (1_1) ميزانية بنك تجاري

الأصول (الاستخدامات)	المبالغ	الخصوم(الموارد)	المبالغ
1 أرصدة نقدية حاضرة نقود حاضرة في خزانة البنك أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي (احتياطي قانوني) أرصدة سائلة أخرى(شيكات حوالات وأوراق مالية تحت التحصيل) 2 حوالات مخصومة: أذونات الخزينة أوراق تجارية 3 مستحق على البنوك: 4 أوراق مالية و استثمارية سندات حكومية أوراق مالية أخرى 5 قروض و سلفيات مقابل الضمانات بدون ضمانات		1 رأس المال المدفوع 2 الاحتياطي القانوني و الخاص 3 شيكات و حوالات و اعتمادات دورية مستحقة الدفع. 4مستحق للبنوك. 5 الودائع : حكومية و خاصة . جارية لأجل بإخطار توفير	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

المصدر : ضياء مجيد اقتصاديات النقود و البنوك ص 275.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جانب الخصوم :و يضم البنوك التالية:[1]

1 رأس المال

و يتكون من المبالغ التي دفعها المؤسسون أو أصحاب البنك المركزي في التكوين رأس المال الاسمي للبنك، وهو لا يشكل إلا نسب ضئيلة من إجمالي الخصوم، و أنه بمثابة حساب مدعين للمؤسسين.

2 الاحتياطي القانوني و الخاص

و هو عبارة عن ذلك الجزء المقتطع من الأرباح التي تراكمت لدى البنك التجاري خلال سنوات عمله، وهو على نوعين:

2/1 احتياطي قانوني

حيث يلزم البنك قانونا بتكوينه، أي يجب على إدارة البنك أن تحتفظ بجزء مـــــن الأرباح كاحتياطي، و ذلك لدعم مركزه المالي و بناء سمعة طيبة للبنك، إذ يشير تراكم الأرباح إلى نجاح البنك في عمله؛

2/2احتياطي خاص

حيث يحتفظ به البنك إجباريا، و عادة يطلق على هذا النوع من الاحتياطي اســـــم الاحتياطـــي الخفي، و يعتمد مقدار هذا الاحتياطي على تقدير إدارة البنك إلى الحاجة إليه في المستقبل، و يحتفظ بمثل هذا الاحتياطي لتغطية النفقات المتوقعة في المستقبل مثل اندثار، الأثاث و العدد و الآلات...

3 شيكات و حوالات و اعتمادات دورية مستحقة الدفع

و هي عبارة عن التزامات أو ذمم على البنك، يكون البنك ملزم بتسديدها عند تاريخ استحقاقها.

4 مستحق للبنوك

تلجأ البنوك إلى الاقتراض من بعضها خاصة في أوقات الضيق المالي فقد يلجأ أحد البنوك إلى الاقتراض من بنك أخر أو من بنوك أخرى لمواجهة الزيادة الطارئة في طلب الأفراد علـــى نقود الودائع، و يعتبر لجوء البنك إلى مثل هذا الإقراض طارئا و سرعان ما يزول بزوال الأسباب الداعية له.

5 الودائع الحكومية والخاصة:

تمثل الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنك التجاري وهي على أنواع:

[1] ضياء مجيد ،اقتصاديات النقود و البنوك ،مؤسسة شباب الجامعة ،2001،ص 275 276.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1/ 5 ودائع جارية (تحت الطلب)

حيث يلتزم البنك التجاري بأداء وظيفته في تسديد قيمة الودائع ومواجهة سحوبات العملاء على ودائعهم وصرف قيمة الشيكات عند الطلب ،و عادة لا يحصل أصحاب هذه الودائع على فائدة.

2/ 5 ودائع لأجل

حيث يلتزم البنك التجاري بدفع قيمتها في وقت لاحق عند تاريخ معين، و يحصل أصحاب هذه الودائع على فائدة.

3 ودائع بإخطار

لا يستطيع أصحاب هذه الودائع السحب عليها قبل إعلام البنك التجاري بفترة متفق عليها قبل السحب ،ويحصل أصحاب هذه الودائع على فائدة.

4 ودائع توفير

يحتفظ أصحاب هذه الودائع على دفاتر توفير تسجل فيها المبالغ المسحوبة و المبالغ المودعة، و لا يمكن التعرف على التعرف على رصيد الحساب إلا عند تقديم المودع دفتر.

جانب الأصول:

تشير الأصول (الاستخدامات) إلى كيفية الاستفادة من موجودات بنك التجاري (الخصوم)، وعموما كلما زادت سيولة الأصل كلما قلت ربحيته، و يحتوى جانب الأصول في الميزانية البنك التجاري على المكونات التالية:[1]

1 أرصدة نقدية حاضرة:

و يتمثل في السيولة النقدية الكاملة و تتخذ عدة أشكال:

نقود حاضرة في البنك التجاري: حيث يحتفظ البنك التجاري بكمية من السيولة النقدية من نقود معدنية و نقود ورقية لمواجهة طلب المودعين و تسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم.

أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي: حيث يفرض البنك المركزي على البنك التجاري أن يحتفظ بنسبة من ودائعها على شكل سيولة نقدية حاضرة في خزائن البنك المركزي، ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا لمقتضيات السياسة النقدية ،و يطلق على هذه النسبة ب(نسبة الاحتياطي القانوني)

و هناك **الأرصدة السائلة الأخرى** من شيكات و حوالات و أوراق مالية يتوقع تحويلها إلى سيولة نقدية كاملة بسهولة.

[1] ضياء مجيد ،نفس المرجع،ص 277.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 حوالات مخصومة : و تتمثل في

1أذونات الخزانة: و هي عبارة عن سندات حكومية تقدم إلى البنك التجاري مقابل حصول الحكومة على قروض الممنوحة إلى الحكومة و هنا يكون سعر الفائدة أقل من أسعار الفائدة المفروضة على القروض المتوسطة والطويلة الأجل.

2أوراق تجارية: يلجأ الأفراد إلى البنوك التجارية للحصول على القروض مقابل خصم ما لديهم من أوراق تجارية (سفتجة)، و تفرض البنوك التجارية سعر فائدة (سعر الخصم) على القروض الممنوحة إلى الأفراد،و عادة تكون أسعار فائدة منخفضة.

يطلق على هذه الأصول اسم الاحتياطات الثانوية لدى البنوك التجارية لأنها تتميز بسهولة تحويلها إلى نقود كاملة السيولة بسرعة و بدون خسارة، إذ يستطيع البنك التجاري تقديمها إلى البنك المركزي للحصول على قيمتها، و يكون البنك المركزي على استعداد لإعادة خصمها في كل الأوقات.

3 مستحق على البنوك: تلجأ البنوك التجارية إلى أحد البنوك لاقتراض منه عند الضرورة لدعم سيولتها النقدية في هذه الحالة يفرض البنك التجاري سعر فائدة على القروض الممنوحة إلى البنوك التجارية الأخرى.

4 أوراق مالية استثمارات: عادة، تقوم البنوك التجارية باستثمار جزء من مواردها في شراء السندات الحكومية أو الأوراق المالية من أسهم و سندات القطاع الخاص سعيا وراء الحصول على الأرباح ،خاصة و أن مثل هذه الاستثمارات تمكن البنك التجاري من الحصول على عوائد مرتفعة ،و تعتبر هذه الأوراق أقل سيولة من الحوالات المخصومة، ليس من السهل بيعها بسرعة خاصة عندما يسود الركود أسواق المال، و قد يتطلب من أصحابها الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق ،إلا أن العائد عليها يكون كبير.

5 القروض و السلفيات: يعتبر هذا الأصل أكثر الأصول ربحا و أقل سيولة،إذ ليس من حق البنك التجاري أن يطالب العميل بتسديد قيمة القروض و السلفيات قبل أن يحين تاريخ استحقاقها ، و تتخذ القروض شكلين:

أ قروض مقابل ضمان:و يكون هذا النوع من القروض مكفولا بضمانات عينية،و قد يأخذ الضمان العيني شكل بضائع، أوراق تجارية ، ذهب عقارات ،محاصيل زراعية آلات ...و قد يكون الضمان بكفالة شخص موثوق به.

ب قروض بدون ضمان : في السابق كانت البنوك تتردد في منح مثل هذه القروض إلا في حدود ضيقة ،إلا أنه في الوقت الحاضر اتسع تقديم مثل هذه القروض، و قد يعود السبب إلى اتساع دور القطاع العام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الاقتصاد الوطني، خاصة و أن الكثير من البنوك التجارية أصبحت ملكا للدولة،و في هذه الحالة يصبح المقترض مدينا للدولة،و من الصعب التهرب من مديونية.

ثانيا: عناصر قائمة الدخل للبنوك التجارية

تعتبر أصول البنك مصدر لإيرادات إما حصوله على أموال هذه الأصول فيعتبر مصدر للمصروفات و تظهر قائمة الدخل من خلال مقابلة الإيرادات بالمصروفات توضحها قائمة الدخل المبسطة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2 ــ 1) عناصر قائمة الدخل للبنوك التجارية

مصروفات	مبالغ	الإيرادات	المبالغ
فوائد مودعة أجور و حوافز مصروفات جارية و متنوعات و اهتلاكات مخصصات ضرائب داخلية فائض قابل للتوزيع		فوائد محصلة إيرادات استثمارات مالية و مساهمات عائد خدمات مصرفية إيرادات أخرى	
إجمالي		إجمالي	

مصدر :محمد صالح الحناوي و السيدة عبد الفتاح عبد السلام

1مصادر الإيرادات[1]

تمثل الفائدة على القروض أهم مصدر لإيرادات البنك تم يليها إيرادات البنك من الاستثمارات في الأوراق المالية المختلفة، ثم الإيرادات الأخرى التي تتمثل في الدخل من الخدمات الائتمانية التي يقدمها البنك و الإيرادات من خدمة الودائع أو من التكاليـــــف التي تحمل على الحسابات الجـــــــارية و استخدام الشيكات وأن هذه الإيرادات الأخرى يمثل نسبة ضئيلة جدا من إيرادات البنك.

[1] محمد صالح الحناوي و السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية"البورصة و البنوك تجارية "الدار الجامعية،1991، ص225،226.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 مصروفات البنك

تتمثل مصروفات البنك بصفة خاصة في الفوائد المدفوعة على الودائع لأجـــل و الودائع الادخارية و تتمثل البند الثاني في المرتبات و الأجور و الحوافز و تزداد نسبة هذه المصروفات مع الزيادة في نسبة الودائع،وهناك بنود مصروفات أخرى أقل نسبا مثل مصروفات المــمتلكات و إيجـــارات الآلات و أقساط التأمين و الاهتلاك، و مصروفات الصيانة، و الاحتياطات، خسائر القروض، و تكاليف الإعلان والمكتبية ...، و تحاول البنوك تخفيض المصروفات و ذلك من خلال التطور في صناعة البنوك مثل تقديم خطط ادخارية جديدة و خدمات الكمبيوتر ،و التمويل التأجيري و الاستعانة بالاستثمارات الإدارية بالإضافة إلى استخدام الآلة في عمليات السحب و الإيداع؛

و قد تزيد المصروفات عن الإيرادات في كثير من البنوك، و يعتبر هذا بمثابة ضغوط و عوائق تحول دون تحقيق الأرباح، و هنا يجب أن تبذل الإدارة أقصى جهدها للرقابة على العمليات بغرض تخفيض المصروفات.

3 صافي الدخل

و هو عبارة عن الفرق بين إيرادات و مصروفات العمليـــــات و التي يتمثل في صافي الدخل قبل الضريبة و هو أحد مقاييس الربحية بالنسبة للبنك و بعد خصم الضرائب والخسائر المعاملات المالية تحصل على صافي الدخل بعد الضريبة وهو أيضا أحد مقاييس الربحية للبنك.

المطلب الثالث: التقارير المالية و مدى التداخل بينها

البنوك التجارية مثل أي مؤسسات مالية أخرى تقوم بدور الوساطة حيث تسهل تدفق الأموال من الوحدات ذات الفائضة المالي إلى الوحدات ذات العجز المالي، هذه الميزة للبنوك التجارية تعكس خصائص معينة و التي تظهر في قوائمها سواء بالميزانية أو قائمة الدخل وتتمثل هذه الخصائص في:[1]

1 نظرا لأن وظيفة البنوك أساسا وظيفة مالية فتمتلك معظم البنوك أصول ثابتة بنسبة منخفضة وبالتالي تتحمل تكاليف رفع تشغيلي منخفضة؛

2 معظم خصوم البنك تتمثل في الودائع أو القروض قصيرة الأجل حيث يمكن للمودعين الاتفاق على معدلات فائدة متغيرة حسب معدلات الفائدة في السوق ،و بالتالي تتغير مصاريف الفائدة مع التغير في سعر الفائدة نتيجة للتغير في أسعار السوق؛

[1] محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره،ص 227.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 البنوك تتعامل مع رأس مال أقل من رأس مال الشركات غير المالية وهذا يعني زيادة في الرفع المـــــالي و تغيير في الإيرادات هذه الخصائص تزيد من مشاكل البنوك و من المخاطر التي يعاني منها مديرو البنوك؛

وتمثل التقارير المالية كل البيانات المتاحة التي يمكن استخدامها لتحليل الأداة و أن كان هناك تداخل بين كل من الميزانية و قائمة الدخل و يتمثل هذا التداخل في :

- إن مكونات الأصول و الخصوم والعلاقة بين معدلات الفائدة المختلفة يحدد صافي دخل الفائدة؛
- خليط الودائع من العملاء المختلفين يؤثر على اختيار الأصول و بالتالي يؤثر على المصاريف الأخرى غير الفائدة ؛
- الاختلافات في تشكيلة الاستثمارات يؤدى إلى اختلافات في العائد على الأصول و كذلك الاختلافات في تشكيلة الخصوم يؤدي إلى اختلافات المصروفات؛
- الدخل من غير الفائدة و المصروفات و مخصصات القروض تعكس بطريقة غير مباشرة نفس عناصر الميزانية، فمثلا البنك ذو الحجم الأكبر في تشكيلة القروض يكون الأكبر في مصاريف العمليات غير المباشرة و احتياطات خسائر القروض، كذلك البنـــوك التي تتعـــامل مع الـــعـــملاء و الأفراد تكون مصاريفها غير المباشرة أكبر من البنوك التي تتعامل مع عملاء شركات أو منشآت ، ففي حالة العملاء الأفراد هناك خاصة لمزيد من المصروفات لجذب الودائع و كذلك تقديم القروض للعملاء و الأفراد؛
- صافي الدخل إجمالي الإيرادات مطروح منه إجمالي المصروفات ومخصـــصات خســـائر القروض و الضرائب الذي يزيد عن التوزيعات على الملاك يضاف إلى الأرباح المحتجزة بالتالي يزيد من أموال الملكية.

يتطلب تعظيم الأرباح أي صافي الدخل من مدير البنك أن يستثمر في الأصول التي تولد أعلى عائد ،ولكن تعظيم الربح يختلف عن تعظيم ثروة الملاك وللحصول على أعلى عائد يجب على البنك إما أن يتحمل مخاطر أكبر أو يخفض من العمليات وهذا يعني ضرورة المـــوازنة بين المخاطـــــــر و العائد ،و القيمة السوقية لأسهم الملاك هي التي تعكس كل من العائد و الخطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: أساليب التحليل المالي في البنوك

تختلف أساليب التحليل المالي حيث تضم التحليل المالي الرأسي و الأفقي و التحليل باستخدام النسب المالية و يهدف من خلال هذه التقنيات إلى اكتشاف و معرفة المركز المالي للبنك

المطلب الأول: أساليب التحليل المالي للبيانات المالية المقدمة

يستخدم التحليل المالي للتعرف على وضع المنشآت الاقتصادية عموما، والبنوك خاصة، ويمكن تلخيص أهم الأساليب فيما يلي:

أولا: التحليل بإستخدام القوائم المالية المقارنة.

يعد أسلوب التحليل باستخدام القوائم المالية المقارنة أحد الأساليب المستخدمة لدراسة وضع المشروع وقياس مدى كفاءته، وقدرته على تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، وتتم مقارنة القوائم المالية وفقا لهذا الأسلوب عن طريق وضع بيانات الميزانيات أو قوائم الدخل جنبا إلى جنب، عن طريق أخذ القائمة الأقدم زمنيا أساسا للمقارنة، ثم فحص التغيرات التي حدثت على عناصر هذه القوائم من عام لآخر وعبر سنوات الدراسة بهدف الوصول إلى نتائج التغيرات إيجابية كانت أو سلبية[1]ويشمل هذا النوع من التحليل على نوعين هما:

1 التحليل الرأسي.

ويقوم على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة، أو في تاريخ إعداد القائمة، بهدف تحديد الوزن النسبي لكل بند من القائمة بالقياس إلى مجموع هذه القائمة، وكذا بالقياس إلى باقي البنود أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة. وبعد تحديد النسب المئوية للبنود الواردة في القوائم المالية، تحل النسب بدلا من الأرقام الفعلية، ويكون مجموع النسب الواردة في بنود القائمة مساويا 100 % بغض النظر عن حجم البنك.

2 التحليل الأفقي.

يتضمن هذا النوع من التحليل حساب نسبة أرقام لمدة معينة إلى أرقام مدة سابقة لها، لذا فإن هذا النوع من التحليل يسمى بالتحليل التاريخي، ويستند هذا الأسلوب على أساس مقارنة كل بند من بنود القوائم المالية مع قيمته في السنة السابقة لتحديد قيمة التغير الذي لحق به ونسبته، ويقصد بالتغير الفرق بين قيمة البند في السنة الجارية وقيمته التي كان عليها في السنة السابقة، وبقصد المقارنة تعرف السنة السابقة بسنة الأساس وبقسمة التغير على رقم سنة الأساس يتم تحديد النسبة المئوية للتغير.

[1] إبراهيم عبد الحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، 2008، ص، 170.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمعادلة التالية تلخص ما سبق:

نسبة التغير= الرقم في سنة المقارنة – الرقم في سنة الأساس /الرقم في سنة الأساس × 100%.

ثانيا: التحليل المالي بالنسب.

تقوم فكرة التحليل المالي باستخدام النسب على إيجاد علاقات كمية بين بندين أو أكثر من بيانات قائمة المركز المالي وحسب، أو من بيانات قائمة المـــــــــــركز المالي والدخل معا، وذلك بتاريخ معـــين، والاتجاهات التي اتخذتها هذه العلاقات عبر الزمن للوصول إلى دلالات ذات معنى معين،

ويمكن القول: إن النسب المالية تعد أدوات معبرة في التحليل المالي وذلك لاختصارها لكمية كبيرة من المعلومات إلى كمية محددة يسهل استخدامها بما لها من مؤشرات ذات معنى بشرط أن يتم تركيبها وتفسيرها بشكل منطقي، ويستخدم المحللون الماليون المؤشرات في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للشركات، إذ تزود النسب المالية المختصين وأصحاب العلاقة بمعلومات عن السيولة، ومدى ملائمة رأس المال، والكفاءة في توظيف الموارد المتاحة، وربحية البنك.

ويتمتع هذا التحليل بمزايا عدة أبرزها:

1- سهولة احتسابها؛

2- مساعدتها في الكشف عن المعلومات التي لا تكشفها القوائم المالية العادية؛

3- مظهرها الكمي الممكن تفسيره واستخدامه في المقارنة.

وبالمحصلة فإن النسب المالية تعد وسيلة تحليلية مهمة في دراسة أداء البنك، ويمكن من خلالها استخلاص النتائج واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الأداء، أو تعديل الخطط والسياسات أو كلاهما.

المطلب الثاني: النسب المالية المعتمدة في التحليل المالي في البنوك

أولا:تعريف النسب المالية.

تعد النسب المالية واحدة من أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في البنوك لتقييم العملاء طالبي الحصول على الائتمان معين،و يمكن تعريف النسب المالية بأنها علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط و الأخر يمثل المقام و العلاقة دلالتها التي عادة ما تكون أكثر فائدة للباحث الائتماني من الأرقام المطلقة للبند أو العنصر الداخل في تركيبها و قد ظهرت النسب المالية في منتصف القرن التاسع عشر، و تفيد في تفسير و تحليل محتويات القوائـــــم و التقارير المالية و يتمثل غرضها الأساسي في إمداد المستفيدين من القوائم و التقارير المالية بمجموعة من المؤشرات التي تفيد في تقييم الأداء و الحكم على مجهودات إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المخطط لها إضافة إلى المؤشرات التي تفيد في حكم على المركز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالي الجاري للمشروع، و مقدرته على سداد التزاماته من حيث درجة السيولة و هيكل التركيب الرأسمالي إضافة إلى مؤشرات التي تفيد في التنبؤ بالوضع المالي للمشروع و قدرته على تحـــــقيق الأرباح مســـــتقبلا و المحافظة على الأرباح المحققة. [1]

1 ــ أسس اختيار النسب المالية:و هي تتمثل في :

أ / تحديد الأهداف من التحليل باستخدام النسب المالية

فتحديد أهداف المشروع من التحليل يجب أن تكون واضحة بحيث يتم تصميم مؤشرات من أجل قياس مدى تحقيق الأهداف الموضوعة من الإدارة العليا و المؤسسين أو الحكومة؛

ب/ اختيار النسب المالية الملائمة للهدف:

فالهدف من التحليل يفرض استخدام نسب معينة، مثال ذلك من أجل الحكم على قدرة الشركة في تحصيل مديونيتها بشكل سريع لابد من استخدام معدل دوران الذمم المدينة؛

ج/ ملائمة البيانات و معالجتها حسابيا:

حيث من الواجب توافر شروط الملائمة و المصداقية و الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المختلفة من أجل المقارنة بشكل دقيق ثم توضيح الأرقام المطلقة بصورة نسب مفهومة.

ثانيا: النسب المالي الائتمانية

هناك الكثير من النسب المالية و الائتمانية التي تستخدم في دراسة و متابعة أداء البنك دوريا،غير أنه بالإمكان تبويبها و معالجتها ضمن المجموعات الرئيسية الآتية:

1 نسب السيولة

وهي تشير إلى مبلغ الودائع اللازمة لمواجهة الاحتياطات القانونية النقدية و الأموال النقدية لمواجهة المعاملات الجارية و لمقابلة متطلبات المقاصة، و يمكن قياس السيولة باستخدام ثلاثة نسب أساسية على الوجه الأتي:[2]

[1] محمد إبراهيم النوايسة،التحليل و مناقشة القوائم المالية ،الطبعة الأولى،مركز طارق،عمان ،1998.ص9.

[2] خليل الشماع ،خالد عبد الله،مرجع سبق ذكره،ص 78.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ النسبة المؤوية لمتوسط النقدية إلى متوسط الودائع تحث الطلب (الجارية)

لحساب متوسط النقدية،فإنه لابد من طرح (صافي الأموال المقترضة من قبل البنك و الاستثمارات المباعة على أساس اتفاقيات إعادة الشراء)،و ذلك لاستبعاد الأموال المقترضة، أما لماذا يحسب المتوسط، فهو لغرض تقليل أثر أرقام نهاية المدة المحاسبية ،و استخراج متوسطات شهرية أو أسبوعية ،أو حتى يومية ،بدلا من أخذ الأرقام السنوية فقط،التي تحمل أثار يوم واحد أعدت فيه قائمة المركز المالي و نحسب كالتالي:

متوسط النقدية بعد التعديل

متوسط الودائع تحت الطلب

على قدر تعلق الأمر بقياس السيولة، فإن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى تحسين سيولة البنك، من حيث قدرة رصيد النقدية على مواجهة المسحوبات من الودائع تحث الطلب (الجارية)

ب/ النسبة المؤوية لمتوسط النقدية إلى متوسط مجموع الودائع.

و يمكن قياس السيولة باستخدام البسط نفسه في النسبة أعلاه، و لكن مع تبديل مقام النسبة ليشمل مجموع الودائع (تحت الطلب+لأجل ،أي التوفير و الثابتة)، و في حيث يمتاز المقياس الأول أعلاه بتأشير العلاقة بين النقدية و بين الودائع الأكثر تعرضا للسحب، فإن المقيـــاس الحالي يمتاز بالشـــــمول، بسبب ربط النقدية بكل الودائع و على أساس المتوسطات أيضا:

متوسط النقدية (بعد التعديل)

متوسط مجموع الودائع

و يعنني ارتفاع النسبة تحسنا في وضعية سيولة البنك.

ج/ النسبة المؤوية لمتوسط النقدية و الاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل إلى متوسط مجموع الودائع /أو متوسط الودائع تحث الطلب.

متوسط النقدية+الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل بعد التعديل

متوسط الودائع تحت الطلب

في حيت كان البسط في النسبتين الأولى والثانية مقتصرا على الاحتياطيات الأولية فإن البسط في النسبة الجديدة يمتد ليشمل جزءا من الاحتياطات الثانوية التي يتمتع بدرجة عالية من السيولة، بهدف التوصل إلى قياس أشمل لمستوى السيولة،و ذلك بتوسيع كل من البسط ،حيث يشير ارتفاع النسبة إلى زيادة مستوى سيولة البنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 نسب سياسات توظيف الأموال:

يستخدم مصطلح التوظيف في التحليل المالي بمعناه الواسع،ليشمل كلا من:الاحتياطات الثانوية،و القروض و الاستثمارات أي بمجموع محفظة البنك من الموجودات المربحة، ومجموعة من النسب التي تستخدم لدلالة على سياسات التوظيف التي ينتهجها البنك و متابعة تنفيذها،نذكر منها [1]:

أ/النسبة المؤوية لمتوسط الموجودات المربحة إلى متوسط مجموع الموجودات

تدل هذه النسبة على الأهمية النسبية لمتوسط الموجودات المربحة، أي تلك التي تكسب الفوائد إلى البنك إلى متوسط مجموع الموجودات البنك.

متوسط الموجودات المربحة

متوسط مجموع الودائع

و يعني ارتفاع هذه النسبة زيادة قابلية البنك على خلق الدخل الدوري من إدارة محفظة موجوداته

ب/النسبة المؤوية لمتوسط القروض إلى متوسط مجموع الودائع

و هي نسبة تعبر عن الودائع المستخدمة في القروض، و هي موجودات تعد أقل سيولة من الموجودات الأخرى ذات العائد الأعلى.

متوسط القروض

متوسط مجموع الودائع

و يعني ارتفاع النسبة انخفاض سيولة البنك عموما، و زيادة ربحيته الناشئة عن توظيف نسبة أعلى من الودائع في القروض.

ج/ النسبة المؤوية لمتوسط القروض إلى متوسط مجموع الأموال المشتراة

تعبر هذه النسبة عن اعتماد البنك على الأموال الحساسة تجاه سعر الفائدة لأسناد محفظة قروضه، وتشمل الأموال المشتراة تلك كل الاحتياطات الفائضة المطروحة للبيع لأجال قصيرة و الأوراق المالية المباعة باتفاقيات إعادة الشراء:

متوسط القروض

متوسط مجموع الأموال المشتراة

[1] خليل الشماع، خالد عبد الله، مرجع سبق ذكره،ص 79.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د/نسبة مكونات الاستثمارات و مجموعها إلى متوسط مجموع الودائع

تحسب هذه النسبة لمعرفة ذلك الجزء من الودائع الذي توظيفه فيها، و يشمل المكونات كلا من: أوراق الحكومية و أوراق القطاع العام...

أوراق الحكومية المركزية

متوسط مجموع الودائع

أوراق القطاع العام

متوسط مجموع الودائع

أوراق القطاع المختلط

متوسط مجموع الودائع

3 نسب هيكل التمويل و الرافعة المالية

تدل هذه المجموعة من النسب على مزيج الودائع، أجالها، و العلاقة بين الأموال الممتلكة و كل الودائع و الأموال المقترضة، وعلى الوجه الأتي[1]:

أ/ مزيج الودائع

يوضح تحليل مزيج الودائع التكوين النسبي للودائع حسب كونها تحت الطلب،لأجل لغرض تحديد طبيعة التزامات البنك تجاه المودعين و التميز بين الودائع الأساسية و الأموال المشتراة من السوق ذات الحساسية بسعر الفائدة ،و انعكاسات ذلك على سياسات توظيف الأموال المصرفية و يمكن تبويب الودائع الثابتة بتوزيع تكراري، حسب حجم مبالغها، نظرا لأهمية هذا النوع من الودائع في استقرار مصادر تمويل البنك بالودائع، كما أنه يمكن استخدام نفس هذا الأسلوب في تحليل ودائع التوفير، و من جهة أخرى فإنه بالإمكان تبويب الودائع حسب ملكيتها، أو حسب كونها محلية أو أجنبية.

ب/ التوزيع النسبي للودائع لأجل حسب استحقاقها

و إذا استثنينا الودائع تحت الطلب باعتبارها بدون استحقاق فإن الودائع لأجل يمكن تحليلها حسب كونها ودائع توفير و ثابتة ،ثم تحليل الأخيرة حسب أجالها و بتوزيع تكراري و يلقي هذا التوزيع النسبي الأضواء على ما يتوفر من الودائع لأجال أطول، و بالتالي قدرة البنك على إطالة أجال توظيفاته

[1] خليل الشماع ،خالد عبد الله،مرجع سبق ذكره,ص85.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأمواله، بما يتوافق مع ذلك كما نلقي أضواء على هيكل الأموال المشتراة ذات الحساسية لسعر الفائدة، و طول الآجال التي يستمد المودعون لإبقائها في البنك على أساس ما يدفعه لها من فوائد دورية.

ج/نسب الرافعة المالية

هناك نسبتان رئيسيتان لقياس الرافعة، إحداهما نسبة متوسط مجموع الودائع إلى رأس المال الممتلك، و الثانية هي نسبة الأموال المقترضة من قبل البنك إلى رأس المال الممتلك، و لابد من أن تقارن النسبتان بما يقابلهما من نسب محددة من قبل السلطة الرقابية و يعني ارتفاع هاتين النسبتين ازدياد مخاطر سيولة البنك،و انخفاض متانة رأسمالها، ولو أن ذلك يعتمد على نمط توظيف أموال البنك في القروض و الاستثمارات:

متوسط مجموع الودائع

متوسط رأس المال الممتلك

متوسط الموال المقترض

متوسط رأس المال الممتلك

4 نسبة متانة رأس المال

و هي مجموع نسب تستهدف العلاقات بين الموجودات و رأس المال الممتلك في نهاية المدة المالية، و هي مؤشرات عامة عن الأموال التي قدمها المالكون و ما توفره من حماية المودعين[1].

أ /النسب الإجمالية

توجد نسب إجمالية تستخدم كمؤشر عن العلاقة بين الموجودات ذات المخاطرة أو أنواع محددة من الموجودات، و رأس المال الممتلك، و تظهر بعدة صيغ على الوجه الأتي:

الموجودات ذات المخاطرة

رأس المال الممتلك

رأس المال الممتلك

الموجودات ذات المخاطرة

أما الموجودات ذات المخاطرة فهي= مجموع الموجودات – (النقدية بالصندوق و لدى البنوك من غير الاحتياطات القانونية + أوراق الحكومة+القروض المضمونة من قبل الحكومة).

[1] خليل الشماع ،خالد عبد الله،مرجع سبق ذكره،ص 89..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب /تبويب الموجودات حسب درجة مخاطرتها و ربطها برأس المال الممتلك

كما تصنف الموجودات ،حسب درجة مخاطرتها حيث تحدد لكل مجموعة منها نسبة تعبر عن رأس المال الممتلك اللازم لإسنادها ثم تجميع مبالغ رأس مال اللازمة لكل مجموعة من هذه الموجودات سوية و نقارن برأس المال الممتلك الفعلي، و في حالة زيادة المطلوب على الفعلي فإن الأمر يتطلب زيادة الفعلي لبلوغ الحد الأدنى المطلوب.

ج / التنويع النسبي الكلي لهيكل رأس مال في البنك

يتكون هيكل رأس مال في البنك من: رأس المال الممتلك من الأسهم العادية و الممتازة و السندات التي أصدرها البنك،كما أن رأس المال الممتلك العادي، في حالة البنك العامل كشركة مساهمة يجزأ عادة إلى :رأسمال مدفوع و فصلة رأس المال، و الأرباح المحتجزة، ويدل مكونات هيكل رأس مال على جزئيه الأساسيين: الممتلك و المقترض و هي بالتالي مؤشر عن هيكل التمويل طويل الأجل من غير الودائع.

5 نسب الربحية

أ /مجموعة النسب المؤوية التي تربط بين اكتساب الدخل و تحمل البنوك، قياسا بمتوسط مجموع الموجودات

يؤدي حساب هذه النسب إلى تحديد الاتجاهات في العمليات البنكية التشغيلية و أهمها[1]:

الدخل من الفوائد

متوسط الموجودات

مصاريف الفوائد

متوسط الموجودات

الدخل الصافي من الفوائد

متوسط الموجودات

ب /مجموعة النسب المؤوية التي تربط بين اكتشاف فقرات الدخل الأساسية و تحمل فقرات المصروفات الأساسية و متوسط الموجودات المربحة

يطلق على الفارق بين الدخل من الفوائد،و مصاريف الفوائد بالدخل الصافي من الفوائد،إذا قسم الأخير بالموجودات المربحة، فإن الحاصل يسمى هامش الفائدة الصافي و من بين أهم النسب في هذا المجال التالي:

[1] خليل الشماع ،خالد عبد الله،مرجع سبق ذكره، ص 90.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدخل من الفوائد

متوسط الموجودات المربحة

الدخل الصافي من الفوائد

متوسط الموجودات المربحة

الدخل الصافي (قبل ضريبة الدخل و قبل الأرباح و الخسائر التشغيلية على الاستثمارات)

متوسط الموجودات المربحة

الدخل الصافي بعد ضريبة و بعد الأرباح و الخسائر التشغيلية على الاستثمارات

متوسط الموجودات المربحة

الدخل الصافي قبل الفقرات الاستثنائية

متوسط الموجودات المربحة

الفقرات الاستثنائية

متوسط الموجودات المربحة

ج /النسبة المؤوية للدخل الصافي من الفوائد إلى متوسط الموجودات:

توضح هذه النسبة الحد الأدنى من الدخل الصافي من غير الفوائد، أي الفرق بين الإيرادات من غير الفوائد و المصاريف من غير الفوائد، و ربط ذلك بمتوسط الموجودات[1].

الدخل من غير الفوائد ــ المصاريف من غير الفوائد

متوسط الموجودات

د / تحليل العائد

يتكون تحليل العائد من مجموعة من النسب المؤوية الدالة على متوسط المردود المتكسب من موجودات محددة أو معينة و أهمها:

الفوائد و الأجور المكتسبة من القروض

متوسط إجمالي القروض

الفوائد على الاستثمارات الأخرى

متوسط الاستثمارات الأخرى

[1] خليل الشماع ،خالد عبد الله،مرجع سبق ذكره،ص 92..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفوائد و مقسوم الأرباح من الأوراق المالية الأخرى

متوسط الأوراق المالية الأخرى

الفوائد المدفوعة على ودائع التوفير

متوسط ودائع التوفير

الفوائد المدفوعة على الأرباح الثابتة

متوسط الودائع الثابتة

الفوائد المدفوعة على المديونية طويلة الأجل للغير

متوسط المديونية طويلة الجل للغير

6 نسب نشاط أو إنتاجية العاملين في البنوك

توضح هذه المجموعة من المؤشرات الدورية و مدى النشاط النسبي للعاملين لكامل أوقاتهم في البنوك، و بالتالي فهي على إنتاجيتهم النسبية. [1]

الدخل الصافي +الضرائب +صافي الأرباح و الخسائر من الاستثمارات

عدد العاملين لكامل الوقت

متوسط الموجودات

عدد العاملين لكامل الوقت

متوسط الودائع

عدد العاملين لكامل الوقت

[1] خليل الشماع ،خالد عبد الله،مرجع سبق ذكره،ص 93

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا:تحليل المالي للمؤسسة طالبة للائتمان

إن التوازن المالي للمؤسسة يعني درجة الاستقرار المالي الذي تتمتع به المؤسسة والذي من خلاله يمكن الحكم على سياسة المؤسسة المتبعة في تسيير مواردها واستخداماتها.

v تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات المالية

1 رأس المال العامل le funds de roulement

هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستعمل لتمويل الأصول المتداولة، والمتعارف عليه هو أن التوازن المالي ينشأ عن تمويل الموارد الدائمة لكل الاستخدامات الدائمة، أما ذلك الجزء رأس المال العامل (فيعبر عن هامش أمان بالنسبة للمؤسسة.

ويعطي البنك أهمية بالغة بالنسبة لرأس المال العامل لتعبيره عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل حتى وإن تعرضت دورة الاستغلال إلى بعض التأخير فيما يخص تحصيل الحقوق.[1]

ويتم حساب قيمة رأس المال العامل بطريقتين[2] :

أ -حسابه من أعلى الميزانية:

تحسب قيمة رأس المال العامل من أعلى الميزانية المالية المختصرة وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

ب -حسابه من أسفل الميزانية:

هو ذلك الفرق الحاصل عن عملية طرح قيمة الديون قصيرة الأجل من قيمة الأصول المتداولة:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

ولرأس المال العامل أنواع ثلاث وهي[3]:

1 1رأس المال العمال الخاص:

هو ذلك المقدار من الأموال الخاصة الموجهة لتمويل الأصول المتداولة ويتم حسابه كالتالي:

رأس المال العامل =الأموال الخاصة – الأصول الثابت

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص147 .

[2] رابح حمودي، تحليل الاستغلال وتحليل الميزانية، دار المعرفة، الجزائر، 2000 ، ص70

[3] patrick piget, gestion financiére de l'entreprise, edition economica, parise,1998,p90.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 1 رأس المال العمال الإجمالي:

حيث يعبر عن قيمة هذا النوع من رأس المال العامل من خلال قيمة إجمالي الأصول المتداولة، وذلك وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

3 1 رأس المال العامل الأجنبي:

وهو يعبر عن إجمالي الديون المستعملة خلال الدورة الاستغلالية للمؤسسة من أجل تمويل الأصول المتداولة،وتحسب قيمته وفق العلاقة:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص

2 احتياجات رأس المال العامل besoin en fonds de roulement

يمكن تعريف احتياجات رأس المال العمال الدائم على أنها الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة القيم المتداولة والقيم الجاهزة (وبين الموارد الدورية) الديون قصيرة الأجل (ما عدى السلفات البنكية). ولاشك أن الحاجة إلى رأس المال العامل فكرة مهمة بالنسبة للبنك، فهي تعطيه صورة واضحة عن مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في أية لحظة خلال دورة الاستغلال[1].

ويتم حساب قيمة احتياجات رأس المال العامل كما يلي[2] :

احتياجات رأس المال العامل الدائم = احتياجات الدورة – موارد الدوارة

أي:

احتياجات رأس المال العامل) = الأصول المتداولة – القيم الجاهزة – (الديون قصيرة الأجل – السلفات البنكية)

وهناك ثلاث حالات يمكن أن تأخذها قيم احتياجات رأس المال العامل[3]:

أ -موجبة :BER > 0 وهذا يدل على عدم قدرة موارد التمويل قصيرة الأجل على تغطية كل احتياجات الدورة، وعليه تنشأ الحاجة هنا إلى وجوب وجود رأس مال عامل

ب. -سالبة0 > BER : هي حالة تمثل عكس سابقتها، وهي حالة حسنة بالنسبة للمؤسسة، إذ أنها تكون في غنى عن زيادة أو إيجار رأس مال عامل.

ج -معدومة: وهنا يدل على أن الموارد تغطي الاحتياجات تماما.

---

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص148 .

[2] ناصر دادي عدون، التحليل المالي،، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ب، ص50 .

[3] / farouk bouyacoub,l'entrprise et le financement bancaire,casbah editions ,alger,2003,p181.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 الخزينة trésorier

ونعني بالخزينة كل ما يوجد لدى المؤسسة من أموال سائلة تحت تصرفها[1]. أو هي الفرق المحسوب في تاريخ معين بين رأس المال المستخدم خلال الدورة والاحتياجات المتعلقة بنفس الدورة، وبذلك يمكن حساب قيمة الخزينة كما يلي:

-أ - الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل[2]

ومن خلال هذه العلاقة يمكن استنتاج علاقة ثانية وفق ما يلي:

*رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

=قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة + قيم جاهزة – ديون قصيرة الأجل

* احتياجات رأس المال العامل=(قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) ــ (ديون قصيرة الأجل – تسبيقات مصرفية) ومنه يصبح لدينا:

الخزينة = [قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة + قيم جاهزة – ديون قصيرة الأجل] – [قيم الاستغلال +قيم غير جاهزة– (ديون قصيرة الأجل – تسبيقات مصرفية).]

وبعد نزع الأقواس وحذف القيم المتساوية والمتعاكسة الإشارة يبقى لدينا:

-ب - الخزينة = القيم الجاهزة – تسبيقات مصرفية

ويمكن للخزينة أن تأخذ الحالات التالية:

1-موجبة TR >0 :

وهي حالة جيدة لكن يجب أن لا تكون القيمة كبيرة جدا حتى لا تخلف مشكل تجميد السيولة.

2-سالبة TR < 0

وهي حالة سيئة وتنبؤ بدنو خطر السيولة.

3- :معدومة TR = 0

وهي حالة التوازن المالي المثلى

v تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية

إن النسبة عادة هي التعبير الكمي الذي يربط بين قيمتين، وكذلك الأمر بالنسبة للنسب المالية المستخدمة في التحليل المالي، هذه النسب التي تعد من أقدم وأنجع الوسائل المستعملة في هذا المجال وذلك من أجل دراسة

[1] albert douillet,l'analyse financiére pratique,chotard etassocies editeurs,paris,france,p28.

[2] farouk bouyacoub, op-cit,p187

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحليل الهيكلة، السيولة، النشاط والمردودية ... وهذه التقسيمات المهمة التي وضعها مفكر والتحليل المالي كمنهج لدراسة المؤسسة ماليا:

الشكل(1 ــ 1): فئات النسب المالية

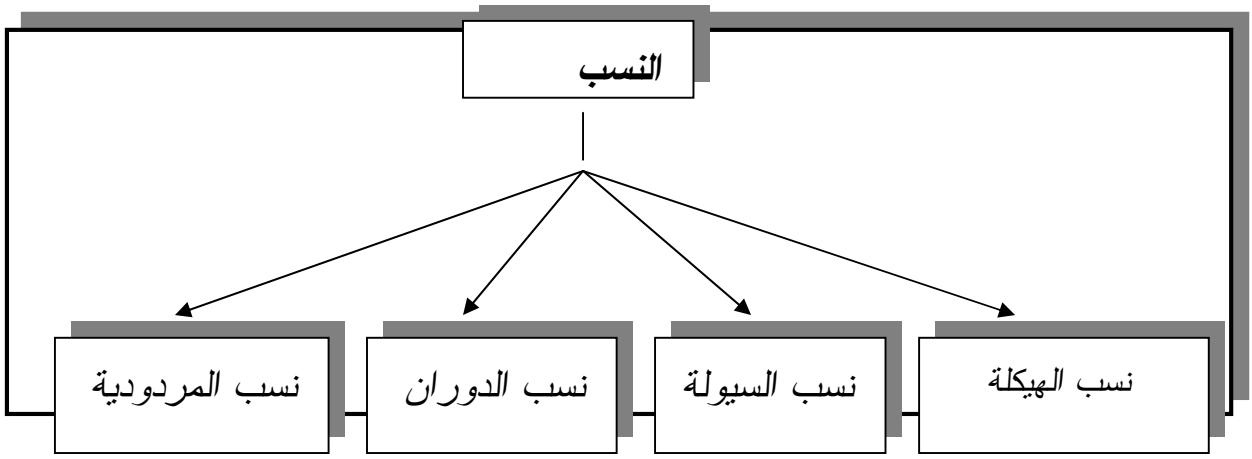

المصدر: **G. Melyon, Gestion financière, Ed Breal, Paris, 1999, P: 141.**

1 :**نسب الهيكلة**

حيث تعطي هذه النسب صورة واضحة عن هيكلة المؤسسة، وذلك من خلال معرفة نسبة كل عنصر إلى مجموع الميزانية، وهذا يتيح لنا إعطاء رأي حول هيكل المؤسسة وإمكانية تقويمه حتى تتماشى مع مختلف التغيرات الحاصلة في السوق، وتنقسم نسب الهيكلة إلى:

أ -نسب هيكلة الأصول :وتوضح وفق الجدول الآتي:

جدول رقم :(3 ــ 1):نسب هيكلة الأصول

النسبة	العلاقة	التعليق
نسبة الأصول الثابتة	مجموع الأصول الثابتة / مجموع الأصول x100	تعطى هذه النسبة تعبيرا عن قيمة مشاركة الأصول الثابتة في تكوين مجموع الأصول
نسبة قيم الاستغلال	قيم الاستغلال / مجموع الأصول x100	تمثل هذه النسبة قيمة المخزونات بالنسبة إلى مجموع الأصول
نسبة للتحقيق القيم القابلة	القيم القابلة للتحقيق / مجموع الأصول x100	أي قيمة الأموال غير الجاهزة إلى مجموع الميزانية
نسبة القيم الجاهزة	القيم الجاهزة / مجموع الأصول x100	تعني هذه النسبة مقدار ما تمثله القيم الجاهزة إلى مجموع الأصول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب -نسب هيكلة الخصوم :وتظهر في شكل جدول أيضا:

النسبة	العلاقة	التعليق
نسبة الأموال الخاصة	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم x100	تعبر هذه النسبة عن مقدار تمويل المشروع لذاته بأمواله الخاصة وهي نسبة مهمة جدا بالنسبة للبنك
نسبة الديون طويلة الأجل	الديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم x100	وتمثل العلاقة بين الديون طويلة الأجل ومقدار تغطيتها لمجموع الخصوم
نسبة الديون قصيرة الأجل	الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم x100	أي نسبة مشاركة الديون قصيرة الأجل في تمويل المشروع ككل

المصدر :من إعداد الطالبة.بالاعتماد على بن عمر خالد،تقدير مخاطرة القرض وفق الطرق الإحصائية ؛ رسالة ماجستير في علوم التسيير، **المدرسة** العليا للتجارة؛ الجزائر، 2003 2004.

2 :**النسب العامة للتمويل**:

حيث تظهر هذه النسب أهمية رأس المال العامل، وذلك من خلال مقارنة سيولة الأصول باستحقاقية الخصوم، ويمكن تمثيل هذه النسب من خلال الجدول التالي:

جدول رقم :(4 ــ 1): النسب العامة للتمويل

النسبة	العلاقة	التعليق
نسبة التمويل الهيكلي	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	تمثل هذه النسبة مقدار ما تمول به أصولها الثابتة من خلال أموالها الدائمة، وهذه النسبة يجب أن تكون أكثر من الواحد.
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	وتمثل مقدار تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وتكون جيدة كلما "اقتربت من الواحد."
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / ديون طويلة الأجل	تقيس هذه النسبة درجة الاستقلال المالي للمؤسسة عن الغير، أي درجة مساهمتها في المشروع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة السيولة	مجموع الحقوق ——————— الديون قصيرة الأجل	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.
نسبة تمويل النشاط	رأس المال العامل ——————— احتياجات رأس المال العامل	تعبر عن مدى كفاية رأس المال العامل في مواجهة احتياجاته، وكذا حالة الخزينة.

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نفس المصدر.

3 نسب السيولة:

وهي مجموع النسب التي من خلالها قياس التوازن المالي للمؤسسة وكذا استنتاج ومعرفة قدرتها على تحويل أصولها من عينية إلى نقدية وكذا مقدار السيولة بكل أنواعها[1] ويمكن تلخيص هذه النسب في الجدول المالي:

جدول رقم:(5 ــ1): نسب السيولة

النسبة	العلاقة	التعليق
نسبة سيولة الأصول	الأصول المتداولة ——————— مجموع الأصول 100x	تكون هذه النسبة جيدة بالنسبة للمؤسسة إذا فاقت 50%، لأن ذلك يعني أن الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة.[2]
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة ——————— ديون قصيرة الأجل 100x	تعبر عن مدى قدرة مواجهة المؤسسة للديون القصيرة الأجل عن طريق أصولها المتداولة وكلما زادت هذه النسبة كلما أعطت ثقة كبيرة أكبر للبنك.[3]

[1] نور الدين حبابة، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1997 ، ص44

[2] ناصر دادي عدون، مرجع سابق،، ص56

[3] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص149

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة السيولة المختصرة	قيم قابلة للتحقيق وقيم جاهزة / الديون قصيرة الأجل x100	تقيس هذه النسبة إمكانية تغطية الحقوق لمقدار الديون قصيرة الأجل، حيث أنها تعبر عن حالة المؤسسة العادية بين 0.3و 0.5 .
نسبة السيولة الآنية الحالية	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل x100	تكون هذه النسبة محصورة بين 0.25 و0.33 في الحالات العادية، حيث يستحسن وجود سيولة لكن ليس بالقدر الذي يحدث تجميد الأموال

المصدر :من إعداد الطالبة بالإعتماد على بن عمر خالد مرجع سبق ذكره.

4 :**نسب النشاط**

هي مجموع النسب التي تقيس مدى فاعلية المؤسسة، وذلك من خلال معرفة الطريقة المتبعة في استخدام الموارد المتوفرة والحكم على نوعية هذا الاستخدام هل هو جيد أم لا. والجدول التالي يوضح أهم النسب المالية، كيفية حسابها وكذا معناها:

جدول رقم :(6 ــ 1): نسب النشاط

النسبة	العلاقة	التعليق
مدة دوران المخزون السلعي	متوسط المخزون / تكلفة المنتجات المباعة 360يوم	كلما كان حاصل القسمة كبيرا كلما دل ذلك على سرعة حركية المخزون وبالتالي فإن احتمال خطر انعدام السيولة ضعيف[1]
مدة دوران الزبائن	الزبائن + أوراق القبض / المبيعات 360يوم	من مصلحة المؤسسة أن تكون هذه النسبة أقل ما يمكن حتى تتمكن من تحصيل حقوقها وإعادة تشغيلها، وما يهم هنا هو الوفاء الفعلي للزبائن
مدة دوران الموردين	الموردون + أوراق الدفع / المشتريات 360يوم	تعبر هذه النسبة عن المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تسدد ديونها ا تجاههم، لذا فإن هذه النسبة تكون جيدة كلما كانت أكبر

المصدر :من إعداد الطالبة

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص149

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5 :نسب المردودية

تقيس هذه النسب العائد الذي تتحصل عليه المؤسسة جراء استخدامها لمجموع موجوداتها، أي أن هذهالنسب تقيس مساهمة العنصر المستخدم في تحقيق مردود ما، ويمكن تلخيص نسب المردودية في الجدول التالي:

جدول رقم(7 ــ 1): نسب المردودية

النسبة	العلاقة	التعليق
نسبة المردودية الإجمالية لرأس المال الدائم	رقم الأعمال الصافي / الأموال الدائمة 100x	تمثل هذه النسبة مدى تغطية رقم الأعمال المحقق للأموال الدائمة باعتبار أنم رقم الأعمال هو الدال على النشاط الفعلي.
نسبة المردودية الإجمالية للأموال الخاصة	رقم الأعمال الصافي / الأموال الخاصة 100x	تقيس هذه النسبة مدى إسهام الأموال الخاصة في الإنتاج وبالتالي في تحقيق رقم الأعمال.
نسبة المردودية الإجمالية للأصول الثابتة	رقم الأعمال الصافي / ديون قصيرة الأجل 100x	تعبر هذه النسبة عن قيمة الناتج الذي تحققه المؤسسة جراء استخدامها لأصولها الثابتة.
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة 100x	تقيس هذه النسبة كفاءة المؤسسة في جعل رأس المال الخاص أكثر مردودية.
نسبة المردودية الإقتصادية	النتيجة الصافية / مجموع الأصول 100x	تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة استعمال كل الأصول لبلوغ النتيجة
نسبة المردودية التجارية	النتيجة الصافية / رقم الأعمال 100x	تقيس هذه النسبة العلاقة بين رقم الأعمال المحقق خلال الدورة والنتيجة الصافية المتحصل عليها، كما تعطي هذه النسبة ضمانا لبقاء المشروع ونموه

المصدر : من إعداد الطالبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: نظام دبيون للتحليل المالي و تطوره

يعتمد نظام Du pont على معدل العائد الاستثمار Roi لتقييم مدى كفاءة المنظمة المقدمة لطلب الائتمان المصرفي في توليد الأرباح من استثمارها لأصولها في أنشطتها المختلفة.[1]

أولا:معادلة ديبون: Dupont Équation

1 تعريف: معادلة ديبون

تعرف معادلة ديبون بأنها صيغة رياضية تقوم باحتساب معدل العائد على الاستثمار من خلال ضرب هامش الربح في معدل دوران إجمالي الأصول و ذلك على النحو التالي:

Roi=Ni/S * S/

Roi:معدل العائد على الاستثمار.

Ni:صافي الدخل.

S:مبيعات.

Ta:إجمالي الأصول.

و تعني المعادلة السابقة بأن:

معدل العائد على الاستثمار =هامش الربح ×معدل إجمالي الأصول.

⇩ ⇩

صافي الدخل /صافي المبيعات المبيعات /إجمالي الأصول.

2 خريطة ديبون Dupont charte

يتم التعبير عن مسار العلاقات السابقة في هذا النظام من خلال خريطة تحليلية تسمى خريطة ديبون.

تعريف خريطة ديبون:

هي خريطة للتحليل المالي توضح العلاقة بين معدل العائد على الاستثمار، معدل دوران الأصـــــول و هامش الربح.[2]

[1] طارق طه، إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة ،ص ص431-432.

[2] نفس المرجع،ص 435.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (3 - 1) خريطة ديبون

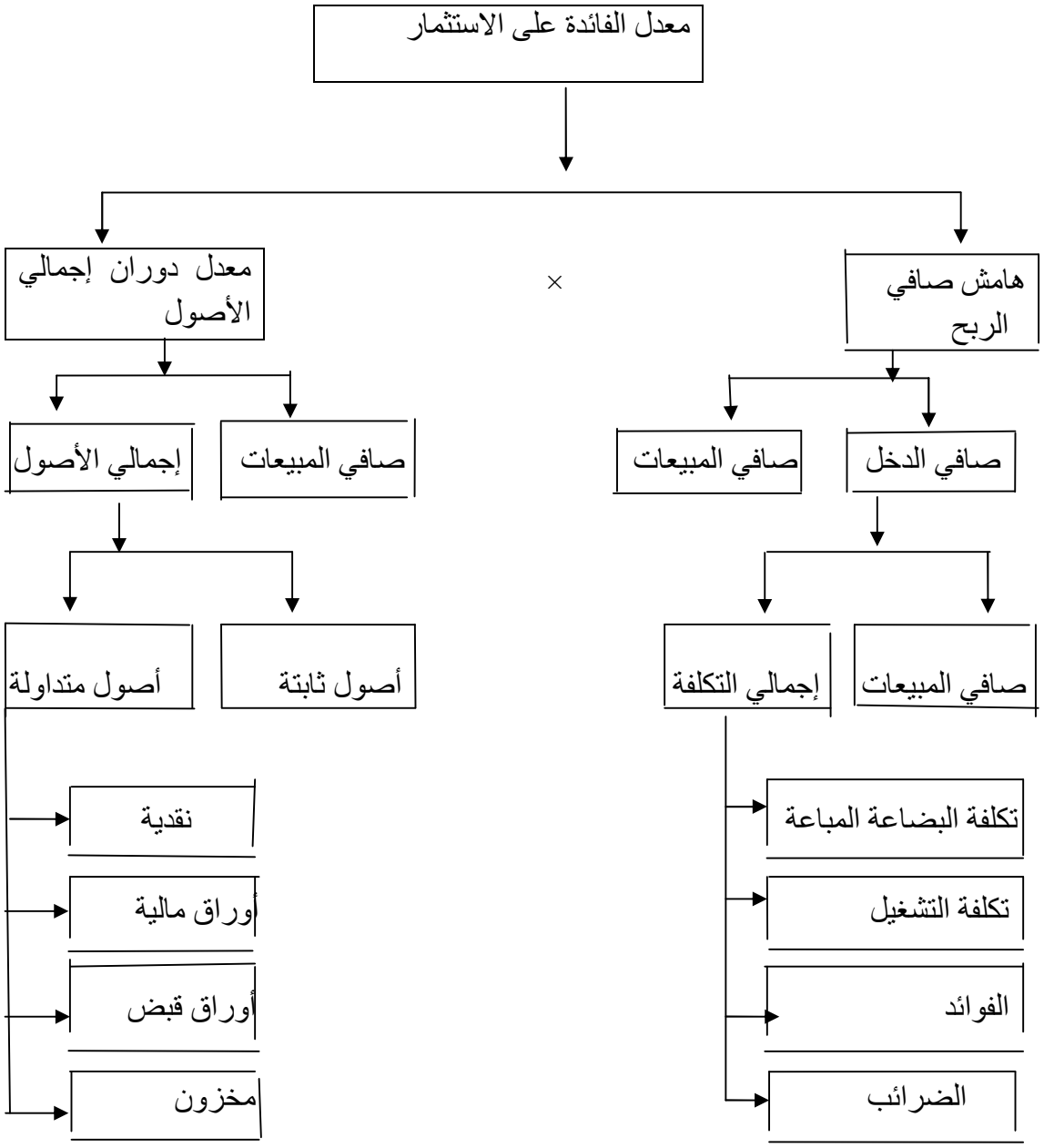

المصدر: طارق طه إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا:تطور نظام ديبون

اعتمدت فكرة تطور نظام ديبون على الأخذ بمعدل العائد على الملكية بدلا من معدل العائد على الاستثمار، و إدخال مضاعف الملكية في معادلته الرئيسية و باستخدام نفس المنهج السابق تم تجزئة معادلة العائد على الملكية إلى معادلتين الأولى معادلة مضاعف حق الملكية و الثانية العائد على الاستثمار

و يتم احتسابي مضاعف حق الملكية بقسمة إجمالي الأصول على حق الملكية ،حيث:

EM= Ta / E

EM :مضاعف حق الاستثمار.

Ta:إجمالي الأصول.

E:حق الملكية.

و بالتالي يمكننا صياغة نظام ديبون المعدل كما يلي:

Roe=EM *Roi

حيث:

Roe :معدل العائد على الملكية.

EM :مضاعف الملكية.

Roi :معدل العائد على الاستثمار.

معدل العائد على الملكية= مضاعف الملكية × معدل العائد على الاستثمار.

إجمالي الأصول /حق الملكية × صافي الدخل /إجمالي الأصول.

معدل العائد على الملكية = مضاعف الملكية ×معدل العائد على الاستثمار.

هامش الربح معدل × دوران إجمالي الأصول

صافي الدخل /صافي المبيعات صافي المبيعات/إجمالي الأصول

و بناء على ما تقدم ستظهر خريطة دبيون المعدلة على النحو المبين بالشكل (4-1)

و التي توضح العلاقات بين معدل العائد على الملكية و مضاعف الملكية و هامش الربح،و معدل دوران الأصول [1]

[1] طارق طه،مرجع سبق ذكره، ص 434-436.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم(4 ــ 1) خريطة ديبون المعدلة

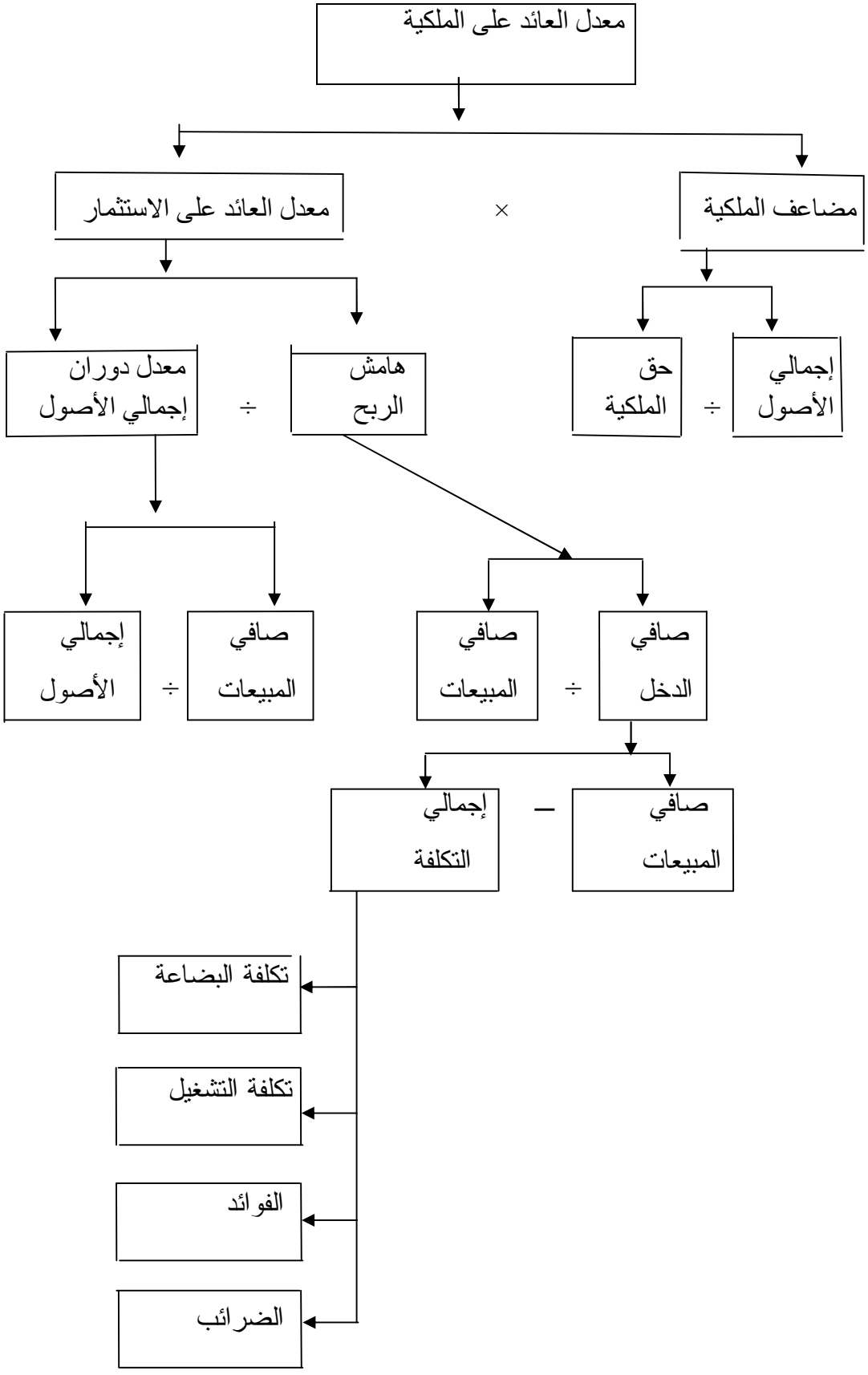

المصدر: طارق طه إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات ص 437.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة :

التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي حيث يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة و بكيفية يخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية، فبعد غرض المنـــــــــاهج أو أساليب التحليل المالي التي يمكن للمحلل أن يسلكها في القيام بمهامه و التي تتحدد و من الأمور الهامة التي يتوجب مراعاتها من قبل مسؤول البنك إذ لا تحصر اهتمامه فقط في دراسة البيانات المالية التي يقدمها العميل المقترض و الوقوف عند حد اشتقاق النسب المالية التقليدية، بل يجب أن يولى اهتمامـــــه و بدرجة أكبر لنوع أخر من التحليل هو ما يعرف بتحليل المخاطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

تعتبر الإدارة الفعالة المتميزة بالكفاءة والسرعة في إدارة المخاطر التي تتعرض لها نشاطات البنك أمرا ذا أهمية بالغة لضمان سلامة عمليات البنكية و المالية وربحيتها، وذلك بالتعرف على المخاطر وقياسها ومتابعتها، وإدارتها بشكل منتظم.حيث يرتكز الهدف الأساسي لإدارة المخاطر على زيادة عوائد المساهمين، بما يتلاءم مع المخاطر التي يتم تحملها،حيث تعتبر المخاطرة لصيقة العمليات البنكية، وهاجس مسيري البنوك ولا توجد إمكانية للربح في عملية لا تنطوي على مخاطرة وذلك حسب نوع النشاط. ومن أجل تحقيق هدف زيادة العوائد، فإن البنك يحرص على استخدام أحدث التقنيات المتطورة، والاعتماد على الموظفين ذوي الخبرة والمهارات اللازمة في هذا المجال.

وفي إطار محاولتنا لإلمام بجوانب الموضوع، فأننا تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار العام لإدارة المخاطر

المبحث الثاني:إدارة مخاطر الائتمان

المبحث الثالث: إدارة مخاطر السيولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:الإطار العام لإدارة المخاطر

بالرغم من التقدم الهائل في مجال الاقتصاد، و خاصة فيما يتعلق بالتوقعات الخاصة و العامة والتنبؤ العلمي الدقيق و التي تساعد الفرد الاقتصادي على سلامة القرارات المتخذة، إلا أنه لا يزال هناك مصطلح يتحكم في هذه القرارات يطلق عليه المخاطر و إدارة المخاطر

المطلب الأول:عموميات حول الخطر و إدارة المخاطر

أولا:مفهوم الخطر و طرق مواجهته

1. تعريف الخطر:

اختلف الكتاب و الدارسون في تعريفهم للخطر فقد عرفه بعضهم أنه: "عدم التأكد من وقوع خسارة معينة".و قد اعتمد هذا التعريف على الحالة المعنوية للفرد عند اتخاذ قراراته و قد عرفه آخرون على أنه:احتمال وقوع خسارة، و يقوم هذا التعريف على الاحتمالية و الاحتمالية تعبير رياضي تتراوح قيمته بين (الصفر و الواحد).

فإذا كانت درجة الاحتمال =الصفر، فهذا يعني أن الخطر مستحيل الحدوث و إذا كانت درجة الاحتمال =الواحد، فهذا يعني أن هذا الخطر مؤكد الحدوث أما إذا كانت درجة الاحتمال أكبر من الصفر و أقل من واحد صحيح فهذا يعني أن الخطر محتمل الحدوث.

إن التعريف السابق حصر الخطر في الخسارة فوقوع الخطر يعني وقوع الخسارة ووقوع الخسارة دليل على وجود الخطر، و لم يوضح التعريف نوع الخسارة هل هي مادية أم معنوية.

و قد قام آخرون بتعريف الخطر على أنه:"الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معـــــين"؛ و في هذا التعريف بيان لنوع الخسارة حيث تم حصرها بأنها خسارة مادية قابلة للقياس بشكل كمي، كما و يعرف آخرون الخطر بأنه:عدم التأكد من المردود أو العائد.

وهناك تعاريف أخرى للخطر نذكر منها:

- التباين بين العوائد الفعلية و العوائد المتوقعة؛
- التشتت بين النتائج الفعلية و النتائج المتوقعة؛
- احتمال اختلاف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة أو المأمولة.

مما سبق نلاحظ أن الخطر حقيقة عامة كما أنه ظاهرة ناتجة عن نقص المعرفة الإنسانية.[1]د

[1] شقيري نوري موسى و أخرون ،إدارة المخاطر ،دار الميسرة ،عمان ،2012،ص 24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. طرق معالجة المخاطر

يقصد بطرق مواجهة المخاطر إدارة المخاطر Risk Management و يمكن إدارة المخاطر من خلال التعرف على مصدر الخطر ثم تقدير حجم الخسارة المحتملة في حال وقوع الخطر ،و من اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة هذا الخطر و ذلك في ضوء كلفة تلك الوسيلة.

و هناك طرق ووسائل عديدة لمواجهة الخطر يمكن اجتيازها بما يلي:[1]

1 ــ2 الوقاية والمنع

ويطلق البعض على هذه الوسيلة (سياسة تخفيض الخطر) و تقوم هذه الطريقة على أساس منع الخطر كليا أن أمكن أو الحد من الخسائر الناتجة إن وقع هذا الخطر، و ذلك من خلال استخدام وسائل الوقاية و الحد من الخسارة لتقليل عبء الخطر.

2ــ2 التجزئة و التنويع

و يقصد بسياسة أو طريقة التجزئة و التنويع كأسلوب لمواجهة الخطر أن تتم تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع الأجزاء في وقت واحد لتحقيق مسبب الخطر.

2ــ3 تحويل الخطر

بمقتضى هذه الطريقة فإنه يتم مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع مقابل معين لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي،بملكيته لهذا الشيء.

4 ــ 2 تحمل الخطر

و يقصد بهذه الطريقة قيام صاحب المخاطر بالاعتماد على نفسه في مواجهة الآثار المترتبة على تحقيق مسبب الخطر في صورة حادث.

و يتم تحمل المخاطر بإحدى طريقتين:

- **تحمل المخاطر بدون تخطيط**: و تستخدم هذه الطريقة إذا كانت الخسارة المتوقعة نتيجة لتحقق مسبب الخطر خسائر صغيرة القيمة وغير متكررة و من أهم شروط تطبيق هذه الطريقة ضرورة توفر إيراد جاري يكفي لتغطية الخسائر المتوقعة،
- **تحمل المخاطر مع وجود تخطيط**: و تستخدم هذه الطريقة في حالة ما إذا كانت الخسارة المتوقعة نتيجة لتحقيق مسبب الخطر متكررة ويمكن حساب قيمتها مقدما و بدقة و تعتمد هذه

[1] شقيري نوري موسى و أخرون، نفس المرجع،ص ص27 -29

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطريقة على تكوين مخصص لمواجهة الخسارة المتوقعة كمخصص الديون المشكوك في تحصيلها أو مخصص الديون الهالكة و المعدومة.

ثانيا:ماهية إدارة المخاطر

إدارة المخاطر: "هي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة و تصميم و تنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حـــــدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر للحد الأدنى".[1]

ترتكز مهام إدارة المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات بنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر و خاصة في مجال مخاطر الائتمان و مخاطر السيولة و مخاطر السوق بشكل دوري منتظم في الوقت المناسب في صورة تقرير شامل مختصر، يتم إعداد هذا التقرير بصفة دورية و يرفع الإدارة العليا للمناقشة.[2]

باعتبار أن إدارة المخاطر ليست علما في حدّ ذاتها لكن لا يمنع ذلك من استخدامها للطريقة العلمية للقوانين المستمدّة من المعرفة العامة للخبرة، من خلال الاستنباط و من مبادئ أخرى مستمدة من فروع أخرى للمعرفة و لاسيما نظرية القرار و مبادئ يمكن استخدامها في التنبؤ بالنتائج.[3]

ثالثا: أهمية إدارة المخاطر

هناك فرق بين قياس المخاطر وإدارتها، فبينما يعالج قياس المخاطر حجم التعرض لهذه المخاطر، يرجع مفهوم إدارة المخاطر إلى العملية الإجمالية التي تتبعها البنوك لتعريف إستراتيجية العمل، ولتحديد المخاطر التي تتعرض لها ، وإعطاء قيم لهذه المخاطر، ولفهم طبيعة المخاطر التي تواجهها والسيطرة عليها. ولقد أدرجت لجنة بازل إدارة المخاطر كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية ، وتماشيا مع هذا بدأت البنوك في انتهاج سياسات لإدارة واستحداث قطاعات متخصصة يكون هدفها التحكم في درجات المخاطرة التي تتعرض لها أعمال البنك، وذلك من خلال قيامها بعدد من الوظائف الهامة نذكر منها:[4]

---

[1] محمد بن بوزيان وسوار يوسف ، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة ،المؤتمر العلمي الدولي السابع ، ،جامعة الزيتونة ،أيام 16-18أفريل 2007.،ص3.

[2] سمير ر الخطيب،قياس و إدارة المخاطر بالبنوك،منشأة المعارف،الاسكندرية،2005،ص 3.

[3] محمد بن بوزيان و سوار يوسف،نفس المرجع،ص 5

[4] بلعجوز حسين، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، أيام 06 و07 جوان 2005.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تقدير المخاطر ووضع الاحتياطات اللازمة لمواجهتها بما لا يؤثر على ربحية البنك ؛
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير ؛
- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق ، من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية ؛
- مساعدة البنك على حساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل.
- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية.[1]
- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في البنك ؛
- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة البنك، وضمان حسن تحديديها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص.

والجدير بالذكر أن حسن إدارة المخاطر، يستوجب الالتزام بعدد من المبادئ الأساسية والتي نذكر أهمها على النحو التالي:

- التعريف الدقيق للمخاطر التي تنطوي عليها أنشطة البنك؛
- الحد من المخاطر بشكل فعال بناء على قياس دقيق وصحيح للمخاطر، وتقييم الإجراءات والطرق والأدوات ، من خلال إطار سليم للمراقبة والمتابعة.
- بنية بشرية وتنظيمية مناسبة.

المطلب الثاني: مفهوم المخاطر البنكية

أولا: تعريف المخاطر البنكية

إن قضية المصرفية المخاطر هي جزء جوهري في انشغالات أي مؤسسة مصرفية ، لأنها قد تؤدي إلى منعها جزئيا أو كليا من تحقيق أو تعظيم أدائها، حيث تعد المخاطرة ملازمة لكل نشاط من نشاطات المؤسسة المصرفية، ولذلك ينبغي على هذه المؤسسات أن تجد توازنا بين فرصة الحصول على عوائد لها، وبين عدم التعرض لهذه المخاطر الناتجة عن نشاطاتها .

وينشأ الخطر المصرفي عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة ، والمحصلة النهائية غير معروفة، إذ أن كل المؤسسات المصرفية تواجه حالة عدم التأكد من نتائج نشاطاتها المتنوعة.[2]

---

[1] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] عبد الحميد بوشرمة، الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009-2010، ص188.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: أنواع المخاطر البنكية

يمكن تقسيم أنواع المخاطر المصرفية إلى مجموعتين رئيسيتين وذلك كما يلي:

- مخاطر الصيرفة التقليدية والتي تشتمل المخاطر الائتمانية، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة مخاطر التسعير، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، المخاطر القانونية ، والمخاطر الإستراتيجية.
- مخاطر الصيرفة الالكترونية،

v مخاطر الصيرفة التقليدية

من أهم أصناف المخاطر التي تتعرض لها البنوك ما يلي:

- **مخاطر الائتمان**

هناك اتفاق عام على أن خطر القرض يتمثل في عدم إمكانية استرداد قيمة القرض وفوائده- كليا أو جزئيا- أو على الأقل التأخر في الاسترداد. فهو يعبر عن درجة تقلب العائد الفعلي لعملية الإقراض عن العائد التعاقدي، كنتيجة لأسباب داخلية والمتمثلة في ضعف إدارة البنك، أو لأسباب خارجية ناتجة إما عن عدم قدرة الزبون على السداد، أو تأخره فيه ، وإما لأسباب قاهرة كالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[1].

- **مخاطر السيولة**

مخاطر السيولة هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج ، بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين ، ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاطا غير اعتيادي في التمويل قصير الأجل ، لإعادة تمويل الفجوة الناتجة عن نقص السيولة في السوق النقدية[2] وتتحقق مخاطر السيولة نتيجة عوامل داخلية أهمها:

- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛
- سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحول لأرصدة سائلة ؛
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية ؛

[1] عبد الحميد بوشرمة المرجع سبق ذكره ،ص 189.

[2] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره،ص 211

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما العوامل الخارجية فتتمثل فيما يلي:

- الركود الاقتصادي وما يترتب عليه من ازدياد حالات التعثر؛
- الأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال .

- **مخاطر أسعار الصرف**

إن مهنة المصرفي تقتضي منه أن يلعب دور المقايض والمبادل للعملات الأجنبية ، لتلبية طلبات زبائنه فيما يخص عمليات الصرف ، وكذلك مختلف العمليات الأخرى التي تتم على العملة الصعبة ، وهو بذلك يحتمل الربح والخسارة بسبب التغير الذي يحصل على سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وبالتالي فإن خطر سعر الصرف هو إمكانية الوقوع في خسائر بسبب تغيرات معدل الصرف، فيتأثر البنك بسبب امتلاكه حقوقا وديونا بالعملات الصعبة.[1]

- **خطر السوق**

تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذا النوع من المخاطر ، التي تأتي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة تغير أحوال المنشآت الاقتصادية ، أي المتغيرات على المستوى الجزئي، فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي ، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هناك تغير في أصول وأدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها.[2]

مخاطر أسعار الفائدة

إن مخاطر أسعار الفائدة هي تلك المخاطر التي تتعرض لها إيرادات البنك الحالية والمستقبلية ، وكذلك رأس المال نتيجة التغير في أسعار الفائدة، إذ أن التذبذبات في أسعار الفائدة تؤدي إلى التأثير على الإيرادات من خلال التغير في الهامش ، وعلى رأسمال البنك من خلال تغير القيمة الاقتصادية لرأس المال.

إن خطر معدل الفائدة يؤثر في كل متدخل سواء كان المقرض أو المقترض ، بحيث أن تقلب معدلات الفائدة في المستقبل بالارتفاع مثلا يجعل المقترض هو المستفيد لأن التكلفة التي حصل

[1] زبير عياش، فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2006-2007، ص32.

[2] مرجع نفسه، ص 33

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بموجبها على القرض، تكون أقل من التكلفة الحالية ، وبالمقابل فإن المقرض (البنك) يجد نفسه في حالة حصول على عائد أو فائدة أقل من عائد السوق.

وعلى العكس إذا انخفضت معدلات الفائدة، فإن البنك يجد نفسه متأثرا إيجابيا ما دامت النسبة المحددة في العقد أكبر من النسبة الحالية، أما المقترض فإنه سوف يتحمل زيادة في تكاليف الحصول على القرض.

- **مخاطر التسعير**

وتنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول ، وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية، وتوجد عوامل خارجية وعوامل داخلية تؤثر في مخاطر التسعير، وتتمثل العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية المحلية ومناخ العمل السائد في السوق، أما العوامل الداخلية فتتعلق بالوحدة نفسها، ومنها هيكل التمويل ومدى كفاءة التشغيل وغيرها.

- **خطر عدم الملاءة**

ويسمى كذلك خطر عدم القدرة على الوفاء، حيث يكون البنك في حالة يسر عندما تفوق أصوله خصومه، ويكون في حالة عسر في الحالة العكسية ، ويمكن تعريف خطر عدم الملاءة على أنه تلك الحالة التي يسجل فيها البنك عجزا في أمواله الخاصة، وذمته المالية بنقصها لدرجة يستحيل فيها تغطية المخاطر والخسائر المحتملة الوقوع ، بحيث لا يتوفر لا على السيولة ولا على أصول أخرى يواجه بها خصومه.[1]

ويعتبر خطر الملاءة المالية كنتيجة لمختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك بما في ذلك مخاطرة القرض، أسعار الفائدة، الصرف والسيولة.

- **مخاطر التشغيل**

وتكون نتيجة الأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث ، وهي مخاطرة الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية ، كعدم كفاية التجهيزات أو الأفراد أو التقنية ، وإما إلى قصور أي منها، فبينما تكون الأخطاء البشرية نتيجة عدم الأهلية، فإن الأخطاء الفنية تكون بسبب الأعطال التي تطال أجهزة الاتصالات والحاسب الآلي.

[1] زبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص30.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المخاطر الإستراتيجية**:

هي مخاطر مرتبطة مباشرة بالقرارات المتخذة بالبنك ، من طرف المسؤولين الذين تسند إليهم مهمة تسيير البنك، وتحديد الإستراتيجية المثلى للتنمية ، أي أن المخاطر الإستراتيجية تنشأ عن اتخاذ قرارات خاطئة أو سوء تنفيذ إستراتيجيات البنك.

وبصفة عامة يمكن توضيح مختلف المخاطر البنكية من خلال الشكل التالي:

الشكل (1 ــ2) أنواع المخاطر البنكية

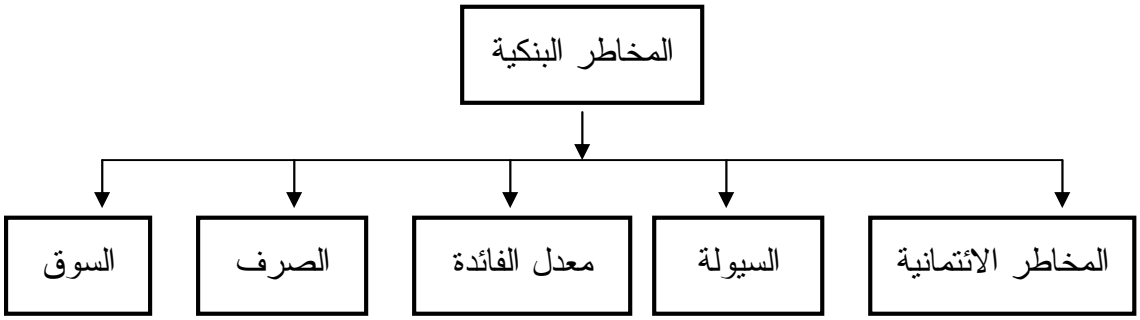

المصدر: Joel Bessés, gestion de risque et gestion actif-passif des Banques, édition DALLOZ, Paris 1995, p15.

المطلب الثالث: إجراءات الحد من المخـــاطر

و هي آليات و ترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول و إرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى اقل حد ممكن. و بالتالي فان إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر و قياس و تقييم إمكانية حدوثها و إعداد النظم الكفيلة بالرقابة عل حدوثها أو التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن، و تحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله.

و هذه الإجراءات تستند على ثلاثة أسس:

- **الاختيارية**: أي اختيار عدد الأقل من الديون ذات المخاطرة المعدومة.
- **وضع حد للمخاطرة**: و هذا حسب نوع و صنف القرض.
- **التنوع**: و هذا يتجنب تمركز القروض لعملاء معنيين.

و تنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين:[1]

[1] بوعشة مبارك،مداخلة حول إدارة المخاطر مع الإشارة إلى حالة الجزائر،المركز الجامعي،أم البواقي،ص 5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- التسيير العلاجي

و هو المتمثل في كل السياسات و الإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا. و يوصف هذا التسيير بالعلاجي لان سياسته و إجراءاته تنفذ في الم4رحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه، و هو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك و هي مصلحة المنازعات و الشؤون القانونية، و التسيير العلاجي يستخدم طرق و تقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

ب- التسيير الوقائي

و هو متمثل في كل الإجراءات و السياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل و أثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء و تقسيم الأخطار بين البنوك،...أما أهم الإجراءات و السياسات التي يتبعها البنك فهي:

أ- توزيع خطر القرض بين البنوك

إذا كان القرض كبيرا و مدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لأخـــــر و يتحمل مسؤولية ذلك بمفرده. و يتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما:

* **الأسلوب الرسمي**: أن الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح و مريح يهدف إلى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة.

و يشرف على هذا الاتحاد مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العميل و الحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض و المقـــترض و متابعة الضمانات،...

* **الأسلوب غير الرسمي**: بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة و ذلك عكس الأسلوب الرسمي، عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في إطار العلاقات ثنائية دون وجود رئيس اتحاد.

ب- التعامل مع عدة تعاملين

تفاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فانه يلجا إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج - عدم التوسع في منح القروض:

يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود، حيث يجب عليه أن يراعي إمكانياته المالية و بما يتناسب و قدرته على استرجاع هذه القروض، و كذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

د - تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك:

حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الإخطار و بالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري و المحاسبي ، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض،ثم ا لأخطار التي يمكن أن تحدث و اكتشافها في الوقت المناسب و اتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.

المبحث الثاني: إدارة مخاطر الائتمان

لعل عملية منح القروض لمؤسسات عاجزة عن التسديد في الآجال المحددة أو غير القادرة على الدفع تماما هو أهم خطر يرتبط بعملية منح القروض من طرف البنك, لذلك على البنك أن يتخذ الاحتياطات اللازمة من اجل التقليل أو الحد من هذه الأخطار و كذا القيام بعملية التغطية في حالة تحققها.

المطلب الأول: ضوابط الائتمان

أولا: تعريف الائتمان

استمد الائتمان تعريفه من كلمة crédit التي جاءت في اللاتيني crids التي يعني الاعتقاد حيث اشتقت منها cred التي تعني الثقة ،من هنا عرف البعض الائتمان بأنه الثقة التي يوليها البنك للمتعامل معه لا تأخذ مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة و يتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه و الثقة هنا تتمثل فيما بين البنك و العميل بعدما وجد البنك أن هذا العميل هو أهل لهذه الثقة و بالتالي أهل للحصول على الائتمان المطلوب [1]

[1] جميل الزيدانين ،أساسيات الجهاز المالي طبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن،1999،ص41.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بداية يمكن القول أن القروض البنكية هي من أفعال الثقة بين الأفراد ،" إذ تتجسد القروض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما و هو الدائن بمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين و ذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة".[1]

أما بلغة الاقتصاد فالقرض يعني تسليف المال لاستثماره في الإنتاج و الاستهلاك، و هو يقوم على عنصرين أساسيين هما: الثقة و المدة.[2]

ثانيا:إجراءات منح الائتمان

تمر عملية منح القروض عبر عدة مراحل وفقا لمجموعة من الإجراءات والمعايير فبمجرد أن تقدم المؤسسة أو الزبون طلب القرض فإن البنك يقوم بدراسة دقيقة لملف القرض ولصعوبة هذه الأخيرة يجب أن تكون هناك علاقة مستمرة وقوية بين البنك والمؤسسة أثناء وبعد عملية دراسة ملف القرض غير أن هذا العمل يجلب للمصارف مخاطر كثيرة ومجازفة بأمواله لذلك يلجأ المصرف إلى طلب ضمانات مختلفة للتقليل من هذه المخاطر.

1- إجراءات منح القروض

1-1- الفحص الأولي لطلب القرض:

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، و خاصة من حيث الغرض و أجل الاستحقاق و أسلوب السداد. و تعتبر الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسئولين في البنك و التي تبرز شخصيته و قدراته بوجه عام و خاصة من حيث حالة أصولها، و ظروف تشغيلها ذات أهمية بالغة في الفحص الأولي لطلب القرض و على ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب. أو الاعتذار عنه مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه.

1-2- التحليل الائتماني للقروض:

يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة، لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية السابقة للبنك، و مدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة و التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المؤسسة.

---

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، الديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر ، الطبعة السادسة 2007، ص 55

2 - شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الرابعة 2008، ص90.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-3- التفاوض مع المقترض:

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءا على المعلومات التي تم تجميعها، و كذا التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل حتى يمكن تحديـــد مقدار القرض و الغرض الذي سيستخدم فيه و كيفية صرفه و طريقة سداده، و مصادر السداد و الضمانات المطلوبة و سعر الفائدة و العمولات المختلفة. بعد كل ذلك يتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عملية التفاوض بين البنك و العميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما.

1-4- اتخاذ القرار:

تنصب مرحلة التفاوض إما بقبول العميل للتعاقد، أو عدم قبوله لشرط البنك و في حالة قبول التعاقد فقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض، و التي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المؤسسة طالبة القرض، و معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي، وصف القرض و الغرض منه و الضمانات المقدمة و مصادر السداد و طريقته، و ملخص الميزانية للثلاثة سنوات الأخيرة، و التعليق عليها و مؤشرات السيولة و الربحية و النشاط و المديونية و الرأي الائتماني و التوصيات بشأن القرض، و بناءا على هذه المذكرة، يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.[1]

1-5- صرف القرض:

يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، و كذلك تقديمه للضمانات المطلوبة، و استيفاء المعلومات التي ينص عليها اتفاق القرض.

1-6- متابعة القرض و المقترض:

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المؤسسة و عدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة و قد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض و التي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهته للحفاظ على حقوق البنك، أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

1- شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 97.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-7- تحصيل القرض:

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، و ذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة و هي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض لمدة أخرى.[1]

2- معايير منح القروض

تستخدم البنوك التجارية عدة معايير أساسية عند تقرير منح الائتمان وهي:

2-1- شخصية العميل:

تعتبر السمعة الحسنة للعميل محصلة لعدد من السمات في مقدمتها الأمانة، الكمال، المثابرة، والأخلاق. هذه السمات إذا توفرت لدى المقترض تشكل له الشعور بالمسؤولية اتجاه التزاماته وديونه فالثقة في متانة أخلاق العميل وأمانته تعد أساسية في العمل التجاري بصفة عامة والعمل المصرفي بصفة خاصة لأن مقدرة فرد أو منظمة أعمال أو وحدة حكومية في الحصول على الائتمان يعتمد على الثقة المرتقبة للدائن في مقدرة المدين ورغبة في الدفع."

2-2- طاقة العميل:

القروض المصرفية بمفهومها قروض يقدمها البنك لمواجهة حاجيات اقتصادية لدى العميل طالب القرض ويتم السداد القرض في مواعيد الاستحقاق يتوقف على مقدرة العميل عن طريق دراسة سياسة الخاصة بتسعير منتجاته المختلفة ومدى قدرته في المحافظة على رأس المال ولهذا يجب توافر الملائمة بين إجمالي التسهيلات المصرح بها للعميل الواحد وبين حجم موارده المالية المستمرة في نشاطه ونوعية ذلك النشاط... بتصرف

2-3- المركز المالي للعميل:

يعد المركز المالي للعميل من وجهة النظر الائتمانية الضمان الرئيسي على قدرة العميل على الوفاء لأن عدم تمتعه بمركز مالي سليم كثيرا ما يعرضه لأزمات مالية قد تؤدي به إلى الإفلاس لهذا تقوم البنوك بدراسة وتحليل القوائم المالية للعميل للتأكد من سلامة مركزه المالي ومن المؤشرات التي يمكن استخدامها للتحكم في المركز المالي للعميل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول الثابتة، نسبة التداول، نسبة السيولة، عائد الاستثمار ومعدل دوران الأصول الثابتة وخصوصا نسب التأمينات والضمانات لأنها تقترب أولا بمخاطر العملية قبل أن تقترب بالمركز المالي للعميل لأنه إذا كان الشيء

1 إضاءات مصرفية ومالية، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، يونيو 2011، العدد 11،ص6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤمن عليه منتقلا برهن حيازي أو برهن تأمين أو غير ذلك من التأمينات العينية فإن هذه الحقوق تنتقل إلى التعويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التأمين بمعنى أن نسب التأمينات والضمانات تمثل خط الدفاع الأول ويمثل المركز المالي خط الدفاع الثاني وبذلك فإن مقارنة مركز العميل وحده قد يقود البنك التجاري للوقوع في مصيدة القروض المتسترة.

2-4 - الضمانات:

و يؤخذ الضمان من العميل سواء عينيا أو شخصيا لمقابلة بعض القصور في المعايير فالهدف من الضمانات هو تحسين أوضاع القرض المقدم من طرف البنك وتوفير الحماية للبنك من المخاطر المحتملة فمثلا قد يطلب البنك ضمانات من المقترض لعدم توفر رأس المال الكافي لديه وهناك ينتج التبادل الذي يجب أن يكون بين القرض والضمان بمعنى أنه عند صرف القرض يتعين نقل الضمان إلى البنك وفي حالة السداد يعاد نقل الضمان إلى العميل ولهذا فإن الضمان يمثل خط الدفاع الأخير للبنك يتعين فيه مراعاة قانونيته وكفايته للقرض وقابليته للصرف بسهولة.

2-5- الظروف الاقتصادية العامة:

و يقصد بها الظروف المحيطة بنشاط العميل ومدى تأثره بها لأن التقلبات الاقتصادية تتحكم إلى حد كبير في منح الائتمان وقد تكون سببا في تغير مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ولهذا يجب الاهتمام بدراسة الدورات تجارية ومركز العميل منها من خلال دراسته دراسة طبيعته المنافسة ومدى سهولة أو صعوبة دخول منافسين جدد مما يزيد من صعوبة تصريف المنتجات أو البيع بأسعار منخفضة...[1]

2-6 - الالتزام بالسياسة الائتمانية بالبنك المركزي وتوزيع المخاطر الائتمانية:

تتمثل السياسة الائتمانية في القوانين الصادرة في هذا الشأن أو في قرارات مجلس إدارة البنك المركزي المنظمة لسياسة الائتمان في البنوك التجارية من خلال الوسائل والأساليب الموجهة للائتمان كما ونوعا وسعرا بما يشبع الحاجات الائتمانية المختلفة كما يجب توزيع التعامل مع القطاعات الأخرى المختلفة عند تقديم التسهيلات الائتمانية أي عدم تركيز الاقتراض المصرفي في قطاع واحد أو نشاط واحد.

[1]- محمد كمال خليل الخمراوي ، اقتصاديات الائتمان المصرفي ، منشأة المعارف ،الإسكندرية ، مصر ، 2000 ،ص 159.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-7- العمليات الخارجية:

تختلف طبيعة العمليات الداخلية عن العمليات الخارجية لأن هذه الأخير تتباين فيها أنواع وقيم قوة العملات المستخدمة وكذا النظم والقوانين التي تحكم عملية الاستيراد والتصدير باختلاف الدول المتعاملة وكذلك التباعد الجغرافي بين الدول رغم تقدم وسائل النقل والمواصلات الدولية ولهذا تقوم البنوك بتقديم العديد من الخدمات من أبرزها عمليات الصرف الأجنبي والقروض الممنوحة لتمويل التجارة الخارجية.[1]

المطلب الثاني: مصادر مخاطر الائتمان المصرفي

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى مخاطر خاصة ومخاطر عامة وفيما يلي نتعرض لكل منهما: [2]

أ- المخاطر الخاصة "المخاطر الغير النظامية": Risque Non Systématique

يقصد بالمخاطر الغير نظامية هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الإدارية، والإضرابات العمالية، وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية واللاسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك مانح القرض في الأجل المتفق عليه .

ب- المخاطر العامة "المخاطر النظامية" : Risque systématique

يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف البنك المقترض وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، ومن الأمثلة تلك المخاطر نذكر مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التغير في أذواق العملاء، مخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية.

وخلاصة القول أن المخاطر الخاصة تحدث نتيجة لعوامل داخلية تؤثر على قدرة البنك وهو ما يتطلب منه التنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلا، ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التنويع .

---

1 - محمد كمال خليل الخمراوي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

2ـــ مفتاح صالح و معارفي فريدة ،المخاطر الائتمانيةـــ تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ،إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ،كلية العلوم الاقتصادية والإدارية،جامعة الزيتونة ، الأردن أيام 16 18

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على عكس المخاطر العامة التي تؤثر على حركة السوق ككل ويصعب على البنك السيطرة عليها والتنبؤ بها مستقبلا ومواجهتها، وبالتالي لا يمكن تجنب المخاطر العامة بالتنويع .

فالنصيب الأكبر للمخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية وجزء من المخاطر الغير نظامية ويمكن توضيحها بالمعادلة التالية :

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر الغير نظامية

والشكل التالي يوضح مصادر المخاطر وحالات التنويع وعدم التنويع :

الشكل (2 -2) مصادر المخاطر

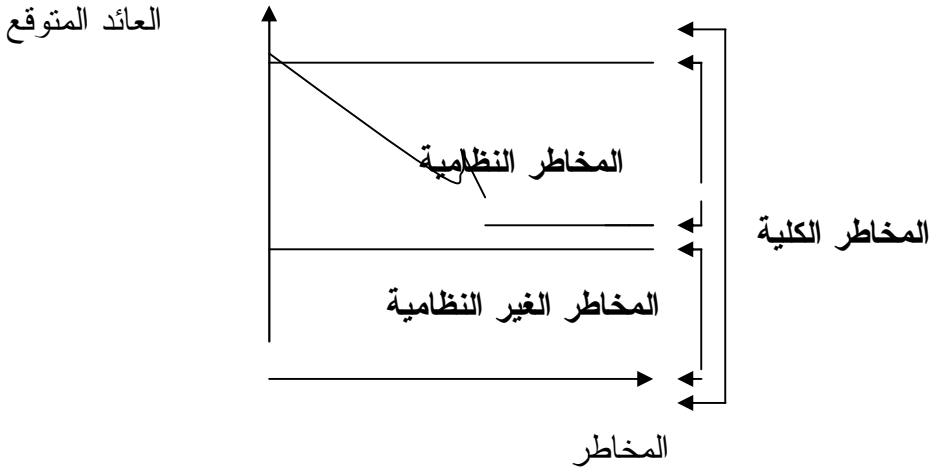

المطلب الثالث:تسيير مخاطر الائتمان المصرفي

أولا: أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية

إن تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدارة تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية على النحو التالي[1] :

- بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية؛
- بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني ؛
- مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الإنذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية على النحو التالي :

1 طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر(أفراد- إدارات- شركات- بنوك) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص239.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع ؛
- توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي ؛
- نسبة القروض الغير المضمونة إلى إجمالي المحفظة؛
- بيان عن التركزات التي تصل إلى 25 % فأكثر من قاعدة رأسمال البنك سواء كانت في صورة توظيفات البنك لدى العميل على شكل أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية، أو في صور تمويل مختلفة؛
- بيانات إجمالية عن التركزات التي تزيد 10 % من القاعدة الرأسمالية للبنك (مع تحديد حد أقصى)؛
- نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات الغير المنتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات المستحقة
- نسبة التسهيلات الغير المنتظمة / إجمالي المحفظة الائتمانية؛
- نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي المحفظة الائتمانية؛
- نسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض؛
- إجمالي صافي العائد على إجمالي القروض.

- بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات ويتم احتسابها بقسمة القيمة الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة؛
- تقارير عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم تحديد وضعيتها لضمان انتظام سدادها، وتحديد أسباب تعثر الديون الغير المنتظمة .

وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات قياس المخاطر بما فيها المخاطر الائتمانية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم(1 ــ 2) مؤشرات قياس المخاطر بما فيها المخاطر الائتمانية :

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	صافي أعباء القروض / إجمالي القروض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / القروض المستحقة
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية / إجمالي الأصول الودائع المتقلبة / إجمالي الأصول الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	إجمالي الأصول / عدد العاملين مصروفات العمالة / عدد العاملين
مخاطر رأس المال	حقوق المساهمين / إجمالي الأصول الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر:طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر(أفراد - إدارات - شركات - بنوك)** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص 239.

ثانيا: تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية:

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مدا خيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا. وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة، ونحاول توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنوك وهي:

- طريقة النسب المالية.
- طريقة التنقيط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- طريقة النسب المالية:

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا.

وأول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمنظمة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل[1]، تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض، ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي، وتقدم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

1- النسب الخاصة بقروض الاستغلال:

عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان، ومن بين هذه النسب ما يلي:[2]

- نسب التوازن المالي، ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأسمال العامل والخزينة.
- نسب الدوران وتتكون من ثلاثة نسب هي: دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن وسرعة دوران المورد.
- نسبة السيولة العامة.

1 الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2001، ص 146.

2 كمال رزيق وفريد كورتتل، تسيير المخاطر الائتمانية في بنوك التجارية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ،إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة جامعة الزيتونة الأهلية الأردن،أيام 16-18أفريل 2007.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- النسب الخاصة بقروض الاستثمار:

عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض، ومن أهم هذه النسب هي:

- التمويل الذاتي.
- التمويل الذاتي/ديون الاستثمار لأجل.
- نسبة المديونية
- التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية:
  - طريقة صافي القيمة الحالية VAN
  - طريقة معدل العائد الداخلي TRI
  - طريقة فترة الاسترداد PR
  - طريقة مؤشر الربحية IP

ب- **طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي:**

هي آلية للتنقيط، تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك، والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها، وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي، وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات: محللين، منظمات قرض وخبراء محاسبين... وتهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية.

- **حالة القروض الموجهة للأفراد:** يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها وبالتالي يجب في هذه المرحلة[1]

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

3- **حالة القروض الموجهة للمنظمات**:

يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة؛
- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة؛
- مرد ودية المنظمة خلال سنوات متتالية؛
- رقم أعمالها المحقق؛
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها؛
- رأسمالها العامل؛
- طبيعة نشاطها.

فالإضافة إلى الطريقتين السابقتين توجد طرق إحصائية أخرى و هي:

v ***طريقة رجال القرض***

تعد طريقة رجال القرض محورا من محاور المنهج الإحصائي لدراسة حالة المؤسسة والتي تأخذ من الدراسات الإحصائية المنجزة من طرف الأخصائيين وتجاربهم (رجال القرض) كقاعدة ومرجع أساسي لها.[2]

إذ تعرف طريقة رجال القرض بأنها التقنية التي تسمح بإعطاء لكل مؤسسة نقطة تحدد قيمتها حسب المعايير الآتية:

---

[1] د.كمال رزيق د.فريد كورتل، أدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس - جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقد في الفترة من 4-2007/07/5

[2] عمر بن خالد، "تقدير مخاطرة القرض وفق الطرق الإحصائية"، مذكرة ماجستير ، المدرسة العليا للتجارة – الجزائر -، 2003-2004.ص99.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- " **العامل الشخصي**، الذي يرتبط بكفاءة المسيرين، قدرات المستخدمين ومدى وجود انسجام بين مختلف الطبقات العمالية، ومعامل ترجيحه هو 40%.
- **العامل الاقتصادي**، الذي يبن الحالة العامة للمؤسسة في الوضع الاقتصادي، القطاع الذي تنتمي إليه، الوضع التنافسي لها ومدى تأثيره على نشاطها، ومعامل ترجيحه هو 20%.
- **العامل المالي**، الذي يوضح الحالة المالية للمؤسسة، وذلك استنادا إلى ميزانيتها لتحليل بعض عناصرها، ومعامل ترجيحه هو 40 % ".

فأهم ما يميز طريقة رجال القرض، أنها لم تقتصر على العامل المالي فقط لدراسة وضعية المؤسسة وإنما اتسعت إلى عوامل أخرى، بما في ذلك العامل الاقتصادي الذي يسمح بالكشف عن عناصر التهديد الممكنة التي ستواجهها المؤسسة مستقبلا ولا يمكنها التحكم فيها، بالإضافة إلى العامل الشخصي الذي يعطي نظرة حول المحيط الداخلي للمؤسسة والذي كلما كان ملائما زاد من ثقة البنك في قرار منحه للقرض.

تجد طريقة رجال القرض صعوبات لاستعمالها خاصة في الجزائر و منها : صعوبة الحصول على المعلومات الضرورية غير الواردة في ملف طلب القرض، كالمعلومات المتعلقة بالعامل الشخصي والمعلومات المرتبطة بالوضع الاقتصادي و تجمع طريقة رجال القرض كل المؤسسات على نموذج واحد لتقييمها وذلك مهما اختلفت طبيعة نشاطها، على الرغم من أن معايير النموذج تكون على أساس طبيعة نشاط المؤسسة.

v طريقة نقاط المخاطرة

بصفة عامة يمكن تعريف طريقة نقاط المخاطرة[1] "بأنها التقنية التي تهتم بتقييم المؤسسات وفق مجموعة من المعايير النوعية، وذلك بتخصيص لكل معيار من المعايير المستعملة سلم تنقيط يحدد من خلاله مستوى نقطة المؤسسة، لتصل في الأخير إلى نقطة تقديرية للمؤسسة مساوية لمجموع نقاط المعايير المستعملة، ويتم اتخاذ القرار بناء على تلك النقطة التقديرية "

ويتطلب وضع سلم تنقيط لكل معيار مستعمل تحديد مستويات النقاط لمختلف الوضعيات المتوقعة للمؤسسة المدروسة، فإذا كان المعيار المستعمل هو عمر المؤسسة (التجربة) مثلا فإن سلم التنقيط المقترح يكون كما يلي:

[1] عمر بن خالد، نفس المرجع، ص101.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عمر المؤسسة أقل من سنتين: **النقطة**= 1. (**المخاطرة القصوى**).
- عمر المؤسسة من 2 و7 سنوات: **النقطة**= 2.
- > عمر المؤسسة بين 7 و15 سنة: **النقطة**= 3.
- عمر المؤسسة أكبر من 15 سنة: **النقطة**= 4. (**المخاطرة الدنيا**).

فمبدأ هذه الطريقة إذن، هو إمكانية تقييم المؤسسات والحكم عليها بناء على معايير نوعية مستقلة تماما عن حالتها المالية، كعدد زبائن المؤسسة، عمر المؤسسة (التجربة)، مستوى رأس المال الخاص، وضعية قطاع نشاط المؤسسة.

ولكن على البنك أن يعترف بأن درجة فعالية هذه الطريقة تحدد وفق نوع المعايير التي تم اختيارها، كما ينبغي عليه أن يعترف بأنه مهما بلغت درجة كفاءتها فإنه لا يمكنها أن تزيل المخاطرة بصفة كلية وإنما تعمل على تقليلها فقط.

و إن تقييم مخاطرة القرض وفق طريقة نقاط المخاطرة يعد أحد الاتجاهات الرئيسية للمنهج الإحصائي وتجد هذه الطريقة أهميتها في المزايا التي تحققها و منها:

مرونة الطريقة، إذ لا تفرض طريقة نقاط المخاطرة نموذجا محددا لتطبيقه، وإنما تفتح المجال إلى كل متغير يراه البنك كمؤشر أساسي من مؤشرات مخاطرة القرض،

– **أبعاد الطريقة**، فعلى عكس الطرق الإحصائية الأخرى التي كانت أبعادها كمية أكثر من كيفية، فإن طريقة نقاط المخاطرة أعطت وزنا أكبر للمتغيرات الكيفية وذلك بصفة واضحة وهو ما يعطي دراسة أوسع وأشمل من الدراسات السابقة.

وعلى الرغم من المزايا التي تتصف بها طريقة نقاط المخاطرة إلا أنه يعاب عليها بعض النقاط المتمثلة في: صعوبة وتكلفة الحصول على المعلومات المطلوبة، نظرا لطبيعة المعلومات التي تتطلبها نقاط المخاطرة، فإن عملية الحصول عليها تعد صعبة وشاقة بالنسبة للبنك، صعوبة وضع سلم تنقيط، نظرا لاعتماد طريقة نقاط المخاطرة على متغيرات كيفية بشكل نسبي، فإنها تجد صعوبة في وضع سلم تنقيط لكل متغير من المتغيرات المدروسة و إعطاء نفس الوزن لكل المتغيرات، فإذا كانت كل المتغيرات التي تعتمد عليها طريقة نقاط المخاطرة لها دلالة على وضعية المؤسسة، فإنه لا يمكن أن يكون لديها نفس الوزن للتعبير عن ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا:معالجة المخاطر الائتمانية

في الواقع إن عملية المعالجة تبدأ مع ظهور أول حادث "عدم التسديد" وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته. وتبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل.فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر[1].

أ-**تحصيل القروض**:

تعتمد وظيفة التحصيل على ثلاثة ركائز والتي تتمثل في:

1- **رد الفعل**: يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر. لذلك فيجب على البنوك أن تهتم بعامل الزمن، لان النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل. لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية وتنظم بدقة تسييرها.

2- **الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع**: إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، و يتفادى التغيرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.

3- **التصاعد**: يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر.

4- **تسيير الحسابات**: يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من أجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق.

فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد. والشكل التالي يوضح عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري.

[1] كمال رزيق و فريد كورتل، مرجع سبق ذكره

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل (3 ــ2) عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري.

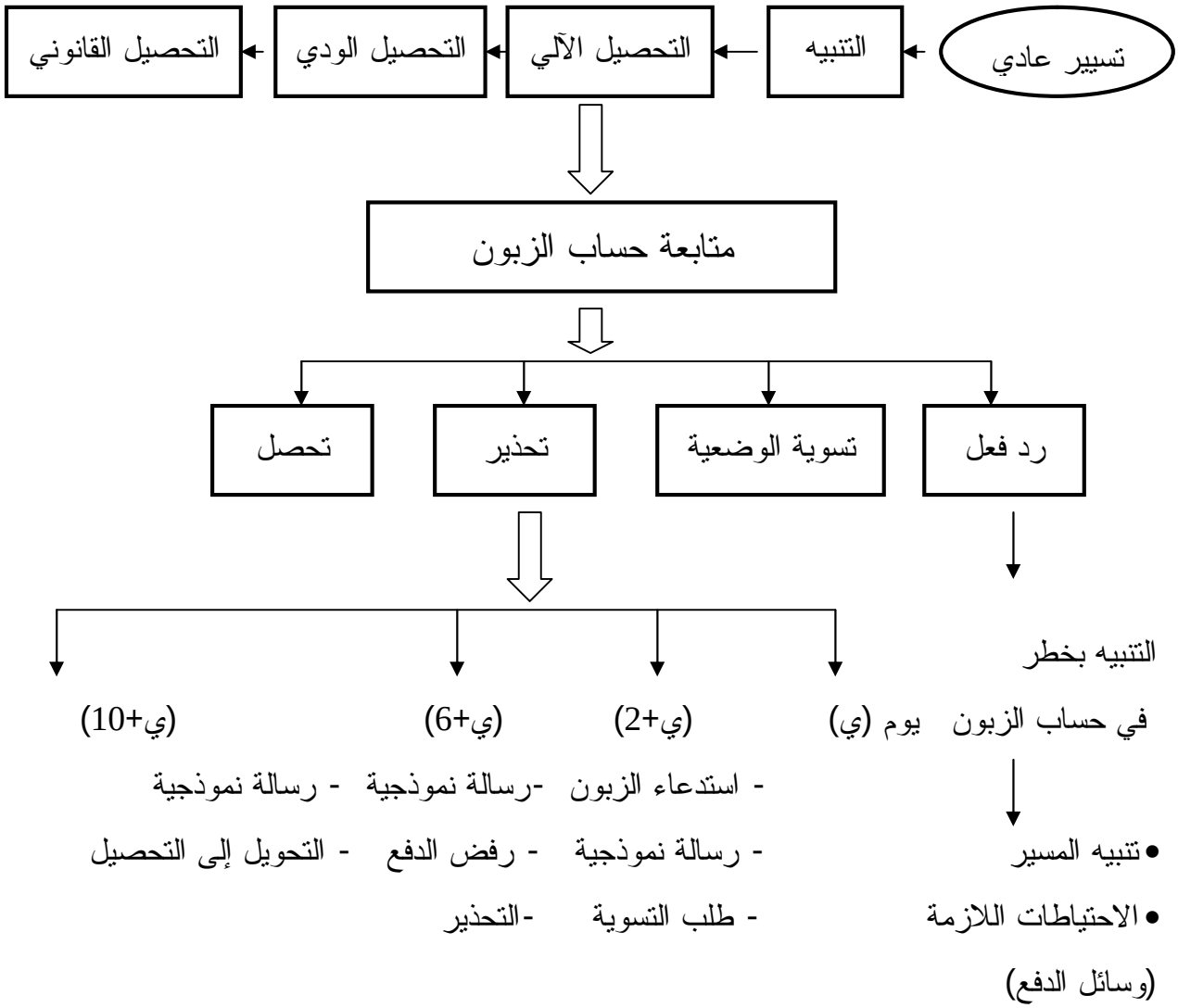

المصدر: (Michel Mathieu, l'exploitation Bancaire et le risque de crédit,ed la revue banque, Paris 1995, p275.

ففي هذه الحالة للمسير له حرية اتخاذ القرار سواء بتقديم المساعدة للزبون عن طريق منحه سحب على المكشوف أو أنه يقوم بالتحصيل مباشرة سواء تحصيل ودي أو قانوني.

معالجة القرض: يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، و يتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.

- إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالأشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها، وهذا حسب ما يراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة. هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب. وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

- وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر).
- وحدة التحصيل القانوني(مصلحة المنازعات).

تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض.

المبحث الثالث: إدارة مخاطر السيولة

تستخدم البنوك التجارية كغيرها من المنشآت الاقتصادية مؤشر السيولة لتعبير على قدرته على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب، و هي تمثل عن سمعة البنك و ضمان استمرار تيه.

المطلب الأول: ماهية السيولة في البنوك التجارية

أولا: تعريف السيولة في البنك

تعرف السيولة في البنوك على أنها:"قدرة البنك على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب، بمعنى أن العميل يستطيع سحب نقودا باستخدام ودائعه لدى البنك في أي وقت يرغب، و السيولة لا تقتصر على قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته فقط بل يجب أن تعمل عل تحويل الأصل إلى نقد حاضر "[1]

السيولة في البنوك" هي مقدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين سواء العادية وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة.[2]

1 خالد وهيب الراوي،إدارة العمليات المصرفية، طبعة الأولى دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن،2001 ، ص 293.

2 جميل الزيدانين، مرجع سبق ذكره، ص155.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: مكونات السيولة:

يمنك تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة إمكانية تمويلها أو توفيرها إلى جزئيين و هما:[1]

1 ــ السيولة الحاضرة: و هي النقدية الجاهزة تحت تصرف البنك و تشمل ما يلي:

أ ــ النقدية بالعملة الوطنية و الأجنبية الموجودة في خزائن البنك؛

ب ــ الودائع لدى البنوك الأخرى و لدى البنك المركزي؛

ج ــ الشيكات تحت التحصيل.

2 ــ الشيكات شبه النقدية: و هي الأصـــول التي يمكن تصفيتها أو بيعها أو رهنها و منها أذونـــــات، كمبيالات مخصومة، أوراق مالية في الأسهم و السندات و هي أصول تسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، حيث تتصف هذه الأصول بقصر أجال استحقاقها و امكانية التصريف السريع لها سواء بالبيع أو الرهن و الجدير بالذكر أن هذه الأصول كلما كانت حكومية أو مضمونة من قبل الحكومة كلما كانت سيولة.

المطلب الثاني: إدارة السيولة في البنوك التجارية.

أولا: العوامل التي تتحكم في سيولة البنك:

لم يعد تدبير احتياجات السيولة عن طريق تحويل الأصول إلى نقدية هو السبيل الوحيد بل اتجهت البنوك لتوفير سيولتها عن طريق إدارة جانب الالتزامات من خلال الحصول على ودائع جديدة أو الاقتراض من السوق المالي أو من البنوك المحلية أو المراسلين بالخارج ، هذا وتتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسين هما (الكم المطلوب لتغطية الاحتياجات المتوقعة وغير المتوقعة من السيولة والسعر المعروض لتوفير هذا القدر من السيولة) وهي تتحقق نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية على النحو التالي :

- **العوامل الداخلية :**

- ضعف تخطيط السيولة من حيث عدم التناسق بين الأصول والالتزامات في آجال الاستحقاق؛[2]

- سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة يقلل من إمكانية التحول إلى أرصدة سائلة؛.

1 جميل الزيدانين المرجع سبق ذكره ،ص156.

2 سمير الخطيب ، مرجع سبق ذكره، ص 114 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات حقيقية يجب الوفاء بقيمتها دون وجود موارد سائلة كافية لعدم التحوط المناسب لها .

- **العوامل الخارجية** :

- حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الذي يطرأ على الاقتصاد الوطني وما يتبعه من تعثر بعض المشروعات وعدم قدرتها على سداد التزاماتها للبنوك الدائنة في مواعيد استحقاقها؛

- الأزمات الحادة التي تنتاب الأسواق المالية؛

وتستخدم نسب حقوق الملكية إلى الأصول والخصوم إلى الأصول كمؤشرات هامة[1] لقاعدة حقوق الملكية في البنك والقدرة على الاقتراض من سوق المال ، فعلى سبيل المثال فإن البنك الذي تكون حقوق الملكية فيه أكبر من البنك الآخر تكون لديه الفرصة للحصول على المزيد من القروض وذلك لأن احتمالات عدم قدرته على السداد لالتزاماته تكون أقل، ويلاحظ أنه كلما زاد حجم الودائع الأساسية كلما كان ذلك مؤشرا على استقرار السيولة لدى البنك ، والودائع الأساسية هي الودائع المستقرة والتي تكون غير حساسة بالنسبة إلى معدلات الفائدة مثل الودائع تحت الطلب والودائع ذات الفترات قصيرة الأجل كما ترتبط السيولة بنوعية الأصول .

وتستخدم الأصول النسبية في تلبية عمليات السحب التي يقوم بها العملاء والمتطلبات الخاصة بالاحتياطي القانوني أو للحصول على خدمات من مؤسسات مالية أخرى ، وتحاول البنوك قدر الإمكان تقليل الممتلكات النقدية لأنها لا تكتسب أي فائدة ، وهكذا فإن الأصول السائلة تتكون من الأوراق المالية غير المرهونة والقابلة للبيع والأموال قصيرة الأجل وأذون وسندات الخزانة والسندات الحكومية التي يمكن بيعها بسهولة والأوراق المالية يتم شراؤها في ظل اتفاقية لإعادة بيعها ، وتوفر القروض أصولا سائلة للبنك بطريقتين :

- **الأولى**: التدفقات النقدية من الفائدة واسترداد أصل القرض والتي يمكن أن تستخدم لتلبية التدفقات النقدية الخارجة .
- **الثانية** : حصيلة تسويق القروض وبيعها لمؤسسات أخرى .

ومع ذلك فإن المعلومات الواردة في ميزانية البنك لا تكون كافية لتقييم سيولة القرض ، ويكون من الصعب على أي محلل مالي القيام بهذا الأمر دون الحصول على معلومات إضافية ، وأخيرا فإن الاستثمارات طويلة الأجل تعتبر أقل سيولة لأنها تحمل مخاطر كبيرة تتمثل في إمكانية انخفاض

[1] سمير الخطيب، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك، مرجع سابق، ص 115>.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسعارها. وعادة ما ترغب البنوك في اقتنائها من أجل جني الأرباح الرأسمالية عندما تزيد أسعار الأوراق المالية السوقية عن قيمتها الدفترية ، هذا وتستخدم بعض البنوك العالمية مقياسا هاما للوقوف على مخاطر السيولة يطلق عليه سلم الاستحقاقات النقدية [1] وهو يقوم أساسا على إيجاد علاقة بين أصول وخصوم البنك وفقا لتواريخ الاستحقاق وذلك لاستخراج الفجوة في كل فترة إستحقاق وكذلك الفجوات التراكمية .

ثانيا: خطر السيولة

يحدث هذا الخطر عندما يعجز البنك عن توفير السيولة بتكلفة معقولة لمواجهة مختلف الطلبات بحيث يحدث عدم توافق زمني بين آجال استحقاق القروض الممنوحة و آجال استحقاق الودائع لدى البنك وتترتب مخاطر السيولة عن:[2]

- توظيف الأموال في أصول ذات سيولة منخفضة جدا مثل: شراء سندات طويلة الأجل، شراء عقارات، شراء أوراق مالية، تقديم قروض طويلة الأجل؛
- السحب المكثف للمودعين؛
- إفلاس مقترض أو مجموعة مقترضين؛
- منح قروض بمبالغ كبيرة.

ولتفادي البنك الوقوع في أزمات أكثر يقوم بطرح أدواته المالية في السوق، فإذا كان هذا الأخير محدود النشاط سيؤدي إلى تحقيق الخطر، لكن مثل هذا الخطر لا يحدث بالعجز فقط و إنما بسبب وجود فائض في السيولة، و التي تعتبر موارد مستقرة حيث يؤدي نشاطها في ظروف تتميز بضعف خطر السيولة.

ثالثا:المبادئ الأساسية و الأدوات الرئيسية لإدارة مخاطر السيولة.

تنطوي إدارة السيولة في البنك على وضع عدة حدود:[3]

- حدود زيادة أكثر كمية للالتزامات المستحقة على الأصول في المدى القصير؛
- حدود الاعتماد على التمويل القصير الأجل؛
- المتطلبات القانونية كالحفاظ على الحد الأدنى من نسبة أدوات الدين العام إلى الودائع بالعملة المحلية و الالتزام بنسب الفجوات اللازمة وفقا لنظام سلم الاستحقاق؛

[1] سمير الخطيب ، مرجع سابق ، ص 116 .

[2] حورية حمني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة،2005،ص48.

[3] سمير الخطيب،مرجع سابق،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- برفع تقرير بالوضع العام للسيولة بصفة دورية كأحد متطلبات البنك المركزي
- يتعين مراقبة إستحقاقات كافة فئات الأصول و الالتزامات .

هذا ووفقا لتطورات البنكية الحديثة فقد قامت السلطات النقدية الرقابية في الدول المتقدمة بمطالبة البنوك لديها بإتباع أسلوب حديث للقياس نسب السيولة لديها بهدف قياس و إدارة مخاطر و الحد من أية مشاكل تتعرض لها البنوك نتيجة لتعرضها لمشاكل في السيولة ،و الأسلوب الحديث المشار إليه هو نظام السيولة وفقا لسلم الاستحقاقات.

المطلب الثالث: طرق قياس مخاطر السيولة في البنوك:

لكي تتفادي البنوك التجارية الوقوع في حالة عجز يؤدي بها إلى مخاطرة السيولة أن تقوم بالتنبؤات لاحتياجاتها المالية،و من أجل حساب الاحتياجات عليها الاعتماد على ما يلي:[1]

- التنبؤ بمقدار ، حجم الودائع و التعديلات الحاصلة في سلوك المقترض و القروض، التفصيل بين أنواع الودائع و القروض ؛
- التنبؤ بمعدلات الفائدة المستقبلية أي ارتفاع المعدل أو انخفاضه؛
- تقدير درجة الثقة التي يمكن أن توضع في التنبؤات و يجب أن تكون ضعيفة (بمعني وجود حالة عدم التأكد)، الشيء الذي يجبر البنك بوضع احتياطي كاف من السيولة.

بالإضافة إلى ما سبق توجد طرق لقياس و تسيير خطر السيولة نذكر منها:

- طريقة سلم الاستحقاق؛
- طريقة مؤشر السيولة؛
- طريقة نسبة السيولة .

1 **طريقة سلم (موعد) الاستحقاق:**

تستعمل هذه الطريقة من أجل معرفة البنك زمن استمرار نشاطه أو بمعنى آخر معرفة الفترة المحددة أو المسموح لها بالعمل ضمنها و الاستمرار في نشاطها، و هو أسلوب لقياس السيولة حيث يتم مقارنة التدفقات النقدية المستقبلية لأصول البنك و خصومه خلال فترات استحقاق محددة، على أن تتضمن التدفقات لخصوم البنك الالتزامات واجبة السداد و الطارئة خاصة بما يتعلق بحدود الائتمان الممنوحة التي يمكن سحبها.

[1] ليا زيدي نبيلة، تسيير مخاطر السيولة على مستوى البنوك التجارية ،رسالة ماجستير ،المدرسة العليا للتجارة، العاصمة،2005،ص58.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و يتم إدراج أصول و خصوم البنك ضمن سلم الاستحقاق من أجل احتساب صافي الوضع بينما سواء كان فائض أو عجز، ويطلق عليه عدم ملائمة استحقاقات الأصول والخصوم.

لهذه الطريقة أهداف عدة حيث تسمح لنا بمعرفة حاجيات الأموال الواجب وضعها كاحتياطي للمستقبل،كما تساعد في برمجة الاقتراضات المبالغة فيها، أو المفرطة على بعض فترات الالتجاء لسوق رؤوس الموال و أيضا تعطي نظرة على وضعية سيولة البنك من خلال مواعيد و أجال الاستحقاق التي تضمن تقديم المعلومات على شكل جدول، كما لها مساوئ حيث لا تعطي توضيحات حول نوعية الحقوق، و لا تأخذ بعين الاعتبار الديون المحتملة اقتراضها ضمن العمليات خارج الميزانية، بالإضافة إلى إن هذه الطريقة لا تسمح لعامل القدرة على الاقتراض المهم بالنسبة للسيولة و التنشيط على مستوى السوق المالي، لأنه لديه علاقة بمواعيد الاستحقاق للبنك ويرتبط أيضا بعوامل أخرى كسمعة البنك مثلا، و تمثل هذه الطريقة في عدة جداول منها:

الجدول رقم (2 ــ 2):آجال استحقاق التقييم بالأصناف الواسعة

الفترة	الخصوم	الأصول	الخصوم الصافية
أسبوع أو أقل	×	×	×
8 أيام ــ 1 شهر	×	×	×
1 شهر ــ3 أشهر	×	×	×
3أشهر ــ 6أشهر	×	×	×
6أشهر ــ12 شهر	×	×	×
1سنة ــ3 سنوات	×	×	×
أكثر من 3 سنوات	×	×	×
المجموع	**X**	**Y**	**x-y=0**

المصدر: ليا زيدي نبيلة،مرجع سبق ذكره،ص 60.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم(3 ــ2):آجال الاستحقاق ل 6 أشهر أو التصنيف الضيق

الفترة	الخصوم	الأصول	الخصوم الصافية
أسبوع أو أقل	×	×	×
10أيام ــ 2أسبوع	×	×	×
2أسبوع ــ 3أسبوع	×	×	×
3أسابيع ــ1 شهر	×	×	×
1 شهرــ 2 شهر	×	×	×
2 شهر ــ 3شهر	×	×	×
3 شهر ــ 4 شهر	×	×	×
4 شهر ــ5 شهر	×	×	×
5 شهر ــ6 شهر	×	×	×
المجموع	**X**	**Y**	**x-y=z**

المصدر:سمير الخطيب،مرجع سابق،ص 221.

ملاحظة:

×: تعبر عم قيم مالية

Z: مجموع الخصوم الصافية ، و تعتبر معلومة مهمة ومفيدة في المدى القصير فمن الواضح أن الخصوم الصافية المستحقة غدا أو بعد غد يجب إيجاد تمويلات قصيرة و على البنك أن يقوم بتحديد وضعيته فيما يخص حاجيات الاقتراض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (4 ــ2):آجال المجتمع المستحق

الفترة	الخصوم	الأصول	الخصوم الصافية
أقل من 7 أيام	×	×	×
أقل من 1 شهر	×	×	×
أقل من 3 شهر	×	×	×
أقل من 6 شهر	×	×	×
أقل من 1 سنة	×	×	×
أقل من 3 سنوات	×	×	×
المجموع	X	Y	X-y=0

المصدر: ليا زيدي نبيلة، مرجع سابق،ص 62.

من خلال هذا الجدول يتم احتساب الوضع التراكمي على مدى تلك الفترات و تحديد الحد الأقصى لنسب عدم توافق التدفقات النقدية لأصول و الخصوم لكل فترة زمنية.

2 طريقة مؤشر السيولة:

إذ كان معدل السيولة الواجب الحصول عليه يقيس كمية الأموال التي يجب على البنك الحصول عليها بالنسبة لمجموع الأموال الواجب تحصيلها على المدى فترات مختلفة فإنه من المهم أيضا قياس مدى الخلل المتواجد بين الاستحقاقت، و ذلك عبر حساب مؤشر السيولة وهذا الأخير له نشاط دائم، فليس بالسهولة على البنك الذي يعمل بأصول و خصوم تستحق بمواعيد مختلفة من جهة و نرجح مختلف الاستحقاق من جهة أخرى،

فعند حساب مؤشر السيولة على البنك إدخال و استعمال مواعيد استحقاق ذاتية لبعض الخصوم و الأصول ، وطريقة حسابه تقوم بقسمة مجموع الخصوم المرجحة على مجموع الأصول المرجحة و بذلك يجب القيام ب:

- تجميع ضمن أقسام الصول والخصوم حسب مدة استحقاقهم؛
- تقوم بضم رقم معين إلى كل قسم من أجل ترجيحه.[1]

[1] ليا زيدي نبيلة، مرجع سبق ذكره،ص62.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (5 - 2):حساب مؤشر السيولة.

مدة الاستحقاق	الخصوم	الأصول	الترجيح	الخصوم المرجحة	الأصول المرجحة
أقل من 7 أيام	X1	Y1	1	X1 .=1x1	Y1 .1Y1
8أيام ــ1شهر	X2	Y2	2	X2 .=2x2	Y2 .2Y2
1شهر ــ3 شهر	X3	Y3	3	X3 .=3x3	Y3 .3Y3
3 شهر ــ6شهر	X4	Y4	4	X4 .=4x4	Y4 .4Y4
6 شهر ــ12شهر	X5	Y5	5	X5 .=5x5	Y5 .5Y5
1سنة ــ3 سنوات	X6	Y6	6	X6 .=6x6	Y6 .6Y6
أكثر من 3 سنوات	X7	Y7	7	X7 .=7x7	Y7 .7Y7
المجموع				Xi	Yi

المصدر:ليا زيدي نبيلة، نفس المرجع،ص 60.

مؤشر السيولة= مجموعYi /مجموع Xi

أن الحصول على مؤشر السيولة يساوي 1 يعني أن أصول و خصوم البنك متوافقة في هذه المرحلة، و عندما يكون المؤشر أقل من 1 فإنه يعبر أن البنك يمول أصوله بواسطة خصومه، إي موعد استحقاقها أقل من استحقاق الأصول.

و في الأخير فإن حساب مؤشر السيولة للبنك يسمح بمعرفة مدى التوافق الجاري أو الحالي بين موعد استحقاق الأصول و الخصوم ،كما يسمح أيضا بمعرفة تطور الخلل عبر الزمن و كذلك تطوير السيولة.

و يمكننا تعظيم مؤشر السيولة عن طريق رفع الخصوم الطويلة الأجل أو تخفيض عن طريق الأصول الطويلة الأجل.

3 طريقة نسبة السيولة:

من الممكن الحصول على عدد من النسب من خلال اقتراضات البنك على مستوى النقدية، و الفكرة الأساسية التي تنطلق منها هذه الطريقة أنه بالنسبة لعدد كبير من البنوك جزء من ودائع الخواص من المفروض أن تكون ثابتة و يمكن تصنيفها ضمن الأموال الدائمة و الاقتراضات طويلة الأجل كموارد طويلة الآجال، هذا الشيء يسمح للبنك بالاستغناء عن الاقتراض على المدى القصير المغطاة من طرف السوق النقدية، و يمكن حسابها بالمعادلة التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الاحتياطات المقدرة لتمويلات جديدة على مستوى السوق النقدية}}{\text{الجاري من الاقتراضات على مستوى السوق النقدية}}$$

هذا النوع من النسب يبين حصة الأموال الجديدة الواجب الاقتراض من السوق النقدية خلال الشهر القادم في المجموع الجاري من الاقتراضات على مستوى السوق، و ارتفاع هذه النسبة يعني تدهور السيولة على المدى القصير.

هذا النوع من المقاييس لا يوجد واقعيا و ذلك لأن الأنشطة المالية عبارة عن رهان في المستقبل هذا الخير الذي يتميز بحالة عدم التأكد، كما أن هناك عدد مهم و لا بأس به من العمليات التي يمكن ان يجريها البنك و التي لا تدخل ضمن ميزانيته و تعتبر عمليات خارج الميزانية إذ لا يمكن ان تقدر احتياجات السيولة الفعلية بدون الأخذ بعين الاعتبار هذا النوع من الالتزامات.[1]

[1] ليا زيدي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 65.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة:

لاشك أن الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر لاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المصرفي ، وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة ساعد على ظهورها التطور والتقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية إن قضية المخاطر المصرفية هي جزء جوهري في انشغالات أي مؤسسة مصرفية ، لأنها قد تؤدي إلى منعها جزئيا أو كليا من تحقيق أو تعظيم أدائها، حيث تعد المخاطرة ملازمة لكل نشاط من نشاطات المؤسسة المصرفية، ولذلك ينبغي على هذه المؤسسات أن تجد توازنا بين فرصة الحصول على عوائد لها، وبين عدم التعرض لهذه المخاطر الناتجة عن نشاطاتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سوف نحاول إسقاط الجزء النظري، لذلك قمنا باختيار واحد من أهم البنوك التجارية في الجزائر، إلا و هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية- المجمع الجهوي للاستغلال – لولاية أم البواقي ،حيث قمنا بمعالجة أحد حالة القرض، من حيث دراسة الملف و كيفية تقدير و تقييم خطر القرض، إضافة إلى الأساليب التي يستخدمها في تغطية المخاطر و قسمنا هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول:نبذة تاريخية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية**
- **المبحث الثاني: دور التحليل المالي في إدارة مخاطر الائتمان.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية

سنتطرق في هذا المبحث الى نشأة البنك: تعريفه و مراحل تطوره و كذا أهداف و مهام البنك.

المطلب الأول: نشأة البنك ، تعريفه و تطوره

نظرا لأهمية بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل النشاط الاقتصادي، نتطرق إلى أهم العوامل التي أدت إلى إنشائه ومراحل تطوره.

أولا- نبذة تاريخية عن نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومراحل تطوره :[1]

وقد ظهر هذا البنك في تلك الفترة لأسباب منها:

- المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترتيبه وزيادة مردوديته وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، ورفع مستوى معيشة مكان الأرياف؛
- دعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية وتمويل المؤسسات الفلاحية واحتياجات القطاع الفلاحي من بناء السدود وحفر الآبار، واستصلاح الأراضي، إضافة إلى قطاع الصيد البحري والغابات.

v التعريف بالبنك:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" هو هيئة تنتمي إلى القطاع العمومي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال في التسيير، يرمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي. وبما أن البنك أصبح تجاريا بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990م الذي ألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، كما يعتبر البنك صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر، فهو يحتوي أكثر من 300 وكالة، و31 مجموعة جهوية محلية. ويقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوظيفتين أساسيتين:

- بنك التنمية الذي ينفذ مخططات وبرامج الفلاحة.
- بنك إيداع وتوزيع الاعتمادات.

v مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية والريفية:

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بمراحل أساسية وهي:

[1] www.badr bank.net-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Ø المرحلة الأولى: 1982-1990م:

خلال هذه المرحة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

Ø المرحلة الثانية: 1991-1999م:

تمكن البنك خلال هذه المرحلة من توسيع نشاطه، ليشمل قطاعات أخرى من الاقتصاد الوطني، كما شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي حيث في:

- **ü** 1991م: تم الانخراط في "SWIFT" لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.
- **ü** 1992م: تم وضع نظام "SYBV" يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى بـــ "Télétraiment"، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية.
- **ü** 1993م: إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية.
- **ü** 1994م: ظهور خدمة جديدة تتمثل في بطاقة السحب بدر.
- **ü** 1996م: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي.
- **ü** 1998م: بدء العمل ببطاقة السحب بين البنوك (CIB).

Ø المرحلة الثالثة: 2000-2004م:

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي، وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومختلف القطاعات الاقتصادية، وتم تحقيق نتائج هامة نوردها في ما يلي:

- **ü** 2000م: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياسته مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي.
- **ü** 2001م: قيام البنك بالتطهير المالي والمحاسبي، والعمل على تقليص مدة العمليات المصرفية تجاه الزبائن، وكذلك حقق مفهوم البنك المجالس مع الخدمات المصرفية.
- **ü** 2004م: تميزت بإدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية، وتتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، وهو يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر، كما تم العمل على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Ø المرحلة الرابعة: 2005م إلى يومنا هذا:

خلال هذه المرحلة تم إعادة تخصيص البنك في الميدان الفلاحي، وتمويل مختلف النشاطات والمجالات المتعلقة به.

من خلال تعرضنا لمراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية، نستطيع أن نقدمه في نقاط رئيسية هي:

- يعتبر البنك الأول في ترتيب البنوك التجارية.
- استعماله لنظام "SWIFT" منذ سنة 1991م.
- استعماله لنظام الإعلام الآلي في مختلف عمليات التجارة الخارجية.
- الشبكة الأكثر كثافة.
- هو بنك شامل وعالمي يمول مختلف القطاعات الاقتصادية.
- أول بنك جزائري يطبق مفهوم البنك المجالس مع خدمات مشخصة.
- ترتيب القروض الوثائقية في مدة 24 ساعة.

المطلب الثاني: مهام و أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

v مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

ü معالجة البيانات التي يقوم بها أي بنك تجاري (قرض، صرف وخزينة).

ü فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبا.

ü المشاركة في جميع مجالات التوفير والإيداع والاحتياط.

ü المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.

ü تطوير الموارد والتعاملات المصرفية، والعمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة.

ü الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

ü تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

v أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تتمحور أهداف البنك في النقاط الرئيسية التالية:

- **ü** مساهمة البنك في سياسة التنمية وتجديد القطاع الفلاحي بإدخال التحسينات عليه والاستثمار في النشاط الأكثر مردودية.
- **ü** تحسين نوعية وجودة الخدمات.
- **ü** توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- **ü** يهدف البنك إلى المنافسة مع البنوك الأخرى في مجال تقديم الخدمات وتحسين ظروف العمل وتوفير أحسن الخدمات للعميل.
- **ü** إيجاد سياسة أكثر فعالية في جمع الموارد.

ثالثا - الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

- **ü** حسابات إيداع لأجل: هو حساب غير مقيد بسندات بنكية، وموجه لأشخاص طبيعيين ومعنويين.
- **ü** حساب الأموال بالعملة الصعبة: يوضع تحت تصرف العميل في كل وقت بنسبة فائدة حسب الشروط العامة للبنك.
- **ü** سندات الصندوق: هو إيداع بأجل موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين والمبلغ الأدنى مقدر بـــ 1000 دج بفائدة متغيرة.
- **ü** بطاقة بدر: هذه البطاقة تسمح نقدا عن طريق موزعات أوتوماتيكية متوفرة لدى الوكالات الجزائرية، ومن فوائد هذه البطاقات: تسهيل عملية السحب والتي تسمح لصاحبها السحب 24 سا/ 24 سا وحتى في الأعياد وأيام العطل إضافة إلى تجنب الانتظار عند الشباك.
- **ü** معالجة العمليات البنكية عن بعد وفي أوقاتها الحقيقية.
- **ü** تسهيل تغيير الحسابات عن بعد.
- **ü** دفتر التوفير لبنك بدر: في إطار تشجيع التوفير والادخار يقوم البنك بفتح دفاتر الأشخاص تسجل فيها مختلف عمليات الإيداع والسحب.
- **ü** تمويل الاستثمارات:
- **ü** تمويل قطاع الصيد البحري: يمول قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك على شكل قروض متوسطة الأجل (07 سنواتà، بفائدة سنوية تقدر بـــ 6.5 %.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تمويل قطاع الصحة مثل فتح عيادة طبية وصيدليات وذلك بشكل قروض لمدة 05 سنوات بمعدل فائدة سنوية تقدر بـــ 03.5 % وذلك في المناطق الريفية.
- تمويل المشاريع الاستثمارية والمتمثلة في التجارة وسيارات الإسعاف والصناعات الصغيرة، وهذا تمويل يكون في شكل قروض لمدة 03 سنوات.
- تمويل مشاريع التنمية الريفية مثل تمويل قطاع النقل، وتدعيم مشروع تربية الحيوانات والمشاريع الزراعية.

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل (1-3): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

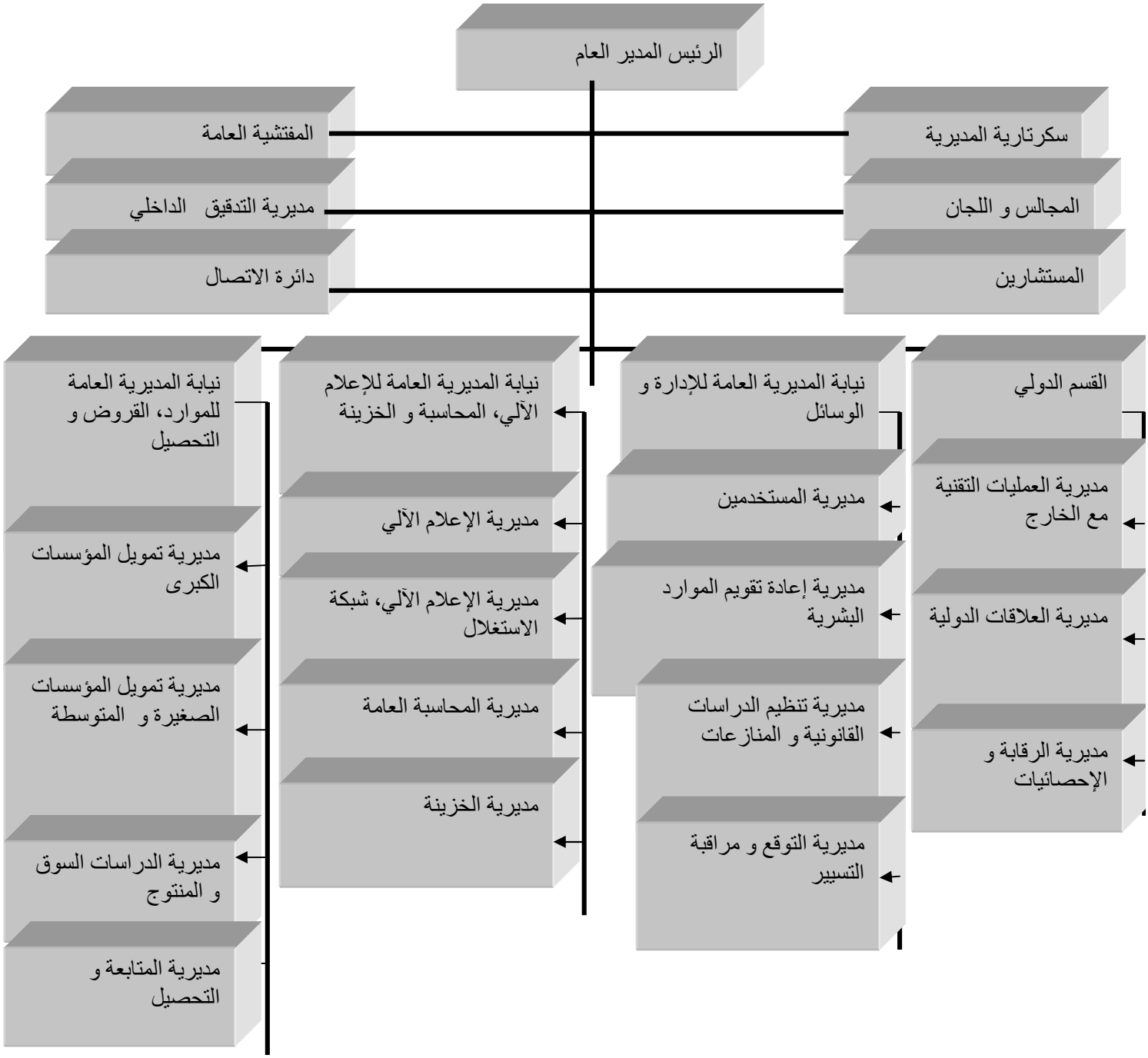

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع: تقديم البنك محل الدراسة المجمع الجهوي للاستغلال –أم البواقي-

v - التعريف بالمجمع:

(المجمع الجهوي للاستغلال: أم البواقي/ الضلعة) الرمز: 004. تم إنشاؤه سنة 1986م، يشرف على إدارة ومراقبة الوكالات وهي في المجموع تسع (9) وكالات مقسمة على ولايتين هما: خنشلة وأم البواقي، ويبلغ عدد الموظفين به 40 موظفا، منهم 20 دائمين، و20 مؤقتين، وتتمثل هذه الوكالات في:

وكالة أم البواقي (وهي وكالة رئيسية) رمزها: 324.

- وكالة عين مليلة رمزها: 322.
- وكالة عين البيضاء رمزها: 325.
- وكالة مسكيانة رمزها: 327.
- وكالة سوق نعمان رمزها: 331.
- وكالة عين فكرون رمزها: 332.

أما بالنسبة لولاية خنشلة، فتضم الوكالات التالية:

- وكالة خنشلة (وهي وكالة رئيسية) رمزها: 326.
- وكالة قايس رمزها: 339.
- وكالة ششار رمزها: 487.

بالإضافة إلى إشراف المجمع على المركز الجهوي لصيانة وخدمات الإعلام الآلي والذي يشرف على أربع (4) مجمعات وهي بسكرة، باتنة، ورقلة، تبسة.

v نشاطات المجمع:

من بين النشاطات التي يقوم بها المجمع مايلي:

- يلعب دور الوسيط بين الوكالات المحلية التابعة للمجمع وبين الهيآت المركزية التابعة لـــ BADR.
- مراقبة اليوميات المحاسبية للوكالات ومتابعة استقبالها.
- الموافقة النهائية على طلبات منح القروض بمختلف أشكالها المقدمة من طرف الوكالات.
- مراقبة وتسيير الحسابات: حيث يتم تقديم الإحصائيات والميزات بشكل شهري.
- إعداد أجور الموظفين بالإضافة إلى أجور مستخدمي مختلف الوكالات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- السهر على متابعة وتنفيذ وإدارة المشاريع الاستثمارية الكبرى مثل بناء وكالة جديدة وإعادة تجهيزها.

ثالثا- الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال:

تتواجد بالمجمع المصالح التالية:

Ø -1- مصلحة الأمن والوسائل العامة:

مسيرة من طرف رئيس مصلحة، وهو المسؤول على ما يلي:

- متابعة ومراقبة ميزانيتي التسيير والتجهيز للمجمع وللوكالات التابعة له.
- تسيير مخزون المواد الاستهلاكية (الورق الأقلام ...)
- تحسين جودة المباني الإدارية والسكنية التابعة للبنك.
- صيانة الممتلكات المنقولة والعقارية ذات الطابع المهني أو الطابع الاجتماعي.
- التكفل بمختلف مصاريف المجمع.

Ø -2- مصلحة التحصيل:

مسيرة من طرف رئيس مصلحة وهو مختص في ما يلي:

- متابعة تنفيذ قرارات العدالة الصادرة لمصلحة البنك.
- تقييم المهام الموكلة للمحامين، والمستشارين، وأعوان العدالة (موثق، محضر قضائي، خبير، محافظ مزاد، خبير قضائي).
- متابعة تحصيل تعويضات صندوق الضمان.
- إعداد تقارير للمصالح العليا المختصة.

Ø -3- مصلحة الإعلام الآلي:

مسيرة من طرف رئيس مصلحة وهو مكلف بما يلي:

- تسيير أجهزة الإعلام الآلي التابعة للمجمع وكذا للوكالات.
- التمويل الدوري لقطع الغيار المستهلكة الخاصة بتسيير أجهزة الإعلام الآلي للوكالات والمجمع.
- التدخلات في عين المكان، وصيانة العمليات من ناحية البرامج أو العتاد.
- التنسيق مع المصالح المختصة حول التسيير الحسن لشبكة الاتصال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Ø -4- مصلحة متابعة الأخطار:

هي هيئة مكلفة بمتابعة التزامات البنك، بحيث تضطلع بما يلي:

ü متابعة القروض الممنوحة إلى الزبائن تقنيا، وذلك بالتنقل إلى مكان التمويل، ومعاينة وجود العتاد الممول.

ü التنسيق مع مجموع الوكالات التابعة لها للحرص على حسن سيرورة المشاريع الممولة.

Ø -5- مصلحة القروض: تعمل على ما يلي:

ü دراسة ملفات طلب القروض.

ü دراسة المخاطر.

ü منح الموافقة النهائية للطلب على القروض.

Ø -6- المصلحة الإدارية: تعمل هذه المصلحة على ما يلي:

ü تسيير الموارد البشرية مثل: الغيابات، التوظيف العطل، الأجرة والمنح.

ü ضمان الأمن للمصالح المادية والشخصية وللوكالات التابعة.

ü متابعة الإحصاءات والتكفل بعملية الجرد المادي وتحديث السجلات الخاصة بذلك.

ü متابعة ومراقبة ودراسة ميزانية البنك، وإعداد الميزانيات التقديرية.

ü متابعة التصريحات الجبائية منها التصريح الدوري (G50) الخاص بالوكالات، يتم تسديدها قبل 20 من الشهر، والبنك يسدد هذه الضريبة على شكل تسبيقات لأن رقم الأعمال المصرح به يعود إلى الدورة السابقة، ويتم تسوية الوضعية في شهر مارس الموالي.

Ø -7- مصلحة القانون والمنازعات: مهمتها الإشراف ومساعدة الوكالات في المجال القانوني، والدفاع على مصالح البنك أمام الغير.

ü التكلف بملف المنازعات المتعلق بالمجمع وكذا بالوكالات التابعة له.

ü مراقبة احترام التصريح بالممنوعين من استعمال الشيكات بالنسبة للعملاء.

التحصيل بقوة القانون.

Ø -8- مصلحة الأرشيف:

ü تكوين وإعداد مكتبة وثائق خاصة بالمجمع وكذا بالوكالات تتمثل في:

* النصوص التشريعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* قوانين البنك المركزي.

* تسيير أرشيف المجمع والوكالات التابعة (اليوميات المحاسبية للمجمع، الملفات ...).

* إعداد التقارير للهيئات العليا.

Ø 9- مصلحة المحاسبة في المجمع:

تعتبر مصلحة المحاسبة من المصالح الهامة في المجمع، حيث يتم على مستوى هذه المصلحة تحويل البيانات المالية إلى معلومات مرتبة ونافعة، تساعد الإدارة عند الاطلاع عليها في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب. كما أن مصلحة المحاسبة تعتمد في عملها على السرية المهنية.

الشكل رقم (2 ــ 3): الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي لاستغلال

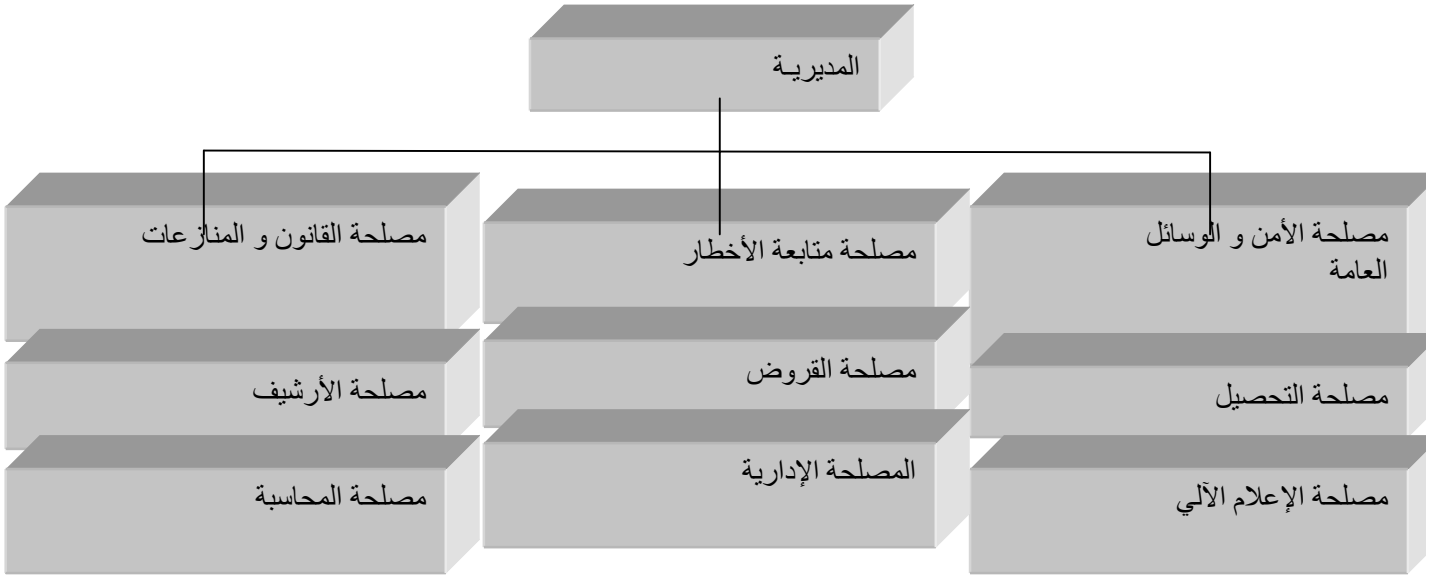

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني التحليل المالي و دوره في أدارة مخاطر القروض لدى ينك BADR.

بعد تناولنا للجانب النظري للموضوع نحاول إدراجه في الدراسة الميدانية من خلال إبراز دور التحليل المالي في منح القروض مع مراعات المخاطر التي يجب التحوط منها خلال دراسة ملفات طالبي القرض .

المطلب الأول :أنواع القروض المقدمة على مستوى البنك.

حسب طبيعة التجارية للبنك و تخصصه في القطاع الفلاحي فالقروض التي يستطيع تقديمها يساهم في إنجاح عمل الفلاح خلال دورته الإنتاجية و من هنا يمكن تصنيف القروض الممنوحة إلى :

- **قروض حسب المدى**: قروض قصيرة و متوسطة الأجل أما في ما يخص القروض طويلة الأجل فهي ليست موجودة
- **قروض حسب طبيعة التمويل** :قروض استثمارية موجهة لإكساب الآلات أو بناء الدواجن أو استهلاكية و هي خاصة بتمويل النشاط العادي للفلاح و منه القروض الموسمية الممنوحة لشراء الحبوب و العلف للحيوانات لفترة أقل من سنة...
- **قروض حسب طبيعة النشاط**: لنشاط التجاري و الصناعي، أو قد تمنح كفالات متعلقة بقطاعات العمومية أو ضمانات حسن الأداء
- تسبيقات على البضائع و قي نوع من فروض قصيرة الجل
- قرض الرفيق و قرض التحدي هي أنواع جديدة يمنحها بنك BADR فقط.

المطلب الثاني:المخاطر التي يتعرض لها القرض الممنوحة من طرف BADR.

- **مخاطر قروض الاستثمار**:

أن القروض الاستثمارية موجهة خصيصا لتمويل الآلة الإنتاجية للمؤسسة، و هي طويلة الأجل بطبيعتها. و مخاطر قروض الاستثمار تختلف عن مخاطر قروض الاستغلال، باعتبارهما يختلفان في طبيعتها. و من بين مخاطر قروض الاستثمار ما يلي :

أ-مخاطر عدم استعمال استثمار مدروس: إذ أن البنك قد يكون أخطأ في الدراسة التقنو اقتصادية للمشروع الاستثماري، و بالتالي فإن عدم نجاح هذا المشروع و عدم تحقيقه الأرباح المتوقعة منه يجعل المستثمر في حالة عدم القدرة على السداد و بالتالي تحقق خطر القرض بالنسبة للبنك.

ب- مخاطر عدم تحقيق عائد: فطالب القرض الاستثماري يقوم بتزويد البنك بكل المعلومات المتعلقة بالمشروع الاستثماري، و على هذا الأساس يقوم البنك بدراسة الميزانية التنبؤية لمدة 5سنوات لهذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشروع. فإذا تحققت العوائد المتوقعة فهذا جيد بالنسبة للمستثمر و البنك، أما في حالة عدم تحقيق العائد المرجو فإن البنك سيواجه خطر القرض.

ج- مخاطر تدهور حالة الرف في غير صالح المستثمر: فالمستثمر الذي يتحصل على قرض استثماري بالعملة الأجنبية، قد تواجه هذه العملة تدهور في قيمتها و استمرار هذا التدهور يضع المستثمر وضع صعب بحيث أن قيمة العوائد التي كانت متوقعة في بداية طلب القرض لن تكون نفسها بعد تدهور سعر الصرف.

د- مخاطر ضعف المبيعات: و هذا الخطر يواجه المستثمر الذي في بداية نشاطه، أي أن المنتوج الذي يطرحه في السوق جديد و لا يشهد إقبال عليه. و بالتالي ستكون نسبة المبيعات منخفضة و إلى غاية تقبل المنتوج من قبل السوق و المستهلك فإن البنك سيتعرض إلى خطر القرض بسبب عدم قدرة المستثمر على تحقيق عوائد كبيرة.

- **مخاطر قروض الاستغلال**:

إن قروض الاستغلال موجهة لتمويل نشاط استغلالي(أي خلال الدورة الاستغلالية)، و يمكن أن يكون هذا القرض موجه لتمويل الزبائن أو المخزون، أو لتمويل الخزينة. و يكون هذا التمويل لتغطية عجز مؤقت تواجهه المؤسسة، و تنتج عن هذه التمويلات مخاطر من بينها:

أ-مخاطر الشيء الممول: فإذا كان القرض الاستغلالي موجه إلى تمويل مخزون و كان هذا الأخير لا يحقق عائد كما هو متوقع، فإن المؤسسة سوف تعجز عن تسديد الدين و بالتالي فإن البنك سيتعرض إلى خطر عدم التسديد.

ب- مخاطر المنافسة: إذا كان القرض الاستغلالي يمول سلعة ما، و كان هذا النوع من السلع يشهد منافسة، فإنه إذا لم تقم المؤسسة ببيع هذه السلعة خلال الدورة الاستغلالية فإنها لا تستطيع تسديد قيمة القرض.

ج- مخاطر الزبون: فالمستثمر قد يواجه زبائن مشكوك فيهم، و بالتالي فإن المستثمر لا يستطيع تسديد قرضه باعتبار أن مستحقاته لدى الغير و لم يتم تحصيلها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: دراسة ملفات القروض

يختلف التمويل من متعامل للآخر و هذا ما يؤدي إلى إختلاف الملف حسب طبيعة القرض الممنوح أنه توجد عناصر مشتركة فيما يخص جميع القروض من بينها:

- طلب خطي أنظر..... الملحق رقم(01)
- بطاقة الفلاح
- بطاقة بيانية للمستعمرة الفلاحية
- تقديم ميزانيات و جدول حسابات النتائج لثلاث السنوات السابقة للمؤسسة طالبة القرض .....أنظر الملحق رقم (02)
- مخضر محافظ الحسابات.
- وثائق يعبر عن وضعية الجبائية للطالب القرض .....أنظر الملحق رقم (03)
- شهادات عدم المديونية من البنوك الأخرى.....أنظر الملحق رقم (04)
- القيام بالدراسة التقنو اقتصادية .
- التقييم المالي للقرض من أجل تجنب المخاطر.
- تقديم الضمانات اللازمة لتغطية المخاطر في حالة حدوثها. حيث أنها تختلف من شخص لأخر وعدة اعتبارات أخر .....أنظر الملحق رقم(05)
- الدراسة تكون معمقة في القرض الاستثماري، بينما تكون وجيزة في القرض الاستغلالي.
- التسديد على دفعات بالنسبة للقرض الاستثماري، أما التسديد في حالة القرض الاستغلالي فهو حسب الشيء الممول.
- دراسة الطلب على أساس التنبؤ لخمس سنوات فيما يخص القرض الاستثماري، أما القرض الاستغلالي فلا يقوم على دراسة تنبؤية.
- القيام بخرجة ميدانية و يتم من خلالها التأكد من حجم و جدية المشروع و تنتهي بإنشاء مخضر ممضي من طرف خبير و طالب القرض.

v نسبة الخطر :

تختلف حسب نوع الخطر و الضمانات المقدمة و كذا مساهمة طالب القرض في المشروع

- في حالة مشروع داخل الوطن:يمول البنك المشروع بنسبة 70%
- في حالة مشروع خارج الوطن:يمول البنك المشروع بنسبة 60%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و الباقي يكون تمويل ذاتي أي من أمواله الخاصة.

المطلب الرائع:تحليل المالي و دوره في إدارة مخاطر الائتمان

تختلف طبيعة تقدير و تقييم خطر داخل البنك و هذا راجع لنوع القرض و المتعامل و يوجد طرق مختلفة لتقدير و نحاول هنا التركيز على طريقة التحليل المالي:

على مستوى بنكBADR نظام التحليل المالي يكون ألي و ذلك من خلال إدخال بيانات تخص المتعامل في جهاز الكمبيوتر و هو مزود ببرنامج يقوم التحليل الآلي للبيانات و هذه البيانات تتمثل في ميزانيات لثلاث سنوات متتالية و جدول حسابات النتائج و لتوضيح ذلك نقترح مثال التالي

- **دراسة حالة مؤسسة** x

الميزانية المالية لثلاث سنوات..... أنظر الملحق رقم (06)

الميزانيات المختصرة لثلاث سنوات.....أنظر الملحق رقم (07)

ميزانية مختصرة لسنة 2005

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول ثابتة	259808172	أموال دائمة أموال خاصة ديون طويلة الأجل	368222705 96381017 271841688
أصول متداولة مخزون عملاء نقديات	519049933 45613986 450813674 22622273	الديون قصيرة الموردون السلفيات البنكية	410635400 276131723 134321677
المجموع	778858105	المجموع	778858105

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ميزانية مختصرة لسنة 2006

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول ثابتة	296533794	أموال دائمة	297923338
		أموال خاصة	109391955
		ديون طويلة الأجل	189531383
أصول متداولة	535837329	الديون قصيرة	534447785
مخزون	22007919	الموردون	275127989
عملاء	482361669	السلفيات البنكية	259319796
نقديات	31467741		
المجموع	832371123	المجموع	832371123

ميزانية مختصرة لسنة 2007

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول ثابتة	540097920	أموال دائمة	764992815
		أموال خاصة	36097580
		ديون طويلة الأجل	404045235
أصول متداولة	587932582	الديون قصيرة	363037687
مخزون	62037399	الموردون	2619988454
عملاء	504987584	السلفيات البنكية	101039233
نقديات	20907599		
المجموع	1128030502	المجموع	1128030502

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Ø التحليل باستخدام التحليل المالي.

أولا : :تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات المالية.....أنظر الملحق رقم (08)

1 رأس المال العامل le funds de roulement

جدول رقم (1 ــ3): رأس المال العامل : (FR)

السنة / البيان	2005	2006	2007
الأموال الدائمة (I)	368222705	297923338	764992815
الأصول الثابتة (II)	259808172	296533794	54097920
ر.م.ع = I-II	108414533	1389544	22484895

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (6)

جدول رقم(2 ــ 3):الاحتياج في رأس المال العامل :(BFR)

السنوات / البيان	2005	2006	2007
أصول متداولة(I)	519049933	535837329	587932582
قروض قصيرة الأجل (II) (دون تسبيقات بنكية)	276313723	275127989	261998454
إ.ر.ع = I+II-III	220113937	229241599	305026529

المصدر : نفس المرجع السابق.

الجدول رقم (3 ــ3) الخزينة : Trésorerie

السنة / البيان	2008	2009	2010
رأس المال العامل (I)	108414533	1389544	22484895
الاحتياج في رأس المال (II)	220113937	229241599	305026529
الخزينة = I- II	111699404-	227852055-	80131634-

المصدر : نفس المرجع السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ أن رأس المال العامل –خلال السنوات الثلاثة- موجب ،وهذا ما يعبر على أنّ المؤسسة تتمتع بهامش أمان والمتمثل في فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، والمخصص بدوره لتمويل المخزونات والحقوق، كما نلاحظ انخفاض رأس المال العامل مقارنة بسنة 2006،وهذا راجع إلى انخفاض الأموال الدائمة بسبب تسديد جزء من الديون طويلة الأجل.

إنّ الانخفاض في الخزينة في السنتين الأولى والثانية ، حيث أصبحت تمثل 74 % من الخزينة في سنة 2007، راجع إلى الارتفاع النسبي لرأس المال العامل. غير أنّ الخزينة تبقى سالبة، أي أن رأس المال العامل غير كاف لضمان تمويل الدورة الاستغلالية بصفة مستقرة.المتمثلة في احتياجات رأس المال العامل. كما أن الأصول المتداولة مشكلة أساسا من قيم قابلة للتحقيق ،والتي تتضمن ديون الزبائن،مما يؤدي إلى عجز في الخزينة.

- **ثانيا: التحليل بواسطة النسب المالية :**

ü **نسب الهيكلة (الوضعية) :.....أنظر الملحق رقم (09)**

الجدول رقم (4ـــ 3) نسبة التمويل الدائم :

البيان \ السنة	2005	2006	2007
الأموال الدائمة (I) الأصول الثابتة (II)	368222705 259808172	297923338 296533794	764992815 540097920
نسبة التمويل الدائم = II/I	1.14	1.00	1.41

الجدول رقم (5 ـــ3) نسبة التمويل الخارجي (قابلية السداد) :

البيان \ السنة	2005	2006	2007
الديون (I) الأصول (II)	682477088 778858105	723979168 832371123	767082922 1128030502
نسبة ق.س = II/I	0.87	0.86	0.68

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (6ـــ3) نسبة الاستقلالية المالية :

البيان \ السنة	2005	2006	2007
الأموال الخاصة (I) الديون (II)	108391955 682477088	96381017 723979168	360947580 767082922
نسبة الاستقلالية المالية = II/I	0.15	0.13	0.47

ü نسب السيولة :.....أنظر الملحق رقم(10)

الجدول رقم (7 ــ 3) نسبة السيولة العامة :

البيان \ السنة	2005	2006	2007
مخزون+ قيم قابلة للتحقيق+متاحات (I)	519049933	587932582	587932582
ديون قصيرة الأجل II	410635400	363037687	363037687
نسبة السيولة العامة = II/I	1.26	1.00	1.62

الجدول رقم (8 ــ 3) نسبة السيولة الفورية :

البيان \ السنة	2005	2006	2007
المتاحات (I) ديون قصيرة الأجل (II)	22622273 410635400	31467741 534447785	20907599 363037687
نسبة السيولة الفورية = II/I	0.22	0.00	0.40

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ü نسب المردودية :.....أنظر الملحق رقم(11)

الجدول رقم (9 ــ3) نسبة المردودية المالية :

البيان / السنة	2006	2007
نتيجة الدورة الصافية (I) الأموال الخاصة (II)	16961508 91430447	17208669 343738911
نسبة المردودية المالية = II/I	5%	%19

الجدول رقم (10ــ3) نسبة المردودية الاقتصادية :

البيان / السنة	2006	2007
الربح الصافي (I) مجموع الأصول (II)	16961508 832371123	17208669 1128030502
نتيجة المردودية الاقتصادية= II/I	0.3	0.13

ü نسب النشاط:.....أنظر الملحق رقم (12)

جدول رقم (11ــ 3) معدل دوران العملاء

البيان / السنة	2005	2006	2007
رقم الأعمال (I) متوسط العملاء (II)	424920891 152776775	467329452 80636996	645736400 35172376
معدل دوران العملاء = II/I*360 يوم	138.20يوم	194.49 يوم	147يوم

المصدر : نفس المرجع السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (12ـ 3) معدل دوران الموردون

البيان / السنة	2005	2006	2007
رقم الأعمال (I) متوسط الموردون(II)	424920891 152776775	467329452 80636996	645736400 35172376
معدل دوران الموردون = II/I*360 يوم	80.28	139.81	29.59

من النسب المالية المحسوبة سالفا، نسجل الملاحظات التالية :

Ø **نسب الهيكلة** :

- **التمويل الدائم** : باعتبار أن هذا النسبة أكبر من الواحد على امتداد السنوات المدروسة، فإن رأس المال العامل موجب؛ وارتفاع نسبة التمويل الخارجي يعني زيادة عبء الفوائد و هذا يعني أن المؤسسة غير مستقلة ذاتيا؛
- **نسبة الاستقلالية** : يستحسن أن تكون هذه النسبة أقل من(50%) فخلال السنتين الأولى الثانية، كانت أكبر من 50% و هذا يعني أن المؤسسة مشبعة بالديون، ولا يستطيع الحصول على قروض إضافية.

Ø **نسب السيولة** :

- نسبة سيولة الأصول : في عمومها تقارب الواحد. وهذا يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة،و هذا يدل على وجود سيولة كبيرو تحمي المؤسسة من خطر عدم السداد وهذه حالة جيدة للمؤسسة إذا كانت حركة الأصول المتداولة سريعة.

Ø **نسب النشاط** :

- المدة التي تمنحها المؤسسة لعملائها اكبر من المهلة التي يمنحها الموردون و هذا يعني أن الموردون يطالبون بديونهم قبل أن تطالب المؤسسة بالتزاماتها و هذا يشكل خطر لها.وكمقياس لدى البنك تقيس بالمدة 90 يوم،

Ø **نسب المردودية** :

- **نسبة النتيجة الصافية إلى رقم الأعمال** : في ارتفاع محسوس (مردودية المبيعات في تحسن)، فعلى الرغم من الزيادة في رقم الأعمال سنويا، فإن النتيجة الصافية تزيد بالمقدار الذي يجعل النسبة في تزايد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المردودية الاقتصادية :نلاحظ انخفاض في هذه النسبة و هذا ما يترجم على عدم فعالية الأصول المتاحة ، فعلى الرغم من الزيادة في رقم الأعمال سنويا،
- **نسبة المردودية المالية** : في انخفاض مستمر لكون الأموال الدائمة في ارتفاع مستمر.

أ- تقييم المؤسسة :

بناءا على: الدراسة المالية للمؤسسة طالبة القرض، ،نخلص إلى ما يلي :

- دراسة التوازنات المالية للمؤسسة بينت أن رأس المال العامل (FR) موجب على امتداد السنوات الثلاث ،ممّا يفصح عن وجود هامش أمان كاف.
- الاحتياج في رأس المال العامل (BFR) موجب وفي تناقص، غير أنه مغطى من طرف رأس المال العامل.
- أمّا الخزينة فبقيت سالبة ،غير أنها تعاني من ارتفاع نسبة ديون الزبائن التي تسدد بعد آجال معتبرة.
- أمّا من خلال دراسة أهم النسب المالية، فوجدنا أنّ : نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد (1<) ،ممّا يعني وجود هامش أمان، كما أنّ نسبة التمويل الخارجي توضح أنّ استخدامات المؤسسة مغطاة بمصادر خارجية –تعتمد عليها-، وفيما يخص نسبة الاستقلالية فهي ضعيفة و تعبر عن عدم إمكانية تغطية الديون بواسطة الأموال الخاصة للمؤسسة، أما نسب السيولة فهي مقبولة غير أنه يعاب عليها نقص السيولة الجاهزة (المتاحات).

وأخيرا، يمكن القول أن المؤسسة لا تتمتع بسياسة مالية حسنة ونتائجها لم تحسن، وعليه فمنحها القرض المطلوب يشكل مخاطر.

ب- القرار النهائي (قرار البنك) :

إنّ بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتجاوبا مع متطلبات اقتصاد السوق، راعى العوامل الاقتصادية والاجتماعية لهذه المؤسسة وكان رده كما يلي :

إنّ المؤسسة طالبة القرض، تعتبر زبونا تقليديا للبنك (الوكالة)، غير أنها تعاني من مصاعب مالية ناتجة عن الآجال الممنوحة للزبائن –رضوخا لواقع المنافسة-.

وللتخفيف من عبء خزينة المؤسسة، وتجنبا لإعاقة نشاطها، وهذا للسماح لها بمواجهة احتياجات دورة الاستغلال، ومن أجل توخّي الحيطة والحذر، للتمكن من خطر عدم التسديد تقرر ما يلي عدم منح القرض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بإسقاط جانب من الجزء النظري للدراسة على الواقع العملي معتمدين في ذلك على ما تحصلنا عليه من معلومات أثناء التربص.

حيث بدأنا بإعطاء نظرة عامة حول بنك الفلاحة و والتنمية الريفية، شملت تعريفا لهذا البنك، هيكله الإداري، مديرياته الجهوية للاستغلال والوكالة التابعة لها بأم البواقي وكذا أهم المبادئ التي يقوم على أساسها البنك والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ليتم بعد ذلك الإطلاع على كيفية سير عملية التحليل المالي لملف ائتماني داخل المجمع والتعرف على أهم النسب والمؤشرات المالية المستخدمة وذلك من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها على ملف أحد العملاء والتي تمكنت من خلاله في الأخير على رفض طلب هذا الأخير. ومما تجدر بنا الإشارة إليه هو تلك المجهودات المعتبرة التي لمسنا وجودها لدى إطارات ا لمجمع والتي تسعى إلى السهر على تحسين الأداء وإرضاء العملاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تحقيق المزيد من الأرباح، والتي ترتبط أساسا بالتوظيف المستقبلي لأمواله في شكل قروض، والتي يمكن أن تؤدي إلى حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها، فيعمل على تحديد الحد الأقصى من الأخطار الممكن تحملها، لأن المخاطرة هي واقع من غير الممكن إلغاؤها نهائيا، ويستعمل البنك في ذلك عدة إجراءات للتنبؤ بهذه المخاطر.

لذا قبل أن تتخذ البنوك التجارية قرار منح قروض لزبائنها، فإنه من الأجدر أن تقوم بدراسات معمقة لاكتشاف مستقبل ذلك القرار، وتتمحور تلك الدراسات حول تقدير مخاطر القروض التي ستمنحها، ففي أغلب الأحيان لتحقيق ذلك نتهج البنوك التجارية منهجا كلاسيكيا يعتمد في عمله على أسلوب التحليل المالي، وقد يساهم هذا الأخير في قراءة المركز المالي للمؤسسة بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوضعها مستقبلا.

وعلى الرغم من أن المنهج الكلاسيكي ساعد البنوك كثيرا على تخفيف نسبة الخطأ في منح القروض، إلا أنه ظهرت طرق إحصائية جديدة بما في ذلك طريقة التنقيط، رجال القرض، نقاط المخاطرة ، والتي أهم ما يميزها أنها أدرجت متغيرات كيفية إلى جانب المتغيرات الكمية المعتمد عليها في المنهج الكلاسيكي. ومحدودية استخدام الطرق الإحصائية الحديثة من طرف البنوك التجارية خاصة في البنوك الجزائرية إن لم نقل أنها معدومة واكتفائها بأساليب التحليلي المالي فقط رغم بساطة هذه الطرق وقدرتها الكبيرة في التقدير و إدارة المخاطر المستقبلية، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود منه تحقيق أعلى عائد إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدى إلى فقدان هذه العوائد والفشل في تحقيق أهداف البنك .

وتبقى دائما عملية التسيير العلاجي لخطر القرض ضرورية، لأن إمكانية وقوع الخطر وارد في أية لحظة، وتبدأ هذه العملية مع ظهور أول حادث لعدم الدفع. فالبنوك الجزائرية منذ صدور قانون القرض والنقد، وظهور مختلف الفضائح المالية بسبب غياب أو عدم وجود تسيير جيد للأخطار المصرفية، بدأت تولي أهمية كبيرة بسير الأخطار الائتمانية وهذا بإشراف البنوك التجارية نفسها والبنك المركزي الجزائري في إطار الإجراءات الاحترازية.

لذا حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرض لدور الذي يلعبه التحليل المالي في مواجهة مخاطر منح الائتمان داخل البنوك و كانت لنا مجموعة **من النتائج** التي تعتبر كإجابة للفرضيات المطروحة في المقدمة.

- **ü** يعتبر التحليل المالي المرأة العاكسة للحالة الحقيقية لطالب الائتمان، حيث يتم من خلالها اكتشاف نقاط القوة و الضعف. لأن التوازن المالي للمؤسسة يعني درجة الاستقرار المالي الذي تتمتع به المؤسسة والذي من خلاله يمكن الحكم على سياسة المؤسسة المتبعة في تسيير مواردها واستخداماتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المخاطر جزء لا يتجزأ من عمل البنك و وجود أنواع كثيرة من المخاطر يمكن أن يتعرض لها البنك خلال نشاطه. لأن المخاطر هي جزء جوهري في انشغالات أي مؤسسة مصرفية ،وهي قد تؤدي إلى منعها جزئيا أو كليا من تحقيق أو تعظيم أدائها
- تعد المخاطرة ملازمة لكل نشاط من نشاطات المؤسسة المصرفية، ولذلك ينبغي على هذه المؤسسات أن تجد توازنا بين فرصة الحصول على عوائد لها، وبين عدم التعرض لهـذه المخاطر الناتجة عـن نشاطاتها.
- التحليل المالي و من خلال نسبه و مؤشراته يعتبر أداة غاية في الأهمية بالنسبة للبنوك المانحة القروض، و التي تضمن الاستمرارية لهذه الأخيرة من جهة، و تضمن تمويل المؤسسات الفاعـلة و التي تمارس نشاطات ملائمة من جهة أخرى . و كل هذا يثبت صحة الفرضيات الموضوعة.

و في الأخير يمكن وضع مجموعة من **التوصيات** أهمها:

- يجب انتهاج سياسة لتوزيع الأخطار ما بين البنوك، و إتباع سياسة التأمين على القروض.
- ينبغي إقامة ملتقيات و برامج تكوينية من أجل تطوير وظيفة تسيير المخاطر البنكية.
- العمل بما جاء باتفاقية بازل.
- على البنوك الجزائرية أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد و قياس المخاطر بدقة.
- من جانب المقترض يجب أن يكون طلب القرض مدعما بقدرته على السداد و بأهمية مشروعه الذي يجب أن يتصف بالفعالية و الجودة، و التزامه بمبدأ الإفصاح و الشفافية عند تقديم طلب القرض.
- تشجيع مصادر التمويل بالمشـاركات و المضـاربات الإسـلامـية التي يتحمل فيها كل من المقرض و المقترض عوائد المشروعات بالعدل و التوازن، و هذا ما لجأت إليه بعض الدول.
- لا يجب الاعتماد على المناهج الكلاسيكية(التحليل المالي) بل يجب الاعتماد أيضا على المناهج الإحصائية الجديدة (طريقة التنقيط، نقاط المخاطرة، و رجال القرض...)في دراسة و تقييم القروض.

وفي الختام، أتمنى أن تكون هذه الدراسة مكملة لأعمال ماضية ومعينة لأعمال مستقبلية، وعلى أساس ذلك، فإن هذه المذكرة تفتح المجال لدراسة محاور أخرى متعلقة بالموضوع. مثل "دراسة مقارنة بين الأساليب الكلاسيكية والإحصائية في إدارة المخاطر البنكية.". و"دور التحليل المالي في إدارة المخاطر بنوك إسلامية"...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع و المصادر

باللغة العربية:

- **كتب:**

1. إبراهيم عبد الحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، 2008.
2. أيمن الشنطي ،عامر شفير ،الإدارة المالية،دار البداية للنشر والتوزيع ،عمان ،2005.
3. جميل الزيدانين ،أساسيات الجهاز المالي ،دار وائل للنشر،طبعة الأولى،الأردن،1999.
4. حسين سمير عشيش ،التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك ،طبعة 1،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ،الأردن 2010.
5. خالد وهيب الراوي،إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن،طالأولى،2001.
6. سمير الخطيب،قياس و إدارة المخاطر بالبنوك،منشأة المعارف،الاسكندرية،2005.
7. شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الرابعة 2008.
8. شقيري نوري موسى و أخرون ،إدارة المخاطر ،دار الميسرة ،عمان ،2012.
9. ضياء مجيد ،اقتصاديات النقود و البنوك ،مؤسسة شباب الجامعة ،2001،.
10. طارق طه، إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة .
11. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر(أفراد- إدارات- شركات- بنوك) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، الديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر ، الطبعة السادسة 2007.

13. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2001.

14. محمد إبراهيم النوايسة،التحليل و مناقشة القوائم المالية ،الطبعة الأولى،مركز طارق،عمان ،1998.

15. محمد صالح الحناوي ،السيدة عبد الفتاح عبد السلام،المؤسسات المالية"البورصة و البنوك تجارية "الدار الجامعية،1991.

16. محمد عبد الخالق، الإدارة المالية و المصرفية ،دار أسامة للنشر و التوزيع ،ط1،الأردن،عمان ،2010.

17. محمد كمال خليل الخمراوي – اقتصاديات الائتمان المصرفي – منشأة المعارف – الإسكندرية – مصر ، 2000.

18. منير شاكر محمد، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ،دار وائل للنشر ،الطبعة الثانية، عمان، 2005.

v مذكرات:

1) حليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة ماجستير تخصص محاسبة و التمويل، جامعة الإسلامية غزة، 2008.

2) حورية حمني،أليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة،2005،.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3) خالد محمود الكحلوث،مدى إ اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني ،مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل ،كلية التجارة بالجامعة الإسلامية ،غزة،2005.

4) رانيا خليل حسان أبو سمرة، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم،رسالة ماجستير تخصص محاسبة و التمويل ،جامعة الإسلامية غزة،2007.

5) زبير عياش، فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2006-2007.

6) عبد الحميد بوشرمة، الجهار المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009-2010.

v الملتقيات:

1. بن بوزيان محمد وسوار يوسف ،إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة ،المؤتمر العلمي الدولي السابع ،محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي،جامعة الزينونة ،أيام 16-18أفريل 2007.
2. بلعجوز حسين، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، أيام 06 و07 جوان 2005.
3. بوعشة مبارك،مداخلة حول إدارة المخاطر مع الإشارة إلى حالة الجزائر،المركز الجامعي،أم البواقي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. كمال رزيق وفريد كورتتل،تسيير المخاطر الائتمانية في بنوك التجارية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ،إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة جامعة الزيتونة الأهلية الأردن،أيام 16-18أفريل 2007

5. د.كمال رزيق د.فريد كورتل، أدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس - جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقد في الفترة من 4-2007/07/5

6. مفتاح صالح و معارفي فريدة ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ،إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ،كلية العلوم الاقتصادية والإدارية،جامعة الزيتونة ، الأردن أيام 16 18أفريل،2007.

- **القوانين و الجرائد الرسمية**:

مرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس 1982م، القرار في الجريدة رقم 11 في 16 مارس 1982م العدد 11 بتاريخ 20جمادى الأول عام1402ه، ،ص 553.

- **نشريات**:

1 إضاءات مصرفية ومالية، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، يونيو 2011، العدد 11.

- المراجع بالفرنسية:

1. Axelle la Badie, olivier rousseau, crédit management Gère le risque client, ed économia, Paris 1996.
2. Joel Bessés, gestion de risque et gestion actif-passif des Banques, édition DALLOZ, Paris 1995
3. albert douillet,l’analyse financiére pratique,chotard etassocies editeurs,paris,france.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. patrick piget, gestion financiére de l’entreprise, edition economica, parise,1998
5. acoub,l’entrprise et le financement bancaire,casbah editions ,alger,2003,
6.

- مواقع الانترنت:

www.badr bank.net-[1]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Ø قائمة الجداول

الجدول (1_1) ميزانية بنك تجاري.....10
الجدول رقم (2 ــ 1) عناصر قائمة الدخل للبنوك التجارية 14
الجدول رقم :(3 ــ 1):نسب هيكلة الأصول.....31
الجدول رقم :(4 ــ 1): النسب العامة للتمويل.....32
الجدول رقم:(5 ــ1): نسب السيولة.....34
الجدول رقم :(6 ــ 1): نسب النشاط.....34
الجدول رقم(7 ــ 1): نسب المردودية.....35
الجدول رقم(1 ــ 2) مؤشرات قياس المخاطر بما فيها المخاطر الائتمانية.....61
الجدول رقم (2 ــ 2):آجال استحقاق التقييم بالأصناف الواسعة.....74
الجدول رقم(3 ــ2):آجال الاستحقاق ل 6 أشهر أو التصنيف الضيق.....75
الجدول رقم (4 ــ2):آجال المجتمع المستحق.....76
الجدول رقم (1 ــ3): رأس المال العامل : (FR).....96
الجدول رقم(2 ــ 3):الاحتياج في رأس المال العامل :(BFR).....96
الجدول رقم (3 ــ3) الخزينة : Trésorerie.....96
الجدول رقم (4ــ 3) نسبة التمويل الدائم.....97
الجدول رقم (5 ــ3) نسبة التمويل الخارجي (قابلية السداد) : 97
الجدول رقم (6ــ3) نسبة الاستقلالية المالية : 98
الجدول رقم (7 ــ 3) نسبة السيولة العامة : 98
الجدول رقم (8 ــ 3) نسبة السيولة الفورية : 98
الجدول رقم (9 ــ3) نسبة المردودية المالية.....99
الجدول رقم (10ــ3) نسبة المردودية الاقتصادية :.....99
الجدول رقم (11ــ 3) معدل دوران العملاء.....99
الجدول رقم (12ــ 3) معدل دوران الموردون.....100
الجدول رقم (5 - 2):حساب مؤشر السيولة.....98

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Ø قائمة الأشكال

الشكل رقم(1 ــ 1): فئات النسب المالية 30

الشكل رقم (2 ــ 1) خريطة ديبون.....36

الشكل رقم(3 ــ 1) خريطة ديبون المعدلة.....39

الشكل رقم (1 ــ2) أنواع المخاطر البنكية.....50

الشكل رقم (2 -2) مصادر المخاطر.....59

الشكل رقم (3 ــ2) عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري.....68

الشكل (1-3): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.....86

الشكل رقم (2ــ3): الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي لاستغلال.....90

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

المقدمة

الفصل الأول:أساسيات حول التحليل المالي في البنوك.....1

تمهيد.....2

المبحث الأول: مفاهيم خاصة حول التحليل المالي.....3

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي و الأطراف المستفيدة منه.....3

المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي للبنوك.....4

المطلب الثالث :أهداف التحليل المالي و خطواته.....5

المبحث الثاني: القوائم المالية في البنوك التجارية.....7

المطلب الأول:مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي.....7

المطلب الثاني:القوائم المالية في البنوك التجارية.....9

المطلب الثالث: التقارير المالية و مدى التداخل بينها.....15

المبحث الثالث: تقنيات التحليل المالي البنكي.....17

المطلب الأول: أساليب التحليل المالي للبيانات المالية المقدمة.....17

المطلب الثاني: النسب المالية المعتمدة في التحليل المالي في البنوك.....18

المطلب الثالث: نظام دبنيون للتحليل المالي و تطوره.....36

خلاصة..... 40

الفصل الثاني:مدخل إلى إدارة مخاطر البنوك التجارية.....41

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تمهيد.....42

المبحث الأول: الإطار العام لإدارة المخاطر.....43

المطلب الأول:عموميات حول الخطر و إدارة المخاطر.....43

المطلب الثاني: مفهوم المخاطر البنكية 46

المطلب الثالث: إجراءات الحد من المخـــاطر:.....50

المبحث الثاني:إدارة مخاطر الائتمان.....52

المطلب الأول: ضوابط الائتمان.....52

المطلب الثاني: مصادر مخاطر الائتمان المصرفي.....57

المطلب الثالث:تسيير مخاطر الائتمان المصرفي.....58

المبحث الثالث: إدارة مخاطر السيولة.....68

المطلب الأول: ماهية السيولة في البنوك التجارية.....68

المطلب الثاني: إدارة السيولة في البنوك التجارية.....69

المطلب الثالث: طرق قياس مخاطر السيولة في البنوك:.....72

خلاصة..... 78

الفصل الثالث: : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية المجمع الجهوي الاستغلال.....79

تمهيد:.....80

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....81

المطلب الأول: نشأة البنك ، تعريفه و تطوره.....81

المطلب الثاني: مهام و أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....82

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.....84

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المطلب الرابع: تقديم البنك محل الدراسة المجمع الجهوي للاستغلال –أم البواقي-.....85

المبحث الثاني التحليل المالي و دوره في أدارة مخاطر القروض لدى بنكBADR.....90

المطلب الأول :أنواع القروض المقدمة على مستوى البنك.....90

المطلب الثاني:المخاطر التي يتعرض لها القرض الممنوحة من طرف BADR.....91

المطلب الثالث: دراسة ملفات القروض.....92

المطلب الرابع:دراسة حالة طالبة للائتمان على مستوى BADR 93

خلاصة.....102

خاتمة.....103

المراجع.....107

الفهرس.....113

فهرس الجداول و الأشكال.....116

الملاحق.....118

الملخص.....145

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

السنة الجامعية: 2013/2012

الكلية:علوم اقتصادية التسيير و العلوم تجارية.

القسم :علوم اقتصادية

تخصص: مالية و بنوك.

إسم ولقب الطالب: مريم عناب.

المشرف: عبد الوحيد صرارمة.

عنوان مذكرة التخرج:دور التحليل المالي في أدارة المخاطر

ملخص الدراسة:

البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد، حيث تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية ، فالبنوك تواجه مخاطر مصرفية متنوعة و تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر ، فالمخاطر الائتمانية هي أهم هذه المخاطر حيث أنها تنشأ بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده.

لتحقيق ذلك تنتهج البنوك التجارية المنهج الكلاسيكي الذي يعتمد في عمله على أسلوب التحليل المالي، وقد يساهم هذا الأخير في قراءة المركز المالي للمؤسسة و استنتاج نقاط قوتها وضعفها بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوضعها مستقبلا، والتي تساعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يعتبر تحليل خطر القرض من خلال النسب المالية، أداة هامة في البنوك و لاسيما في مجال إدارة المخاطر، مع الاهتمام بالأساليب الإحصائية لتدعيم الاستخدام الكلاسيكي للنسب المالية.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي ، إدارة المخاطر ،مخاطر الائتمانية، نسب المالية،الائتمان .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Le RESUME

Les banques considérait parmi les entreprises qui elles caractérisent par une nature spécial parce qui elles souffrent de divers dangers daus le même temps.et le risque considère comme une partie n a pas divisée du travail bancaire notamment avec l augmentation du l intensité du com. pétition et le progrès technologique et la croissance du taux des moyennes bancaires.les risques bancaires très varie qui elles sont diverses du une banque a une autre .en outre .la bonne évaluation l analyse .l élude et la direction de tout les risques probables tout les notes mentionnées sont considères commes les facteurs esse till pour le succès du banque. Les risques confies sont les plus imperaut parce qu'ils sont causes par la présentation des crédits ou la confiance aux membrés et les divers secteurs économiques avec saus pouvoir de récupérer ses droits l origine crédit et ses intérêts.

Pour réaliser tout ce qui précède les banques connerciales suivent la méthode classique qui s appui sur le style de l'analyse financier. te dernier aide pour lire le centre financier de l'entreprise et la déduction les points fortes et faibles dune méthode détaillée et la conclusion des séminaires principales en ce qui concerne sa situation au futur qu' elle a aider de définir sa décision définitoire qui est l'octroi du crédit ou non et sa capacité de produire des jaillissements monétaires suffisantes pour gérer ses opérations et performer ses engagements .par conséquent l'analyse de danger de crédit du cote des taus financières considère comme une outil très in portant daus les banques notamment daus le domainaine de direction de risques soigneusement per les style statistiques pour renforcer l'emploi classique du taus financières

LES MOTS CLES.

L'analyse financier. La direction de risques .les risques de confiance .les taurs financières confiance credit.

www.manaraa.com

الفصل الأول:

أساسيات حول التحليل المالي في البنوك التجارية

المبحث الأول: مفاهيم خاصة حول التحليل المالي

المبحث الثاني: القوائم المالية في البنوك التجارية

المبحث الثالث: تقنيات التحليل المالي البنكي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني:

مدخل إلى إدارة المخاطر في البنوك التجارية

المبحث الأول: الإطار العام لإدارة المخاطر

المبحث الثاني: إدارة مخاطر الائتمان

المبحث الثالث: إدارة مخاطر السيولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية المجمع الجهوي الاستغلال

المبحث الأول: نبذة تاريخية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية

- المبحث الثاني: دور التحليل المالي في إدارة مخاطر الائتمان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهرس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول و الأشكال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com